مكتب التقييم في منظمة الأغذية والزراعة

تقييم دور منظمة الأغذية والزراعة وعملها في مجال التغذية

التقرير النهائي

روما، يونيو/حزيران 2011

بيان المحتويات

شكر وتقدير **6**

تكوين فريق التقييم **7**

التعاريف **8**

تحديد مجالات عمل المنظمة **9**

الموجز التنفيذي **11**

أولا – معلومات أساسية **24**

ألف – المقدمة **24**

1 – معلومات أساسية عن التقييم 24

2 – هيكل التقرير 24

بـاء – الغرض من التقييم ومنهجيته **25**

1 – الغرض والنطاق 25

2 – المنهجية 27

3 – العقبات التي اعترضت التقييم 28

جيم – عمل المنظمة في مجال التغذية **29**

ثانيا – النتائج **35**

ألف – ولاية المنظمة في مجال التغذية ومواردها المكرسة لهذا المجال **35**

1 – ولاية المنظمة في مجال التغذية 35

2 – الأولويات الاستراتيجية للمنظمة 36

3 – موارد المنظمة في مجال التغذية 41

4 – النتائج الرئيسية 49

بـاء – التقييم الشامل لدور المنظمة في مجال التغذية **50**

1 – التحديات العالمية والإقليمية في مجال التغذية في الفترة 2004–2010 50

2 – التطورات في هيكل التغذية الدولي في الفترة 2004–2010 53

3 – موقف المنظمة ودورها في جدول الأعمال الدولي في مجال التغذية 58

4 – الدور القيادي للمنظمة وأنشطة الدعوة والتوجيه التي تقوم بها في مجال القضايا المتصلة بالتغذية 61

5 – النتائج الرئيسية 64

جيم – تركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات والمشورة العلمية 65
1 – النواتج الرئيسية في الفترة 2004–2010 65
2 – الأهمية للبلدان الأعضاء والمنظمة 66
3 – فعالية المشورة العلمية التي تقدمها المنظمة 68
4 – الظهور والنشر والاستخدام 70
5 – النتائج الرئيسية 71
دال – الإحصاءات ونظم المعلومات والتقييمات 72
1 – الإنجازات الرئيسية في الفترة 2004–2010 72
2 – الأهمية بالنسبة للمنظمة والمستعملين الآخرين 72
3 – تعزيز أهمية الإحصاءات 74
4 – الجودة التقنية وسهولة الوصول 76
5 – الابتكار والتكيف 79
6 – النتائج الرئيسية 80
هاء – إدماج التغذية في برامج المنظمة 82
1 – التطورات الرئيسية في الفترة 2004–2010 82
2 – الأهمية بالنسبة للسياق 82
3 – فعالية البرامج 87
4 – الابتكار والتكيف 91
5 – الاستدامة والأثر 92
6 – النتائج الرئيسية 93
واو – أنشطة الدعوة وتقديم المساعدة في مجال السياسات 95
1 – أنشطة الدعوة وتقديم المساعدة في مجال السياسات في الفترة 2004–2010 95
2 – أهمية أنشطة الدعوة وتقديم المساعدة في مجال السياسات 97
3 – فعالية المساعدة المقدمة في مجال السياسات 99
4 – الاستدامة والأثر 101
5 – النتائج الرئيسية 102
زاي – العمل المعياري 103
1 – العمل المعياري في الفترة 2004–2010 103
2 – الأهمية بالنسبة للمنظمة والبلدان الأعضاء 103
3 – تصميم المنتجات وجودتها 109
4 – الظهور ونشر المعلومات والاستخدام 111
5 – النتائج الرئيسية 112

حاء – القضايا الجنسانية والإدماج الاجتماعي 114
1 – تعميم المنظور الجنساني في العمل التغذوي 114
2 – أخذ الإدماج الاجتماعي في الحسبان 115
طاء – التعاون والشراكات 116
1 – الشراكات الدولية 116
2 – الشراكات على المستوى الإقليمي 117
3 – الشراكات على المستوى القطري 118
4 – النتائج الرئيسية 123
ياء – الترتيبات المؤسسية 124
1 – الهيكل المؤسسي 124
2 – شعبة التغذية وحماية المستهلك كجهة تنسيقية في مجال التغذية 125
3 – التعاون داخل المنظمة في مجال التغذية 126
4 – الصلات بين الهياكل المركزية واللامركزية في الفاو 127
5 – النتائج الرئيسية 128
ثالثا – الاستنتاجات 129
1 – مكانة التغذية في منظمة الأغذية والزراعة *(التوصيات 1 و2 و3)* 129
2 – موقف منظمة الأغذية والزراعة في جدول الأعمال الدولي المتعلق بالتغذية (التوصيات 1 و 2 و 14) 130
3 – الميزة النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة (*جميع التوصيات*) 131
4 – عمل المنظمة في مجال التغذية 132
5 – الشكل التنظيمي *(التوصيات 9 و10 و11)* 135
رابعا – التوصيات 136
1 – موقف المنظمة من التغذية 136
2 – مجالات التركيز المتعلقة بالتغذية 138
3 – الإطار الاستراتيجي 140
4 – الترتيبات المؤسسية 140
5 – التعاون والشراكات 141
6 – التواصل 142

الملاحق

الملحق 1: مذكرة للمفاهيم المتعلقة بالتقييم

الملحق 2: تقرير أولى عن التقييم

الملحق 3: مصفوفة التقييم

الملحق 4: منهجية التقييم

الملحق 5: الاستبيان المرسل لاستقصاء آراء البلدان الأعضاء

الملحق 6: الاستبيان المرسل لاستقصاء آراء موظفي المنظمة

الملحق 7: الاستبيان المرسل لاستقصاء آراء أصحاب الشأن المختصين بتركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات

الملحق 8: المانحون الرئيسيون للبرامج الميدانية للمنظمة المتصلة بالتغذية

الملحق 9: حصر لمشاريع المنظمة التي تضم عناصر متصلة بالتغذية المنفذة في الفترة 2004–2010

الملحق 10: قائمة بأسماء المحاورين الذين أجريت معهم مقابلات أثناء التقييم

الملحق 11: حصر للمنتجات المعيارية للمنظمة المتصلة بالتغذية

الملحق 12: تقرير فريق الخبراء

شكر وتقدير

شكل هذا التقييم عملية طويلة وشاقة، كان سيستحيل القيام بها بدون الدعم والمعلومات المقدمين من العديد من العاملين في مقر المنظمة وفي المكاتب الميدانية. وفرض التقييم مطالب هائلة على شعبة التغذية وحماية المستهلك في وقت كان يعمل فيه فريق التغذية بأقل من طاقته، ويحظى التزامه بأن تكون العملية مبنية على علم واف بكل تقدير.

ويود فريق التقييم أن يوجه شكرا خاصا إلى المكاتب القطرية للمنظمة والموظفين الميدانيين الذين يسروا عمل البعثات القطرية الموفدة إلى بنغلاديش، وبوليفيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والصومال، وكمبوديا، وكولومبيا، وكينيا، وملاوي، وموزامبيق، وهندوراس، فضلا عن البعثتين الإقليميتين إلى تايلند والسنغال. واستفاد فريق التقييم كثيرا أثناء تلك البعثات من الوقت، ووجهات النظر والبيانات التي تبادلها معه المسؤولون في الحكومات الوطنية وشركاء التنمية والأفراد في المجتمعات المحلية التي زارها فريق التقييم. واستفاد فريق التقييم أيضا بشكل كبير من آراء الأطراف الرئيسية الفاعلة في المجتمع الدولي المعنية بالتغذية؛ وكانت ملاحظاتها وآراؤها مفيدة بوجه خاص.

ويود فريق التقييم في الختام أن يعرب عن تقديره لما قدمه فريق الخبراء من توجيهات مدروسة جيدا وفي حينها في مرحلة حاسمة من العملية، وللدعم الذي لم يفتر الذي قدمته Nadine Monnichon في مكتب التقييم بتوفيرها الدعم الإداري للعملية بأكملها.

تكوين فريق التقييم

رئيس فريق التقييم
Nigel Nicholson

فريق التقييم والمشاركون
Friederike Bellin-Sesay
Hettie Schonfeldt
Tim Frankenberger
Alison Gardner
Cristina Lopriore
Margarita Lovon-Castro
Wambui Kogi-Makau

مكتب التقييم في المنظمة
Rachel Sauvinet-Bedouin
Carlotta de Vivanco

التعاريف

الأمن الغذائي

يتأتى الأمن الغذائي عندما يتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم، وتكفل لهم حياة موفورة الصحة والنشاط (*مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، روما، نوفمبر/تشرين الثاني 2009*).

الأمن التغذوي يتحقق عندما يقترن الحصول بشكل مأمون على نظام غذائي مغذي على نحو ملائم ببيئة صحية وبخدمات ورعاية صحية وافيين لضمان حياة موفورة الصحة والنشاط لكل أفراد الأسرة.

الجوع يفهم عادة على أنه إحساس غير مريح أو مؤلم ينتج عن عدم كفاية استهلاك الأغذية، وبالتحديد عدم كفاية استهلاك الطاقة الغذائية. ويشار إلى الجوع، علميا، على أنه الحرمان من الأغذية. ويمكن أن يؤدي الجوع إلى سوء التغذية.

الجوع المستتر

هو الحالة التي يلبي خلالها الناس احتياجاتهم من الطاقة البروتينية، ولكن ليس احتياجاتهم من المغذيات الدقيقة بسبب قلة التنوع الغذائي و/أو نتيجة مرض مزمن.

نقص التغذية هو مقياس الجوع الذي جمعته المنظمة ويشير إلى نسبة السكان الذين يكون استهلاكهم للطاقة الغذائية أقل من عتبة محددة سلفا. ويشار إلى من يعانون من نقص التغذية على أنهم ناقصو التغذية.

سوء التغذية. يشير إلى حالة فسيولوجية غير طبيعية ناجمة عن عدم كفاية المتناول من المغذيات الكلية– الكربوهيدرات والبروتينات والدهون– والمغذيات الدقيقة، أو الإفراط أو عدم التوازن في تناولها. وتشمل الحالة جميع الانحرافات عن التغذية الوافية التي تشمل **نقص التغذية** (نقص البروتينات والكربوهيدرات والدهون و/أو الفيتامينات والمعادن)، و**الإفراط في التغذية** (زيادة مركبات غذائية معينة كالدهون المشبعة والسكر المضاف بالاقتران بانخفاض النشاط البدني)، و**حالات النقص النوعي** (أو الإفراط) للمغذيات الأساسية كالفيتامينات والمعادن. وفي كثير من البلدان النامية تحدث حالات نقص التغذية والإفراط في التغذية بشكل متزامن بين فئات سكانية مختلفة، وهي ظاهرة يشار إليها بأنها "**العبء الثنائي**" لسوء التغذية. وينتج عن سوء التغذية نمو هزيل للرضع وزيادة الاعتلال والوفيات بين الكبار والأطفال على حد سواء.

نقص الوزن يقاس بمقارنة وزن الطفل مقابل العمر بوزن أطفال مجموعة مرجعية من السكان ممن يحصلون على تغذية جيدة وأصحاء.

وقف النمو يعكس قصر القامة بالمقارنة بالعمر؛ وهو مؤشر على سوء التغذية المزمن ويحسب بمقارنة طول قامة الطفل مقابل العمر بأطفال مجموعة مرجعية من السكان يحصلون على تغذية جيدة وأصحاء.

الهزال يعكس حالة حديثة بالغة الشدة تؤدي إلى فقدان كبير في الوزن، وترتبط عادة بالجوع و/أو المرض. ويقاس الهزال بمقارنة الوزن مقابل طول القامة للطفل بأطفال مجموعة مرجعية من السكان يحصلون على تغذية جيدة وأصحاء. وغالبا ما يُستخدم لتقييم شدة حالات الطوارئ نظرا لارتباطه القوي بزيادة الوفيات.

الفقر يشمل أبعادا مختلفة للجوع تتصل بقدرات البشر بما في ذلك الاستهلاك والأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والحقوق، والتعبير عن الرأي، والأمن، والكرامة، والعمل اللائق (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

تحديد مجالات عمل المنظمة

العمل المعياري

يشير إلى الخدمات غير المباشرة التي تقدمها المنظمة لأعضائها بشكل جماعي مثل: (1) تجميع وتجهيز البيانات الإحصائية بشأن التغذية والأغذية والزراعة؛ (2) وإنشاء وإدارة أنظمة المعلومات التي تتيح أنظمة عالمية للرصد والإنذار فيما يتصل بالأمن الغذائي والتغذية؛ (3) وتوفير المعلومات التي تساعد في تحديد مفاهيم مشتركة وتعزيز إدارة المعارف المتعلقة بمسائل التغذية والأغذية والزراعة وفهمها؛ (4) وتوثيق ونشر الممارسات الجيدة عن طريق شبكات تبادل المعرفة؛ (5) ووضع قواعد ومعايير ومقاييس وأطر عمل قانونية فيما يتصل بالتغذية والأغذية والزراعة؛ (6) والعمل العالمي الإعلامي في مجال الدعوة.

العمل التشغيلي

يشير إلى الخدمات التي تقدمها المنظمة مباشرة إلى البلدان الأعضاء كل على حده وإلى منظماتها الإقليمية أو الإقليمية الفرعية. وفي الممارسة العملية، تطبق الأنشطة التشغيلية المعايير والنهج المعيارية. وتشمل الأنشطة التشغيلية النمطية: جمع المعلومات وتحليلها على المستوى الميداني؛ والتدخلات على المستوى الأسري والمجتمعي؛ وبناء القدرات وتعزيز الخدمات والمؤسسات؛ والمساعدة في مجال السياسات وأنشطة الدعوة.

الدور الإشرافي

يشير إلى دور التوجيه والدعم الذي ينبغي أن تؤديه المنظمة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية لضمان: (1) إمكانية الحصول على المعارف المتصلة بالتقديرات والإحصاءات والتحليلات والأدلة والممارسات الجيدة والمبادئ التوجيهية والتقييمات وتبادلها بفعالية بين الحكومات والجهات غير الحكومية على السواء؛ (2) والامتثال للقواعد والمعايير الموضوعة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتكفل وظيفة هذا الدور أن تكون السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل مستنيرة ومتوافقة وأن تستفيد من تجربة ومساهمات الجهات الفاعلة عبر جميع القطاعات ذات الصلة.

تركيبة الأغذية

تشمل إعداد وتجميع ونشر واستخدام بيانات بشأن المغذيات، ومحتوى الأغذية من غير المغذيات والملوثات النشطة بيولوجيا، وتوفر المعلومات الأساسية اللازمة لتقييم النظم الغذائية وتحديد الاحتياجات من المغذيات ووضع مبادئ توجيهية للنظم الغذائية ولكثير من الأنشطة الأخرى المتصلة بالتغذية.

الاحتياجات من المغذيات

هي المقدار الأدنى من المغذيات (الطاقة والبروتينات والمعادن والفيتامينات) اللازمة لتلبية احتياجات الأفراد في مراحل حياتهم من أجل البقاء الأساسي أو النمو أو التكاثر أو الرضاعة أو العمل.

التثقيف التغذوي (من منظور قائم على الأغذية)

هو أي مجموعة من ممارسات التوعية المعدة لتسهيل الإتباع الطوعي لسلوكيات للأكل وغير ذلك من السلوكيات المتصلة بالتغذية التي تفضي إلى التمتع بالصحة والسلامة.[1]

[1] جمعية التغذية الأمريكية، 1969.

الموجز التنفيذي

معلومات أساسية

مقدمة

1 – شكلت على الدوام زيادة مستويات التغذية وجمع وتحليل ونشر المعلومات بشأن التغذية هدفا رئيسيا وولاية مفوضة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). ومع ذلك، فقد تباينت مكانة التغذية ودورها في أنشطة المنظمة عموما، وقيدت تخفيضات الميزانية هذا الدور بشدة في السنوات الأخيرة. ومع تزايد الاهتمام بمكافحة الجوع وزيادة بروز العبء الثنائي لسوء التغذية على جدول الأعمال الدولي، أصدرت لجنة البرامج تكليفا بإجراء تقييم لدور المنظمة وعملها في مجال التغذية، ومنحته الأولوية في دورتها 103 المعقودة في أبريل/نيسان 2010. ويشمل التقييم جميع أعمال المنظمة في مجال التغذية منذ عام 2004 باستثناء العمل بشأن الدستور الغذائي وسلامة الأغذية.

2 – وأجري التقييم من ديسمبر/كانون الأول 2010 إلى مايو/أيار 2011. وزار الفريق عينة من 11 بلدا في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا حيث أجريت لقاءات مع طائفة واسعة من أصحاب الشأن، وجرى استعراض مشاريع المنظمة. وشملت الأدوات الأخرى تجميع التقييمات السابقة، واستقصاءات لآراء موظفي المنظمة والبلدان الأعضاء، ومقابلات مع محاورين من جهات دولية فاعلة عاملة في مجال التغذية، واستعراض المنتجات المعيارية للمنظمة المتصلة بالتغذية.

3 – ويعد هذا التقييم بمثابة أداة للمساءلة والتعلم من خلال توفيره تحليلا قائما على الأدلة للحالة الراهنة لعمل المنظمة في مجال التغذية. وهو تقييم استشرافي وتقويمي يقدم توجيهات وتوصيات لتحسين جدوى وفعالية عمل المنظمة في مجال التغذية وتوضيح دور المنظمة في الهيكل الدولي.

<u>عمل المنظمة في مجال التغذية</u>

4 – لأغراض التحليل، صُنف عمل المنظمة في مجال التغذية على أنه: (1) مشورة علمية تشمل تركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات؛ (2) والمعلومات والتقييم والتحليل والإحصاءات؛ (3) وإدماج التغذية في البرامج الميدانية بما في ذلك التثقيف التغذوي وتغذية المجتمعات؛ (4) والمساعدة في مجال السياسات؛ (5) والعمل المعياري. وتضطلع بهذا العمل على نحو رئيسي شعبة التغذية وحماية المستهلك في إدارة الزراعة وحماية المستهلك، وهي الوحدة الأساسية المسؤولة عن التغذية، وتشارك أيضا إدارات أخرى بقدر أقل.

النتائج

ولاية وموارد المنظمة في مجال التغذية

5 – التغذية ليست فقط جزءا لا يتجزأ من عمل المنظمة، بل إنها مازالت وكانت دائما محور ولاية المنظمة. ولم تكن في أي وقت أكثر أهمية من وقتنا الحاضر الذي تزايد فيه إدراك العالم للآثار العالمية لسوء التغذية.

6 – ومع ذلك، فبينما تولي **الأطر الاستراتيجية** للمنظمة، التي تغطي فترة التقييم، اهتماما عاما لشواغل التغذية ضمن الأهداف، وتعترف بسوء التغذية بوصفه مسألة قائمة بذاتها، فإنها تحلل التغذية من حيث "نقص التغذية"، ولا تُدرَج التغذية كمجموعة مستقلة إلى حد كبير في الأنشطة إلا داخل هدف واحد، مع التركيز على الفئات الضعيفة بدلا من اعتماد نهج أكثر تكاملا. وليست هناك تقريبا أية إشارة إلى التغذية في الأهداف الاستراتيجية الأخرى ولا الطريقة التي ستسهم بها الأهداف في تحسين التغذية وفقا للمشار إليه فيها، ولذلك فإن التغذية تعاني داخل المنظمة من أثر"التقوقع". وليس هناك بالتالي سوى قدر ضئيل للغاية من التنسيق بين المجالات التقنية فيما يتصل بالتغذية. ويعكس هذا انعدام رؤية المنظمة فيما يتعلق بدورها في مجال التغذية، ويعرض بشكل مشوه المساهمة التي ينبغي أن تؤديها التغذية على نطاق المنظمة.

7 – ويوضح استعراض **الموارد المالية** أن مخصصات ميزانية البرنامج العادي للمنظمة المكرسة لعمل شعبة التغذية وحماية المستهلك في مجال التغذية (باستثناء الدستور الغذائي وسلامة الأغذية) كانت باستمرار أدنى من نسبة واحد في المائة أثناء فترة التقييم، وهي نسبة منخفضة بشكل غير مقبول مقارنةً بولاية المنظمة في مجال التغذية. ويبين استعراض **الموارد البشرية** المكرسة لشعبة التغذية وحماية المستهلك أثناء الفترة نفسها نقصان ثلاث وظائف على مستوى المقر (من 17 إلى 14) ووظيفة واحدة على المستوى اللامركزي (من 8 إلى 7). ومع ذلك، يجوز على المستوى اللامركزي إما تكريس الوظائف تماما للدستور الغذائي وسلامة الأغذية أو تقاسمها مع التغذية، لذا فإن الطاقة محدودة للغاية وغير كافية حتى لدعم وتنسيق الموارد المحدودة المخصصة لأنشطة التغذية على المستوى الميداني.

تقييم شامل لدور المنظمة في مجال التغذية

8 – مازالت التحديات العالمية والإقليمية التي تؤثر على التغذية في العالم النامي ضخمة، وبعض المناطق مقصرة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويلزم أكثر من أي وقت مضى بلورة فهم جيد لمجموعة العوامل المؤدية إلى استمرار مستويات نقص التغذية. وقد أدت الأبعاد المتعددة القطاعات للتغذية وضرورة معالجتها عن طريق حلول فورية وطويلة الأجل وتعدد الجهات الفاعلة إلى زيادة أهمية تحقيق توافق في الآراء من خلال الهيكل الدولي للتغذية.

9 – وللأسف، افتقد هذا الهيكل لمدة طويلة أية رؤية جماعية أو "خطة للُعبة" لمواجهة مجموعة واسعة من الأسباب الأساسية. وبالتالي، حدثت منافسة بين جهات مختلفة تسعى لإبراز "دورها" في مجال التغذية وتأمين موارد من التمويل الدولي المحدود للغاية المتاح للتغذية. وعكس الخلل في أداء هذه الأوساط وعدم تصدر التغذية للساحة قدرا من عدم الفهم لنقص التغذية في حد ذاته.

10 – وتعد **لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية** آلية رئيسية لتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن التغذية والقيام بدور القيادة للآخرين. وقد يحاجج كثيرون بأنها لم تبذل ما يكفي لترشيد وتنسيق أدوار كل الأطراف الرئيسية في الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، خدمت اللجنة عددا متزايدا من الأطراف الفاعلة الصاعدة على الساحة العالمية للتغذية من بينها القطاع الخاص ومؤسسات خيرية كبيرة مثل مؤسسة غيتس. وترأس منظمة الأغذية والزراعة حاليا لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، وتقود عملية إصلاح لتحديد دور أكثر مصداقية وفعالية للجنة الدائمة. ولم تحتل التغذية مكانة بارزة في **لجنة الأمن الغذائي العالمي**، لكن عملية الإصلاح الحالية تستهدف جعلها "المنبر السياسي الرئيسي للأمم المتحدة الذي يعنى بالأمن الغذائي والتغذية".

11 – وتأرجح دور منظمة الأغذية والزراعة في حركة **الارتقاء بمستوى التغذية** رغم ما اكتسبته هذه الحركة الآن من زخم دولي. فكثيرا ما اعتمدت المنظمة نهجا دفاعيا هادئا تجاه المبادرة ولم تكن هناك موافقة رسمية أو اتصالات داخلية من جانب الإدارة العليا بشأن مشاركتها. ولم يمنع هذا بعض موظفي المنظمة الملتزمين من دعم المبادرة بنشاط، لكنه خلق ارتباكا وقلقا بين أوساط أخرى (لا سيما المانحين الثنائيين). ويتصل كثير من هذا بعدم تحلي المنظمة بما يلزم من فهم وموقف وثقة للتعامل مع التطورات على جدول الأعمال الدولي للتغذية بخلاف تلك التي تتولى فيها قيادة جدول الأعمال.

12 – وينقص المنظمة دور قيادي في مجال التغذية داخل الإدارة العليا، وليس لديها رؤية واتجاه واضحان على هذا المستوى رغم الجهود التي يبذلها فريق التغذية لتحديد المزايا النسبية للمنظمة وتوضيح القضايا ذات الأولوية في مجال التغذية. وسادت في الآونة الأخيرة موافقة ضمنية على استخدام عبارة *الأمن الغذائي والتغذوي*، لكن بدون توضيح التفكير المفاهيمي وراء ذلك. وينعكس هذا الموقف بشكل كبير في نشاط الدعوة الذي تقوم به المنظمة في مجال التغذية، وهو نشاط مخصص ومبني على توافر الفرص، ولا يسهم في أي استراتيجية واضحة.

13 – ويتعين على المنظمة الآن أن تضطلع بدور قيادي أقوى وأن توضح، بالتعاون مع الآخرين، كيف يمكن أن تسهم النُهج القائمة على الزراعة والأغذية في التصدي للجوع وسوء التغذية، مع أخذ في الحسبان العبء الثنائي لسوء التغذية والإفراط في التغذية. ويتعين أن تكون المنظمة طرفا أكثر استنارة ومصداقية وتأثيرا في مناقشات التنمية الدولية التي تتناول التغذية بينما تقدم معرفة ومشورة تقنيتين سليمتين على أرض الواقع.

تركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات والمشورة العلمية

14 – إن توليد معلومات دقيقة وموثوق بها وتحليل تركيبة الأغذية والمغذيات والمتناول من الطاقة الغذائية يوفر عناصر لتقييم الأمن الغذائي والتغذوي (بما في ذلك موازنات الأغذية، ومسوح الأسر ونظم التغذية، ومسوح نظم التغذية) ويؤثر بحسم في وضع *مؤشر نقص التغذية* الذي تطبقه المنظمة على نطاق عالمي. وحظي التعاون التقني الوثيق بشأن احتياجات البشر من المغذيات بين الفاو ومنظمة الصحة العالمية على مدى السنوات الـ 60 الماضية بالأهمية، لكن الميزة النسبية للمنظمة في تحديد تركيبة الأغذية تستلزم مزيدا من الاهتمام.

15 – والعديد من جداول تركيبة الأغذية في البلدان النامية، حيث تتسم هذه التقييمات بأقصى أهمية، تعتبر جداول بالية وليست في السياق بما فيه الكفاية (تضم الأغذية المحلية). وقد بُنيت قدرات غير كافية لتوليد بيانات جديدة ودعم تصنيف وإدارة تلك البيانات على مستوى الميدان. ومن الضروري أن تبلور المنظمة فهما أفضل بكثير لما يطلبه المستعملون النهائيون في المجالات التي تكون فيها الاحتياجات على أشد ما يكون، بدلا من السعي إلى تحقيق مصالح أوساط علمية أضيق.

التغذية في الإحصاءات ونظم المعلومات والتقييمات

الإحصاءات

16 – تتمتع المنظمة بمكانة فريدة تمكنها من جمع ونشر إحصاءات ومعلومات عن الزراعة والأغذية والتغذية باعتبارها سلعة عامة. وتعتبر مهمة المنظمة في رصد التقدم المحرز على الصعيد العالمي نحو الحد من الجوع في العالم، عن طريق وضع تقديرات لانتشار نقص التغذية على أساس قطري، مهمة أساسية في هذا الصدد. وتتمثل أوجه قصور *مؤشر نقص التغذية* الذي وضعته المنظمة في أنه لا يشير إلى توزيع الجوع داخل البلد؛ وتتمثل أيضا في الافتراض القائل بأن نقص الطاقة الغذائية، وليس نقص المغذيات الدقيقة، هو أهم مؤشر للجوع؛ وتتمثل كذلك في الاعتماد على موازنات الأغذية في تجميع إمدادات الطاقة الغذائية. ويتمثل أحد مصادر القلق الرئيسية في أن المنظمة لا تملك الموارد اللازمة في مجال الأمن الغذائي، وخاصة في مجال التغذية، لبناء القدرات الوطنية الكافية لتقديم الإحصاءات والتحليلات المطلوبة. ولا يمكن أن تستمر الثقة في مكانة المنظمة باعتبارها "مصدرا موثوقا للمعلومات غير المنحازة" بدون تطوير هذه القدرات وقيادة عملية مشاورات واسعة بين أصحاب الشأن لإعادة تعريف المؤشرات التي تعزى إلى الجوع في العالم والأهداف الإنمائية للألفية.

نظم المعلومات

17 – يعتبر الدعم الذي تقدمه المنظمة لنظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذوي مهما للغاية، إلا أن التركيز مازال منصبا على جمع معلومات بشأن توافر الأغذية والحصول عليها أكثر من معلومات عن التغذية. وأشار العديد من أصحاب الشأن الذين شملتهم استقصاءات التقييم المشترك لمنظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأغذية العالمي إلى أن نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية لم تتناول بشكل كاف التغذية والشواغل الجنسانية. وثمة استثناءات لذلك هي الأمانة الفنية للأمن الغذائي والتغذية في موزامبيق، ووحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية في الصومال، التي أُنشئت منذ وقت طويل. وكلاهما يولد معلومات وتحليلات عن التغذية على أساس منتظم. وقد بدأت وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية في إعداد التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الذي يضم مؤشرات عن التغذية، والذي تطور الآن ليصبح مبادرة عالمية تدعمها منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع العديد من الشركاء الآخرين.

18 – وتحظى نظم من قبيل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، ومنتجات مثل إحصاءات الفاو، ونشرة توقعات الأغذية، والتقرير عن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم بالتقدير التام والاستخدام من جانب الحكومات والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، وتتيح فرصا حقيقية للقيام، على نحو أكثر فعالية، بإدراج بيانات وتحليلات عن التغذية. ولكن هناك مطالبات بتيسير الوصول إلى هذه النظم والمنتجات، وبعرض المعلومات في صورة موجزة.

تقييمات التغذية

19 – يستلزم بناء الأدلة على وجود علاقة بين الزراعة والتغذية توافر مؤشرات تقيس مباشرة استهلاك الأغذية وتنوع النظم الغذائية. ولاعتماد والتحقق من سلامة دليل التنوع الغذائي ومقياس انعدام الأمن الغذائي للأسر وحصولها على الأغذية، تطبق المنظمة تكنولوجيا بسيطة نسبيا وأدوات سهلة الفهم لتقييم أثر التدخلات على الجودة التغذوية للنظم الغذائية. ومع ذلك، فلم يأخذ إلا عدد قليل من التقييمات التي دعمتها المنظمة، والتي حظيت باعتراف واسع النطاق لمصداقيتها وحيادها، في حسبانه الاعتبارات التغذوية. وعلاوة على ذلك، لم تدمج المنظمة بشكل كاف تلك التدابير في أنظمة رصد وتقييم المشاريع ذات الصلة بالتغذية على نحو يمكنها من تقييم أي أثر معقول على نواتج التغذية. ويمثل هذا أحد أوجه القصور الكبرى في مساهمة المنظمة في تحسين فهم السبل التي يمكن بها للنهج القائمة على الأغذية والزراعة أن تحسن التغذية.

<u>إدماج التغذية في برامج المنظمة</u>

20 – شملت التطورات التي شهدتها فترة التقييم ما يلي: (1) بدء تجارب لتحسين الممارسات في مشاريع الأمن الغذائي للأسر وتغذية المجتمعات؛ (2) وإدماج التثقيف التغذوي في مدارس تدريب المزارعين ومدارس تدريب المزارعين المبتدئين على الزراعة والحياة؛ (3) وزيادة التركيز على البستنة في المناطق الحضرية (مشاريع توفير الأغذية للمدن)؛ (4) والأمن الغذائي والتغذوي للأفراد الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد كانت بعض هذه الأعمال مبتكرة وفعالة ومؤثرة للغاية. ويشكل التثقيف التغذوي وتغيير السلوك جوهر هذا العمل.

21 – ورغم ارتباط هذه الأنشطة في كثير من الأحيان بالسياق، فإنها تميل إلى أن تكون صغيرة الحجم جدا ومخصصة وتتحدد بقدر أكبر وفقا لفرص التمويل وفرادى جداول الأعمال أكثر مما تتحدد وفقا لأولويات استراتيجية. ونظرا لعدم إجراء أي تحليلات من وقت لآخر لنقص التغذية، فلا تُدمج كثير من التدخلات المتعلقة بالتغذية بشكل جيد في التصميم الأصلي للمشاريع وتظهر باعتبارها "إضافات" لمشاريع الزراعة والأمن الغذائي العادية. وغالبا ما يسود افتراض في القطاع الزراعي بأن زيادة إنتاج الأغذية سوف يحل الشواغل التغذوية بدون فهم كاف للكيفية التي سيتصدى بها تنوع هذا الإنتاج لسوء التغذية ونقص المغذيات الدقيقة بين السكان المستهدفين. ويجب عمل المزيد لزيادة الوعي داخل المنظمة والحكومات على حد سواء بالمساهمة التي تسهم بها النهج القائمة على الزراعة والأغذية في نواتج التغذية.

22 – ومن بين أوجه القصور الرئيسية للمشاريع الاعتماد على التمويل الخارجي القصير الدورة، وعدم كفاية الدعم التقني، ونقص التعاون بين المشاريع. وفي المعتاد، تتراوح فترة بقاء المشاريع المتصلة بالتغذية ما بين 12 إلى 24 شهرا، ويكون كثير منها تجريبيا أو رائدا وغالبا ما لا يستمر. وهذه فترة غير كافية لإجراء استقصاءات أساسية، والاضطلاع ببحوث تقويمية، وتنمية التوعية المجتمعية، وإحداث تغير في السلوك، وإجراء عمليات رصد وتقييم دورية، وتوثيق الاستنتاجات والدروس المستفادة. وبالتالي، فإن قليلا من المشاريع يبين بشكل كاف الطريقة التي ستسهم بها قاعدة الأدلة والدروس المستفادة من المشاريع في التدخلات الأخرى للمنظمة والشركاء من أجل المساعدة في مجال السياسات أو في الأهداف المعيارية. ولم يحقق سوى عدد قليل منها أي قدر من الاستدامة.

23 – وعلاوة على ذلك، ونظرا لانعدام أي قدرة تقنية لها وزنها تقريبا على المستوى الإقليمي، انصب الاعتماد بقدر كبير على الدعم التقني المقدم من مستوى المقر، وهو أمر غير واقعي وغير كاف بالنظر إلى "مزيج" المشاريع المتناثرة في المناطق الرئيسية الثلاث في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ونتيجة لذلك تحظى بعض المشاريع بقدر أكبر من الاهتمام عن غيرها وتتم التضحية بالمعايير التقنية، وينعدم تقريبا التعاون بين المشاريع. والقدرة على التواصل والدعوة بشأن التغذية على المستوى الوطني أو الإقليمي محدودة جدا ما لم تكن هذه نية صريحة للمشاريع تقترن بتخصيص موارد للقيام بذلك. ويفسر هذا جزئيا سبب التدهور الكبير لدور المنظمة كجهة رئيسية فاعلة في مجال التغذية، خصوصا في أمريكا اللاتينية.

<u>أنشطة الدعوة وتقديم المساعدة في مجال السياسات</u>

24 – من الجوانب الرئيسية في عمل المنظمة تقديم المساعدة التقنية في مجال السياسات، أساسا في قطاعي الزراعة والأمن الغذائي، بالاعتماد على بحوث العمليات وخبرات البرامج والصلات بنظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية. وقد كان عمل المنظمة في مجال الدعوة *للحق في الغذاء* وتقديم المساعدة التقنية دعما للسياسات والتشريعات في مجال الأمن الغذائي والتغذوي فعالا في جميع أنحاء منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

25 – وفي أماكن أخرى، كان عمل المنظمة في مجال الدعوة من خلال الشبكات الإقليمية أقل تأثيرا. ففي أفريقيا، قدمت شعبة التغذية وحماية المستهلك المساعدة التقنية لدعم السياسات الوطنية للتغذية وما يتصل بها من تخطيط للعمل في إثيوبيا وأوغندا وكينيا وليسوتو وملاوي وموزامبيق بدرجات مختلفة. وفي آسيا، تباينت المساعدة التقنية التي قدمتها الشعبة لإكمال التقرير عن تنفيذ المشاريع والسياسة العامة الوطنية للتغذية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وخطة العمل الوطنية في هذا المجال. ولكن، في بنغلاديش، دعمت المنظمة وضع السياسة العامة الغذائية الوطنية لعام 2006 التي أعقبها وضع خطة عمل وطنية للفترة 2008–2015 وخطة للاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، وكان لذلك تأثير جيد للغاية. وفي أفغانستان، قدمت المنظمة مساعدة تقنية للحكومة لإدماج الأمن الغذائي والتغذية والأهداف الجنسانية في سياسات الحكومة واستراتيجياتها.

26 – ويعترف كثير من أصحاب الشأن بأن لدى المنظمة القدرة على تجميع الأطراف الرئيسية الفاعلة من مختلف القطاعات. وحققت المنظمة ذلك بفعالية كبيرة في أفغانستان، وبنغلاديش، وملاوي وموزامبيق فضلا عن بلدان أمريكا اللاتينية دعما لوضع سياسات للأمن الغذائي والتغذية. وحظيت أيضا بالأهمية ضرورة تقييم وبناء القدرات في مختلف الوزارات التنفيذية على كل المستويات دعما للتنفيذ الفعال للسياسات، الذي تجلى بشكل جيد في المشاريع في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وملاوي. وفي أمريكا اللاتينية، لم تدمج بشكل جيد اعتبارات التغذية على المستويات القطرية الفرعية بسبب عدم كفاية الاهتمام بالتوعية والقدرات على هذا المستوى.

27 – وفي بعض البلدان، اتبعت المنظمة نهجا "شاملا" إزاء المساعدة في مجال السياسات (شمل الجهات المانحة، وشركاء الأمم المتحدة الآخرين، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية)، مما جعل العمل أكثر تأثيرا وفعالية بقدر كبير. وفي حالات أخرى، دارت "صراعات على النفوذ" على المستوى الميداني بين الجهات الدولية العاملة في مجال التغذية، الأمر الذي كان ضارا للغاية على وجه الخصوص بالجهود التي تبذلها الحكومات.

<u>العمل المعياري</u>

28 – أعدت المنظمة كماً كبيرا من المنتجات المعيارية التي تتصل بالتغذية، شملت مبادئ توجيهية وأدلة؛ ووثائق لتبادل المعارف وأفضل الممارسات والدروس المستفادة؛ وتوجيهات في مجال السياسات واستراتيجيات وأطرا قانونية. ولم يبزغ إلا عدد قليل من المواضيع المحورية المشتركة، وليس من الواضح كيف حُددت أولوياتها.

29 – وتوجه معظم المنتجات المعيارية نحو قراء من الموظفين الحكوميين من البلدان الأعضاء، بيد أنها لا تُعد بناءً على الطلب. وبدلا من ذلك تعد استجابة للأولويات الحالية لوكالات الأمن الغذائي العالمية أو المواضيع الرئيسية في المنظمة. وتتبع العديد من الوثائق صيغة أكاديمية ومطولة، وهو أمر غير ملائم عموما بالنسبة لواضعي السياسات الحكوميين الذين يتطلعون إلى الإطلاع على رسائل رئيسية. وأصبحت الموجزات القطرية عن التغذية، التي أعدتها المنظمة في أواخر التسعينات والتي ينبغي أن تشكل مواد مرجعية مهمة، قديمةً إلى حد كبير حاليا ومن ثم فهي غير معروفة.

30 – وأُعدت بعض الكتيبات والمبادئ التوجيهية الممتازة من أجل الممارسين استنادا إلى الخبرات الميدانية؛ وتحظى بتقدير كبير من جانب القلة التي اطلعت عليها. وتوجد في الفئة نفسها أدوات تحديد التنوع الغذائي على المستوى الأسري. لكن المعروف منها هو المنشورات الرئيسية، وأبرزها التقرير السنوي عن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم الذي يحظى بدعاية ويوزع على نطاق واسع.

31 – ومن الأدوار الرئيسية للمنظمة توضيح أهمية الصلة بين التغذية والزراعة، لكن منتجات معيارية قليلة تقدم براهين كافية وواضحة على الطريقة التي تسهم بها الاستثمارات والممارسات الزراعية في تحسين التغذية على مستوى الأسرة. ورغم أنه يجري تأكيد أهمية هذه الصلات، فنادرا ما يشار إلى ما يصلُح وما لا يصلح. وإجراء بحث من هذا القبيل، هو ما تأمُل الحكومات والجهات المانحة والوكالات الدولية الأخرى العاملة في مجال مكافحة الفقر في أن تقوم المنظمة بالاضطلاع به.

32 – وتذهب استثمارات كبيرة إلى المنتجات المعيارية إلا أنه لا توجد استراتيجية واضحة لترويجها أو نشرها، وليس هناك سوى براهين قليلة جدا على أن الحكومات الوطنية تستخدم المنتجات أو أن المؤسسات الأكاديمية والبحثية تستعين بها. وعلاوة على ذلك، فمن الصعب للغاية تتبع أو العثور على منتجات معيارية معينة على موقع المنظمة على الإنترنت ليستفيد بها القادرون على تنزيلها.

الإدماج الجنساني والاجتماعي

33 – يعد عمل المنظمة المتعلق بالتغذية فعالا للغاية فيما يتصل بمشاركة المرأة على مستوى القاعدة، بيد أن ثمة سمة مشتركة وهي أنه لا يستند إلى أي تحليل جنساني ومن ثم لا تؤخذ القضايا الجنسانية في الاعتبار بالقدر الكافي في تصميم المشاريع وتنفيذها. ووجد التقييم أن موظفي المشاريع بشكل عام يفهمون المفهوم الجنساني فهما خاطئا أو يسيئون تفسيره. فقد كانت الكثير من أنشطة التدريب في مجال التغذية (مثلا) تدعم بالفعل الأدوار الإنجابية للمرأة، ولم تول الاهتمام الكافي إلى توزيع المهام/الوقت بين الجنسين على مستوى الأسرة.

34 – وتجدر الإشارة إلى أن بعض مشاريع المنظمة المتعلقة بالتغذية في أمريكا اللاتينية كانت فعالة جدا في إدماج مجتمعات الشعوب الأصلية وأخذ أغذيتهم في الاعتبار. وشملت مشروعات أخرى في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بالتحديد أناسا يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الشراكات

35 – تتمتع المنظمة بميزة نسبية واضحة وهي علاقتها الطويلة مع البلدان الأعضاء، من خلال وزارات الزراعة في المعتاد، مما يتيح قناة فعالة يمكن عن طريقها إثارة شواغل التغذية مع الحكومات والتركيز عليها. ويتمثل عنصر رئيسي في برنامج إصلاح الأمم المتحدة في زيادة إشراك شركاء الأمم المتحدة في البرمجة المشتركة مما يتيح الفرصة لتناول التغذية من خلال نهج متعدد القطاعات. وقد اكتمل هذا النهج إلى حد ما بإنشاء آلية تجديد جهود مكافحة الجوع بين الأطفال في بعض البلدان. أما الاتجاه السائد على المستوى الميداني فتمثل في أن المنظمة تقوم بوظيفة تنفيذية أكثر من قيامها بالدور "الإشرافي"، الذي سيعكس ميزتها النسبية. فليس هناك سوى أمثلة قليلة على عمل المنظمة بشكل استراتيجي مع سائر شركاء الأمم المتحدة أو المنظمات البحثية في تقديم المساعدة في مجال السياسات على أي مستوى رغم الفرص المتاحة للقيام بذلك. ولم تقم المنظمة أيضا بإقامة شراكات فعالة مع المنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز الأبعاد التشغيلية لعملها على المستوى المجتمعي وتوليد أدلة ومعارف أوسع عن المساهمة التي يمكن أن تقدمها النُهج القائمة على الأغذية للتغذية.

الترتيبات المؤسسية

36 – تتمتع شعبة التغذية وحماية المستهلك بقدرة محدودة وتقوم بدور قيادي ضئيل للغاية لإنجاز طائفة واسعة من المسؤوليات. ولا تمثل الشعبة مركز تنسيق قويا ومتماسكا في مجال التغذية رغم الجهود التي يبذلها عدد من موظفيها المجتهدين للغاية. وتوجد كثير من المبادرات الاستراتيجية داخل المنظمة التي ينبغي للشعبة أن تثير من خلالها شواغل بشأن التغذية خاصة في مجالات الإحصاءات ونظم المعلومات والتخطيط الاستراتيجي والمساعدة في مجال السياسات، لكنها لا تعمل بشكل كاف لاغتنام هذه الفرص. وأضر نقل شعبة التغذية وحماية المستهلك إلى إدارة الزراعة وحماية المستهلك منذ عام 2006 بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها التغذية في هذه المجالات.

37 – وعلاوة على ذلك، فرغم الاعتراف بالصلات الجوهرية القائمة بين سلامة الأغذية والتغذية، وجد التقييم أن الجمع بين الدستور الغذائي وسلامة الأغذية والتغذية لم يترجم إلى روابط أقوى وكيان متماسك. وصرف هذا الانتباه بشكل رئيسي عن بلورة فهم متعدد الأبعاد للعوامل التي تؤثر في التغذية البشرية وشكل عائقا أمام وضع نهج متعدد التخصصات لمعالجة سوء التغذية.

استنتاجات وتوصيات

38 – تفتقر المنظمة إلى رؤية وإلى التزام مؤسسي مكرس للتغذية في ولايتها الأصلية. وعلاوة على ذلك، فإنها لا ترقى إلى مستوى تطلعات أصحاب الشأن الرئيسيين في معالجة شواغل التغذية المتزايدة على نطاق العالم من منظور التدخلات القائمة على الزراعة والأغذية. وتتسم المنظمة بميزة جلية كمنظمة للمعارف الموثوق بها، تتيح لها الإسهام في تحسين فهم التغذية من خلال تقديم المشورة العلمية والتقييمات وأنظمة المعلومات والإحصاءات؛ وتتسم بالميزة النسبية المستمدة من علاقاتها القائمة منذ فترة طويلة بحكومات البلدان الأعضاء من أجل تعميم هذا الفهم عن طريق سياسات وبرامج الزراعة والأمن الغذائي. ويعتقد فريق التقييم اعتقادا قويا بأنه ما لم تقم المنظمة بالتصدي لتحدي وضع التغذية عاليا على جدول أعمالها، وتوضح كيف يمكن أن تحدث مساهمتها تغييرا في مجال التغذية العالمية، فستفقد المنظمة أهميتها وتأثيرها على حد سواء. ومن هذا المنطلق يقدم التقييم التوصيات التالية.

<u>موقف المنظمة من التغذية</u>

التوصية 1: يتعين على الإدارة العليا للمنظمة أن تلتزم **بالتركيز القوي على التغذية** عبر المنظمة وفقا للمطلوب بحكم الولاية الموكولة إليها. وينبغي أن يتولى نائب المدير العام للمعرفة "مناصرة" هذا الالتزام. وهناك ستة مجالات أساسية تستلزم اهتماما عاجلا: (1) إسقاطات المنظمة عن القضايا الرئيسية للأغذية والزراعة التي ستؤثر على الأرجح على سوء التغذية خلال العقود المقبلة، والالتزام بالتصدي لها؛ (2) وتعزيز المشاركة في برنامج التنمية الدولي بشأن التغذية؛ (3) وتعميم التغذية في جميع مراحل دورة التخطيط في المنظمة؛ (4) وترسيخ التغذية بوصفها مجال تركيز مؤثر داخل الإطار الإستراتيجي؛ (5) وتدعيم الصلات المؤسسية بين التغذية والمعلومات والإحصاءات والعمل في مجال السياسات؛ (6) وضمان تحقيق المنظمة إنجازات ملموسة في مجال التصدي لنقص التغذية على المستوى القطري.

التوصية 2: ينبغي وضع وصياغة **رؤية واستراتيجية** لمساهمات المنظمة في التنمية الزراعية المراعية للتغذية تعكس التزام المنظمة بمعالجة نقص التغذية والإفراط في التغذية على حد سواء. وينبغي أن تشمل العناصر الرئيسية لهذه الإستراتيجية ما يلي: (1) إطارا مفاهيميا متفقا عليه *للأمن الغذائي والتغذوي*؛ (2) وتحديد بلدان محورية تتوافر قدرات داخل المنظمة لتنفيذ تدخلات فيها ويتوافر فيها التزام قطري بالتصدي لسوء التغذية؛ (3) وتحليلات سببية لسوء التغذية في جميع *البلدان المحورية* تستنير بها أطر البرمجة القطرية؛ (4) وإدماج تحليلات للحالة عن التدخلات ذات الصلة بالتغذية التي تنفذ في البلدان المحورية في أطر البرمجة القطرية؛ (5) والصلات القائمة بين البرامج الميدانية والعمل المعياري في مجال التغذية؛ (6) واستراتيجية للاتصالات من أجل التوعية باستراتيجية المنظمة في داخلها وخارجها على حد سواء؛ (7) واستراتيجية للدعوة.

مجالات التركيز المتعلقة بالتغذية

39 – ينبغي أن تقلل المنظمة من تركيز عملها في مجال التغذية على أداء أنشطة تتعلق بالتغذية تحديدا على المستوى المجتمعي، وأن تنحو أكثر نحو القيام بدور "الإشراف" ووضع المعايير من أجل تشكيل وتوجيه ووضع قواعد ومعايير للحكومات وشركاء التنمية الآخرين لتنفيذ وتحقيق نواتج تغذوية محسنة. وفيما يلي مجالات التركيز الرئيسية:

التوصية 3: *بناء الأدلة وربط الأغذية والزراعة بنواتج التغذية*

- تركز المنظمة في عملها المعياري على إعداد أدوات وأساليب ومبادئ توجيهية لإجراء استقصاءات عن استهلاك الأغذية وتقييماتها ورصدها بما في ذلك المؤشرات المتصلة بالتغذية في السياقين الريفي والحضري على حد سواء.
- تعمل المنظمة "كمركز لتبادل المعرفة" بالممارسات الجيدة والدروس المستفادة المستخلصة من العمل الإنمائي المراعي للتغذية الذي تقوم به طائفة واسعة من الحكومات وشركاء التنمية ويشمل أدلة على الأثر المترتب على التدخلات في مجال الزراعة والأمن الغذائي على التغذية.

التوصية 4: *تعزيز تحليل التغذية في الإحصاءات والمعلومات*

- يتعين تحديث حسابات نقص التغذية، ووضع مؤشرات يمكن أن تستخدم في رصد اتجاهات استهلاك الأغذية، ويُفتح الباب لإجراء مناقشات أوسع للحوار الدائر عن الكيفية التي يمكن بها لمؤشر نقص التغذية أن يعكس بشكل أفضل نقص المغذيات الدقيقة.
- يُلحق ممثلون لفريق التغذية باللجنة التوجيهية لنظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية لإقامة علاقات عمل قوية مع وحدة الدعم العالمي للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية.

التوصية 5: *تعميم التغذية في صميم التدخلات في مجال الزراعة والأمن الغذائي وإعطاء أولوية للبلدان المحورية*

- تُعد أطر للبرمجة القطرية، في البلدان المحورية، تدور حول أهداف التغذية المعلنة والمستمدة من التحليلات السببية والتدخلات البرامجية المرتبطة بوضوح بهذه الأهداف.
- تعمم التغذية في مشاريع الزراعة والأمن الغذائي (بما في ذلك نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية والمساعدة في مجال السياسات) في *البلدان المحورية*. وتمتد المشاريع فترة زمنية تكفي لتقييم الأثر على التغذية، مما يمكن من توليد أدلة عن أهمية وفعالية التدخلات.
- تبين بوضوح المشاريع التي عُممت في صميمها التغذية الطريقة التي تأخذ بها في حسبانها القضايا الجنسانية (مع التركيز على نحو خاص على المراهقات والنساء في سن الإنجاب)، والإدماج الاجتماعي، وتغير المناخ، وسبل ربطها بالعناصر الأخرى لعمل المنظمة في مجال التغذية.

التوصية 6: *إدماج التغذية في العمل في مجال السياسات*

- يضع فريق السياسات والتغذية مبادئ توجيهية معيارية لإدماج التغذية في سياسات الزراعة والأمن الغذائي على مستويات مختلفة.

- يكفل فريق السياسات والتغذية أن تسهم "المعرفة" المتولدة عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من العمل الإنمائي المراعي للتغذية في العمل في مجال السياسات.

- يشارك فريق التغذية في المنظمة في "جهاز" تقديم المساعدة في مجال السياسات الذي أنشأته شعبة دعم إعداد السياسات والبرامج ويسهم في وضع مبادئ توجيهية لأطر البرمجة القطرية ويشارك بنشاط في الاجتماعات المتعلقة بالسياسات التي تيسرها المنظمة.

التوصية 7: *التركيز على تركيبة الأغذية والمشورة العلمية ذات الصلة*

- تبني المنظمة القدرات على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي، وتشجع التعاون الإقليمي لدعم البلدان (لا سيما *البلدان المحورية*) في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بتركيبة الأغذية التي يطلبها مستعملون نهائيون لضمان أن تأخذ التدخلات في مجال السياسات والبرامج التغذية في حسبانها.

- تتولى المنظمة وظيفة الوديع الدولي للبيانات، وتوفر مراقبة لجودة تلك البيانات التي ينبغي أن تكون جاهزة بدورها لكي يطلّع عليها جميع المستعملين المحتملين بسهولة.

- ينبغي، داخل المنظمة، أن يبين العمل المعياري في مجال تركيبة الأغذية بالمثال العملي القيمة التي يضيفها إلى التقييمات والإحصاءات والمساعدة في مجال السياسات.

<u>الإطار الاستراتيجي</u>

التوصية 8: تعمم التغذية في الأطر الاستراتيجية ووثائق التخطيط والبرمجة عن طريق: (1) في الأجل الفوري، التحديد المنتظم لنتائج معينة مشتركة للوحدات تربط التغذية بالمجالات الأخرى لعمل المنظمة وعلى وجه الخصوص (ولكن ليس على سبيل الحصر) الإحصاءات والتقييمات والسياسات وبرمجة الأمن الغذائي؛ (2) وعلى الأجل المتوسط، مراعاة ضرورة تعزيز الصلات بين الأهداف الاستراتيجية والنتائج التنظيمية في إطار الهدف العالمي الأول المتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي وذلك أثناء المراجعة المقبلة للإطار الإستراتيجي وصياغة الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015.

الترتيبات المؤسسية

40 – سيؤدي فريق التغذية دورا أكبر في العمل المعياري في المقر لخدمة الشعب والإدارات الأخرى في إعداد وتحليل معلومات الأمن الغذائي والتغذوي وإتباع التنمية المراعية للتغذية. وعلى المستوى اللامركزي، سيقل تركيز المنظمة على تنفيذ التدخلات وستضطلع بقدر أكبر بدور "إشرافي" وبتقديم المساعدة التقنية لمختلف القطاعات وشركاء التنمية. وينبغي أن تجري المنظمة تغييرات على ترتيباتها المؤسسية في مجال التغذية من بينها:

التوصية 9 (بحلول يناير /كانون الثاني 2013): يفصل عنصر التغذية (في شعبة التغذية وحماية التغذية) ضمن شعبة التغذية وحماية المستهلك حاليا عن سلامة الأغذية والدستور الغذائي (شعبة التغذية وحماية المستهلك والدستور الغذائي) ويحدد له موقع في المؤسسة واضح المعالم ويكرس له موظفون لأداء وظيفة تقديم الخدمات لقطاعات متعددة. ويجب أن يعمل كيان التغذية الجديد "كمقدم خدمات" يقدم المساعدة التقنية والتوجيه المعياري للخدمات الأخرى ذات الصلة في المنظمة. ومن شأن رجوع عنصر التغذية إلى إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن يمكّن ويعزز الصلات بالمعلومات والتقييمات والإحصاءات والسياسات والقضايا الجنسانية، وهي أمور لها طابع استراتيجي بقدر أكبر بالنسبة للعمل في مجال التغذية.

التوصية 10 (بحلول يناير/كانون الثاني 2013): تتحدد التشكيلة التقنية لفريق التغذية الجديد وفقا لأولويات رؤية واستراتيجية التغذية. وسيتولى رئاسة الفريق مدير قوي للتغذية، يحظى باعتراف دولي. وينبغي أن يتمتع موظفو فريق التغذية بالخبرة والمعرفة اللازمتين للتفاعل بفعالية عبر المنظمة. وستلزم كفاءات في ما يلي: (1) تركيبة الأغذية، (2) قياسات وتقديرات التغذية، (3) معلومات وإحصاءات التغذية؛ (4) سياسات التغذية والدعوة.

التوصية 11 (بحلول يناير/كانون الثاني 2013): يجري إنشاء وظائف موظفي تغذية (مستقلة عن وظائف سلامة الأغذية) في الأقاليم والأقاليم الفرعية حيث توجد *بلدان محورية* في مجال التغذية. وسيتيح هذا الفريق دعما تقنيا *للبلدان المحورية* في وضع أطر البرمجة القطرية التي تشمل مشاريع الزراعة والأمن الغذائي ذات النواتج المتعلقة بالتغذية. وينبغي التماس الفرص لتناوب الموظفين بين المقر والمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية لتعزيز تحسين التعاون والتصدي بفعالية أكبر للشواغل الميدانية على جميع المستويات.

التوصية 12 (بحلول يناير/كانون الثاني 2013): على ضوء اتجاهات الميزانية الأساسية للمنظمة خلال السنتين الماضيتين، يتبين أن وظائف التغذية تمول على المستوى القطري من خلال دعم من خارج الميزانية وبالتالي يجب تعبئة موارد لهذا الغرض. وسيتمثل الدور الرئيسي لموظفي التغذية في ما يلي: (1) تعزيز التغذية لجعلها تحتل مكانة عالية على جدول أعمال الحكومات وشركاء التنمية من خلال الشبكات القائمة أو الجديدة؛ (2) وتقديم مساعدة تقنية وتوجيهات بشأن النهج القائمة على الأغذية إزاء التغذية في السياسات والبرامج الوطنية؛ (3) والمساعدة في تعميم التغذية في صميم عمل المنظمة المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي.

التعاون والشراكات

التوصية 13 (بحلول يناير/كانون الثاني 2013): يتعين على المنظمة أن تحقق الاتساق بين ترتيباتها التعاونية القائمة، وتقيم شراكات قوية متعددة القطاعات لتحقيق نواتجها المحددة في مجال التغذية. وسيشمل هذا بالتحديد:

- تتخلى المنظمة بالتدريج عن دورها القيادي في مشاورات الخبراء المتعلقة بالاحتياجات من المغذيات (بالتشاور مع منظمة الصحة العالمية) على أن تواصل الاحتفاظ بتعاون تقني وثيق مع منظمة الصحة العالمية حول المشورة العلمية المتعلقة بتركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات.
- تقيم المنظمة تحالفات استراتيجية أخرى لتحقق بقدر أكبر من الفعالية نواتج التغذية خاصة في ميدان تقديم المساعدة في مجال السياسات (لا سيما مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية) بناء على النموذج المعد بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي بشأن نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية.
- تستفيد المنظمة من ميزتها النسبية في العمل بالتعاون مع الحكومات، خاصة وزارات الزراعة، وتغتنم الفرصة لتعزيز والاستفادة من النهج ومناهج العمل المتعددة القطاعات *للتنمية الراعية للتغذية* في *بلدان محورية*.

التواصل

التوصية 14 (فورا): ينبغي أن تشارك المنظمة بشكل بناء في الشبكات المتصلة بالتغذية على جميع المستويات وأن تقوم بدور أبرز في مجال التغذية. وسيشمل هذا بالتحديد ما يلي:

- تسهم المنظمة على جميع المستويات في آليات التنسيق المتصلة بالتغذية وتساهم بفعالية في الخطط الوطنية (بما في ذلك نظام المجموعات داخل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وآلية تجديد جهود مكافحة الجوع بين الأطفال حسب الاقتضاء) ميسرة بذلك مشاركة أوسع نطاقا مع الشركاء في مجال التغذية.
- يتعين مواصلة وتعزيز مساهمة المنظمة في مجال التغذية في اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية ولجنة الأمن الغذائي العالمي، على أن ينجح إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي في نهاية المطاف في جعل هذه اللجنة الهيئة التنسيقية للتغذية في منظومة الأمم المتحدة.
- ينبغي أن يكون التزام المنظمة تجاه خريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية التزاما على نطاق المؤسسة بأكملها، وينبغي توضيح سبل مشاركة المنظمة في فرقها للمهمات وتقديم معلومات عن هذه المشاركة داخليا وخارجيا لتجنب مزيد من الارتباك.
- ينبغي أن تحظى المبادرة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية لعقد المؤتمر الدولي المعني بالتغذية + 20 بأهمية واضحة بالنسبة للجهات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وأن تشمل حركة خريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية

أولا – معلومات أساسية

ألف – المقدمة

1 – معلومات أساسية عن التقييم

1 – إن رفع مستويات التغذية وجمع معلومات عن التغذية وتحليلها ونشرها شكل على الدوام هدفا رئيسيا من أهداف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وولاية موكولة إليها. إلا أن مكانة التغذية ودورها في الأنشطة عموما، يتباين ويتطور حسب الأولوية التي تعطيها الإدارة العليا للمنظمة والبلدان الأعضاء لهذا المجال من مجالات العمل. وفي التاريخ الحديث للمنظمة، تأثرت الموارد المكرسة للتغذية تأثرا شديدا بتخفيضات الميزانية. ومع ذلك، فقد استمر برنامج العمل، إلا أن الموارد الشحيحة وُزعت على نطاق واسع من الأنشطة، في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في الأساس.

2 – وطلب التقييم الخارجي المستقل للمنظمة الذي أُجري في الفترة بين عامي 2005 و2007 إجراء دراسة عن عمل المنظمة في مجال التغذية. وأصدر التقييم توصيات بشأن أولويات محددة لعمل المنظمة في مجال التغذية آخذاً في الاعتبار قيود الموارد. وحدد مجالات اعتبرها ذات أولوية دنيا بالنسبة للمنظمة مثل التثقيف في مجال التغذية والبستنة المنزلية وتركيبة الأغذية[2] نظرا لأن جهات دولية أخرى تضطلع بها. ورغم أن التقييم الخارجي المستقل كان شاملا للغاية، فإنه لم يستعرض العمل في مجال التغذية بعمق كبير. ولذلك فإنه باستثناء عمل المنظمة المتعلق بالدستور الغذائي وسلامة الأغذية[3]، لم يخضع عملها في مجال التغذية لتقييم شامل حتى الآن.

3 – ومع التزايد المستمر لأوجه القلق السائدة فيما يتعلق بالحرب ضد الجوع وزيادة أهمية "العبء الثنائي" لسوء التغذية على جدول الأعمال الدولي، أصبح الوضع مهيأً وحان الوقت لتحسين فهم وتوضيح دور المنظمة وعملها في مجال التغذية. وتشكل المساعي المبذولة لإصلاح المنظمة في السنوات المقبلة مبررا آخر للقيام بذلك. وقد اختارت لجنة البرامج في المنظمة في دورتها 103 المعقودة في مايو/أيار 2010 هذا التقييم باعتباره أمرا له أولوية.

2 – هيكل التقرير

4 – تبدأ النتائج التي خلص إليها التقرير **بمكانة التغذية داخل منظمة الأغذية والزراعة**، لأن فهم الموضع الذي "تقف" فيه التغذية والأولوية الممنوحة لها داخل المنظمة له أهمية حاسمة بالنسبة لبقية عملية التقييم. ثم هناك **تقييم عام لدور المنظمة في مجال التغذية** مع إشارة خاصة للتحديات والتطورات العالمية والإقليمية في هيكل التغذية الدولي خلال الفترة 2004–2010، وهي الفترة الخاضعة للتقييم. فقد كان هذا مجال أثار نقاشا كبيرا خلال عملية التقييم مع الجهات المشاركة في تنفيذ جدول الأعمال الدولي للتغذية.

[2] التوصية 3–18 الصادرة عن التقييم الخارجي المستقل للمنظمة، 2008.

[3] خضع العمل الذي تقوم به المنظمة بشأن الدستور الغذائي وسلامة الأغذية لتقييم خارجي في عام 2002.

5 – وتمثل الأقسام من ثانيا – جيم إلى زاي " المجالات التقنية" لعمل المنظمة في مجال التغذية. ووفقا لما اكتشفناه في المرحلة الأولية للتقييم، ليس ثمة طريقة بسيطة لتحديد الميادين التقنية التي تدخل في نطاق التغذية، ولذلك اتبعنا منطق النظر أولا في "العمل العلمي" الذي يولد البيانات الأساسية المتعلقة **بتركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات**؛ ثم طريقة إسهام هذه المعرفة العلمية والشواغل المتعلقة بالتغذية في **التقييمات ونظم المعلومات والإحصاءات** التي ستفيد في المقابل في البرمجة. ويشمل القسم الذي يتناول **إدماج التغذية في برامج المنظمة** نطاقا واسعا من التدخلات، التي بدأتها حاليا المنظمة أو تحظى بدعمها من خلال مشاريع الزراعة أو الأمن الغذائي. وتشمل هذه التدخلات التثقيف في مجال التغذية، والبستنة المتكاملة، والتغذية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمن الغذائي للأسر وتغذية المجتمع. وتنبثق إلى حد كبير **المساعدة في مجال السياسات** والدعوة من المشورة العلمية ونظم المعلومات وبرامج عمل المنظمة. وتمثل **المنتجات المعيارية** نطاقا واسعا من النواتج المستمدة من المجالات التقنية السابقة والتي تعتبر بصفة عامة مكملة للأنشطة "التنفيذية". وفي كل مجال من هذه "المجالات التقنية"، يقدم التقييم معلومات تتعلق بكل مجال من مجالات الاستقصاء المحددة في مصفوفة المعايير المصاغة حسب معايير لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

6 – وثمة موضوع شامل له أهمية حاسمة بالنسبة للتقييم هو **المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي** لأنهما مسألتان أساسيتان في تحقيق تحسين التغذية، علاوة على أن التصدي لسوء التغذية يعد وسيلة فعالة لتفعيل المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. وقُيمت في النهاية **الشراكات** التي تتعاون المنظمة من خلالها مع جهات أخرى في مجال التغذية **والترتيبات المؤسسية** المتعلقة بالتغذية على مستويات مختلفة داخل المنظمة وفقا لمجالات الاستفسارات المحددة في مصفوفة التقييم.

7 – وأُعدت **النتائج** العامة للتقرير وفقا للوظائف الأساسية المنفذة على نطاق المنظمة (المرتبة في أربع فئات)، التي تميز عمل المنظمة في مجال التغذية وتطبق على جميع المستويات (العالمي والإقليمي والقطري)[4]. وتتبعها التوصيات النابعة من الاستنتاجات الرئيسية.

باء – الغرض من التقييم ومنهجيته

1 – الغرض والنطاق

8 – نظرا لأن المجال البرنامجي المتصل "بالتغذية البشرية" لم تجر تغطيته في تقييمات المنظمة إلى الآن، فإن الغرض من هذا التقييم هو تزويد الإدارة العليا للمنظمة والدول الأعضاء بمعلومات عن: (1) المساءلة عن أداء المنظمة وميزتها النسبية؛ (2) والتوصيات الموضوعة على أساس أدلة راسخة والدروس المستفادة بشأن دور المنظمة وعملها في مجال التغذية في المستقبل. وفي هذا الصدد، يعد التقييم استشرافيا وتقويميا.

[4] تستند هذه الوظائف الرئيسية إلى الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2010–2019.

9 – ويشمل التقييم جميع أعمال المنظمة في مجال التغذية منذ عام 2004 باستثناء العمل المتعلق بالدستور الغذائي وسلامة الأغذية نظرا لأنه جرى تناولهما بشكل جيد في تقييمات سابقة.

10 – ووفقا للتقييم فإن العمل المتصل بالتغذية هو عبارة عن أي *مبادرة و/أو منتج موجهين أو يستهدفان بالتحديد شواغل التغذية، بغض النظر عن مصدر التمويل (موارد من البرنامج العادي أو موارد من خارج الميزانية) ومكان إدارتها (المقر أو مكتب إقليمي أو التمثيل في البلد)*. ولم يقيم التقييم أي مبادرة أو منتج غير موجه إلى شواغل التغذية أو يستهدفها بالتحديد.

11 – وفي هذا الصدد، يضم التقييم جميع الأعمال المنفذة في المجالات التقنية المحددة في القسم 2–3 من التقرير الأولي (المؤرخ 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2010) والموجزة أدناه. ويضم عمل شعبة التغذية وحماية المستهلك والعمل المتصل بالتغذية الذي تقوم به الشعب الأخرى.

المعلومات والتقييم والتحليل والإحصاءات	**الشعب**
• تقييم التغذية	شعبة التغذية وحماية المستهلك/شعبة اقتصادات التنمية الزراعية
• نظم معلومات التغذية والأمن الغذائي	شعبة التغذية وحماية المستهلك/شعبة اقتصادات التنمية الزراعية/شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل/دائرة الدعم المتكامل للأمن الغذائي
• الإحصاءات والبيانات	شعبة التغذية وحماية المستهلك/شعبة الإحصاءات
السياسات والاستراتيجيات والأطر القانونية	
• السياسات والاستراتيجيات (القطرية والإقليمية والعالمية)	شعبة التغذية وحماية المستهلك/شعبة اقتصادات التنمية الزراعية/دائرة الدعم المتكامل للأمن الغذائي
• الدعوة	شعبة التغذية وحماية المستهلك/شعبة اقتصادات التنمية الزراعية/شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية/دائرة الدعم المتكامل للأمن الغذائي
• الحق في الغذاء	شعبة اقتصادات التنمية الزراعية
المشورة العلمية	
• تركيبة الأغذية	شعبة التغذية وحماية المستهلك/شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات
• الاحتياجات من المغذيات	شعبة التغذية وحماية المستهلك
برامج التغذية	
• الأمن الغذائي للأسر وتغذية المجتمعات	شعبة التغذية وحماية المستهلك/شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية/شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل/دائرة الدعم المتكامل للأمن الغذائي
• التثقيف التغذوي	شعبة التغذية وحماية المستهلك/دائرة الدعم المتكامل للأمن الغذائي/شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل
• البستنة المتكاملة	شعبة التغذية وحماية المستهلك/شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات/دائرة الدعم المتكامل للأمن الغذائي/شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل
• التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	شعبة التغذية وحماية المستهلك/شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية/شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل/دائرة الدعم المتكامل للأمن الغذائي

2 – المنهجية

12 – في البداية، أعد مكتب التقييم في المنظمة **مذكرة للمفاهيم** المتعلقة بالتقييم تحدد الغرض من العملية ونطاقها. وتمثلت الخطوة التالية في قيام قائد الفريق بوضع **تقرير أولي** ليخدم أساسا كدليل ووثيقة مرجعية يُسترشد بهما في إجراء التقييم. وساعد التقرير في تقديم وصف تفصيلي بقدر أكبر للعمل المعياري والتنفيذي الذي تقوم به المنظمة في مجال التغذية وشمل عملية لوضع خريطة للمشاريع المتصلة بالتغذية المنفذة في الفترة بين عامي 2004 و 2010. وحدد أيضا الترتيبات المؤسسية والصلات مع الجهات الدولية الفاعلة وآليات التنسيق الرئيسية، والمنطق وراء منهجية التقييم. والوثيقتان مرفقتان بهذا التقرير باعتبارهما الملحق 1 والملحق 2 على التوالي.

13 – ومن بين العناصر الهامة التي ضمها التقرير الأولي **مصفوفة التقييم** التي أعدت بحيث تشمل مجالات الاستقصاء الرئيسية المتعلقة بدور المنظمة وعملها في مجال التغذية مع تطبيق معايير الأهمية والكفاءة والفعالية والقضايا الجنسانية والإدماج الاجتماعي والأثر والاستدامة. وفي المصفوفة، صنف عمل المنظمة في مجال التغذية وفقا لأربع وظائف رئيسية تتعلق بما يلي: (1) المعلومات والمعرفة؛ (2) والسياسات والمعايير؛ (3) والتنفيذ والمساعدة التقنية؛ (4) والتواصل والمشاركة؛ فضلا عن الهيكل التنظيمي للمنظمة ومواردها وتمويلها. والمصفوفة مرفقة بهذا التقرير في الملحق 3.

14 – وأجرى فريق التقييم **مقابلات** وجها لوجه مع كبار الموظفين في مقر المنظمة، المختصين بالتغذية وذلك أساسا في إدارات الزراعة وحماية المستهلك؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتعاون التقني. وأجريت مقابلات أخرى وجها لوجه على مستوى المقر مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، وهيئات التنسيق (فريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية، ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، وآلية الجهود المتجددة لمكافحة الجوع بين الأطفال)، والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمعاهد الأكاديمية والبحثية الموجودة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وفي بعض الحالات، أجريت مقابلات عن طريق الهاتف. ويرد في الملحق 10 من هذا التقرير قائمة بأسماء المحاورين الداخليين (من المنظمة) والخارجيين.

15 – وأُوفد فريق التقييم في **بعثات ميدانية** إلى أمريكا اللاتينية (بوليفيا، وكولومبيا، وهندوراس)، وإلى أفريقيا (السنغال، وكينيا (من أجل الصومال)، وملاوي، وموزامبيق) وإلى آسيا (بنغلاديش، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا) حيث أجريت مقابلات أخرى تتعلق بمناطق وبلدان بعينها مع موظفي منظمة الأغذية والزراعة ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات والجهات المانحة وسائر الشركاء في التنمية (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية). واختيرت البلدان التي يجرى فيها تنفيذ "حجم" معقول من مشاريع المنظمة المتصلة بالتغذية، التي لم يجر تقييمها مؤخرا، وأُجري تقييم مكتبي للوثائق ذات الصلة قبل التوجه إلي البعثات. ونظمت زيارات للمشاريع في الميدان حيثما أمكن. واختيرت تايلند والسنغال وكينيا للحصول على منظور إقليمي. وأجريت مقابلات هاتفية مع المكاتب الإقليمية للمنظمة التي لم تجر زيارتها أثناء هذه البعثات.

16 – وأجري **استعراض مكتبي** للعمل المتصل بالتغذية في **أفغانستان** نظرا لأهميته، وجرى تحليل تقييمات المشاريع التي أجريت بشكل متزامن مع هذا التقييم، وأجريت **تقييمات تجميعية** شملت 30 تقريرا تقييميا سابقا لبرامج المنظمة والمشاريع والمجالات المواضيعية أعدت منذ عام 2004 لها صلة بالتغذية لاستخلاص حجم أكبر من الأدلة.

17 – وأجري استقصاءان شملا: (1) الممثلين الدائمين للبلدان الأعضاء في المنظمة البالغ عددها 192بلدا؛ (2) والموظفين الفنيين في المنظمة، وطلب الاستقصاءان آراءهم بشأن الدور الذي ينبغي للمنظمة أن تؤديه في مجال التغذية. وأجري استقصاء إضافي عن أهمية البيانات واستخدامها عن تركيبة التغذية والاحتياجات من المغذيات موجه إلى لجان الدستور الغذائي والمؤتمر الدولي لقواعد بيانات الأغذية والشبكة الدولية لنظم البيانات الخاصة بالأغذية والاتحاد الدولي لعلوم التغذية. ويرد الاستبيان الموجه لاستقصاء الآراء في هذه الاستقصاءات في الملاحق 5 و6 و7 على التوالي.

18 – وأجرى فريق التقييم **دراساتٍ مستقلة** تناولت خصيصا ما يلي: (1) التخطيط الاستراتيجي والموارد المكرسة لعمل المنظمة في مجال التغذية؛ (2) وأهمية وجودة وفائدة عمل المنظمة المعياري في مجال التغذية بما في ذلك العمل المتعلق بتركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات (الذي أجري بصورة مستقلة)؛ (3) واستعراض للتغذية في تقييمات المنظمة ونظمها للمعلومات وإحصاءاتها؛ (4) واستعراض لإدماج التغذية في برامج المنظمة للأغذية والزراعة؛ (5) ونطاق عمل المنظمة في مجال التغذية فيما يتعلق بالدعوة والمساعدة في مجال السياسات. وترد في الملحق الرابع لهذا التقرير قائمة للدراسات المتعلقة بالدعوة والمساعدة المقدمة في مجال السياسات بما في ذلك مذكرات قطرية وتقارير تجميعية إقليمية.

19 – وأخيرا، عُقد اجتماع **لفريق للخبراء** في المنظمة في روما ضم سبعة خبراء خارجيين تم اختيارهم لمعرفتهم وخبرتهم الواسعتين وتمتعهم بوجهة نظر فريدة بشأن الموضوع قيد البحث. واستعرض الفريق أهمية نتائج واستنتاجات وتوصيات مسودة تقرير التقييم، وتشاور بصفة مستقلة مع الإدارة العليا للمنظمة وقدم توجيهاته فيما يتصل بوضع التقرير في صيغته النهائية. وترد ملاحظات فريق الخبراء في الملحق 12 لهذا التقرير.

3 – العقبات التي اعترضت التقييم

20 – في ما يلي القيود والتحديات التي صادفت إجراء التقييم:

- ضخامة عدد أصحاب الشأن داخل الساحة الدولية، ووجود جداول أعمال دائمة التغير (حتى أثناء إجراء هذا التقييم) تؤثر على هياكل واتجاه النقاش العالمي بشأن التغذية، وهي أمور تعين على الفريق فهمها بشكل جيد لضمان أن يكون الموقف المتخذ قائما على علم ومستقلا؛

- عدم التوثيق الكافي أو المنهجي لحضور المنظمة للحلقات الدراسية والمؤتمرات وحلقات العمل الدولية المتصلة بالتغذية على نحو يمكن فريق التقييم من تقدير مساهمة المنظمة بدقة في النقاش عن التغذية الدائر على الصعيد العالمي (وفي بعض الحالات على الصعيد الإقليمي)؛

- عدم كفاية النظام الحالي للمؤسسة لتسجيل مدخلات الموظفين في حينها على نحو يمكن من إجراء تقييم فعلي وموضوعي لكفاءة المنظمة؛

- عدم وجود نظام لدى المنظمة لتسجيل الطلبات المحددة المقدمة من البلدان الأعضاء فيها للحصول على مساعدة: فتقارير لجان المنظمة ومؤتمراتها الإقليمية تصاغ على مستوى عالمي أو إقليمي، ولا يمكن أن تمثل إلا مقياسا عاما غير مناسب لتقييم الأداء على مستوى تحليلي تفصيلي بقدر أكبر؛

- التحديات التي صادفها فريق التقييم في القيام، بشكل خاص، بتمييز "العمل التغذوي" عن أي عمل آخر تقوم به المنظمة، نظرا لأن شواغل التغذية يمكن أن تكون أحد عناصر مشاريع لا تنص على التغذية صراحة في غرض المشروع أو أهدافه، أو (وهو الأمر الأكثر شيوعا) منصوص عليها صراحة في أهداف المشروع، لكن المشروع لا يتضمن أنشطة لتحقيق هذه النتائج؛

- تشتت عمل المنظمة في أرجاء العالم مما استلزم سفرا كثيرا لزيارة/رؤية أنشطة صغيرة نسبيا، وعدم كفاية الوقت اللازم لرؤية مشاريع ممثلة لأقسام متعددة؛

- تغييرات شملت اثنين من الموظفين الأساسيين ضمن الفريق أثناء التقييم؟

جيم – عمل المنظمة في مجال التغذية

21 – ينفذ العمل الذي تقوم به المنظمة في مجال التغذية بواسطة عدد من الإدارات والشعب داخل المنظمة. والوحدة الرئيسية المسؤولة عن أغلبية العمل المتصل بالتغذية هي شعبة التغذية وحماية المستهلك. وهي مقسمة إلى سبع مجموعات تتناول أربع منها المسائل المتعلقة بالأعمال المتصلة بسلامة الأغذية ومراقبة الأغذية والدستور الغذائي (ولا يغطيها هذا التقييم). وتضم المجموعات الثلاث الأخرى: (1) **مجموعة تقييم التغذية والاحتياجات من المغذيات** التي تضم أربعة موظفين فنيين (في المقر) وهي مسؤولة عن تركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات ونظم معلومات التغذية؛ (2) **ومجموعة التثقيف الغذائي وتوعية المستهلك**، وتتألف من أربعة موظفين فنيين (في المقر) وهي مسؤولة عن الأمن الغذائي للأسر وتغذية المجتمعات والتثقيف الغذائي والدعوة في مجال التغذية؛ (3) **ومجموعة الأمن التغذوي وسياساته** وتتألف من ثلاثة موظفين فنيين (في المقر) وهي مسؤولة عن سياسات واستراتيجيات التغذية والدعوة في هذا المجال داخل المنظمة وخارجها. وتضم شعبة التغذية وحماية المستهلك موظفا فنيا مسؤولا عن التعاون داخل المؤسسة لدعم مدير الشعبة (وهو منصب خال حاليا). وقد شُغل مؤخرا هذا المنصب برتبة مدير–1، ويتولى الإشراف على مجموعات التغذية الثلاث.

22 – وخارج شعبة التغذية وحماية المستهلك، هناك عدد من الشعب والإدارات التي تشارك في العمل المتصل بالتغذية، إما في تعاون مع الشعبة أو بصورة مستقلة. وتشمل إلى حد محدود للغاية شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان وشعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية، وجميعها من نفس الإدارة. وأيضا شعبة المناخ والطاقة والحيازة في الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة. ويتصل هذا في الأساس بالمشاريع التي تستلزم مدخلات زراعية بما في ذلك المشاريع الريفية والحضرية والبستانية.

23 – وتحظى بأهمية خاصة بالنسبة للتغذية شعبة اقتصادات التنمية الزراعية وشعبة الإحصاء في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيما يتصل بتقييم التغذية ونظم المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي والإحصاءات، التي تسهم في المنشورات الرئيسية مثل حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم. وحتى عام 2005، كانت شعبة التغذية وحماية المستهلك (التي كانت تسمى في ذلك الحين شعبة الأغذية والتغذية) ضمن إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

24 – ومن بين الجهات ذات الأهمية (1) شعبة وضع السياسات وإعداد البرامج، بسبب عملها في مجال تقديم المساعدة في وضع السياسات والتخطيط الاستراتيجي ومسؤوليتها عن البرامج الوطنية للأمن الغذائي؛ (2) وشعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل التابعة لإدارة التعاون التقني. وأثناء فترة التقييم، أدمجت نسبة كبيرة من المشاريع المتصلة بالتغذية من خلال البرامج الوطنية للأمن الغذائي التي تحظى بدعم تقني من شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل، وضمن المساعدة المقدمة لعمليات الطوارئ والتأهيل التي تديرها الشعبة في عدد كبير من البلدان.

25 – ولغرض هذا التحليل، صنف عمل المنظمة في مجال التغذية إلى فئات على النحو التالي: (1) تقديم المشورة العلمية بشأن أمور منها تركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات؛ (2) والمعلومات والتقييم والتحليل والإحصاءات؛ (3) وإدماج التغذية في البرامج الميدانية بما في ذلك التثقيف التغذوي والتغذية المجتمعية؛ (4) والمساعدة في مجال السياسات؛ (5) والعمل المعياري.

المشورة العلمية

26 – يؤدي فريق مجموعة تقييم التغذية والاحتياجات من المغذيات معظم العمل المتعلق بتقديم المشورة العلمية، ويشمل عمله جميع الأعمال المتعلقة بتركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات. وفي مجال تركيبة الأغذية تعتبر مجموعة تقييم التغذية والاحتياجات من المغذيات المجموعة الوحيدة التي تعمل في هذا الميدان داخل أي وكالة من وكالات الأمم المتحدة. وقد أعدت في الأصل جداول تركيبة الأغذية لأصناف الأغذية الرئيسية، بينما تقدم حاليا مساعدة إلى البلدان وعلى المستوى الإقليمي لبناء قدراتها على إنتاج البيانات والجداول. وتستضيف الشعبة أمانة الشبكة الدولية المعنية بنظم بيانات الأغذية. وقد نمت الشعبة بشكل كبير منذ إنشائها في عام 1984، وتشرف الآن على شبكة عالمية من مراكز البيانات الإقليمية، التي تولد وتصنف وتنشر بيانات عن تركيبة الأغذية.

27 – ويشمل مجال الاحتياجات من المغذيات وضع مؤشرات ومنهجيات، وإعداد مواد تدريبية، وتنظيم مشاورات دورية للخبراء بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. وفي المجالين كليهما، تشارك الشعبة في المؤتمرات والاجتماعات وحلقات العمل على جميع المستويات وتعمل بوصفها أمانة المنظمة في اجتماعات الدستور الغذائي ذات الصلة.

28 – وإلى جانب القطاعين الأكبر المشار إليهما أعلاه، تشارك المجموعة أيضا في عدد من المبادرات المتصلة بالتنوع البيولوجي والنظم الغذائية المستدامة. وأعدت مؤشرات عن تركيبة الأغذية واستهلاك الأغذية بالتعاون مع المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي (Bioversity International) وتعزز موضوع التنوع البيولوجي في المؤتمرات الدولية.

المعلومات والتقييم والتحليل والإحصاءات

29 – تشمل هذه الفئة العمل المبذول في مجالات تقييم التغذية ونظم معلومات التغذية والأمن الغذائي (بما في ذلك الإنذار المبكر) والإحصاءات والبيانات المتصلة بالتغذية. وتقييمات التغذية ونظم معلومات التغذية هما مجالان يستلزمان مستويات عالية من التعاون الداخلي.

30 – وفي هذه المجالات المشار إليها أعلاه، تمثل دور شعبة التغذية وحماية المستهلك في وضع طرق ومعايير ومبادئ توجيهية تتصل على وجه الخصوص بالبيانات (مثل محتوى الطاقة للأغذية، والطاقة البشرية والاحتياجات من المغذيات، وما غير ذلك)، وهي بيانات تعدها الشعبة وتُدمجها إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قواعد بيانات إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة. وتشمل المبادرات الرئيسية الموجزات القطرية عن التغذية، ونظم معلومات انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص التغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، والبيانات المتصلة بالتغذية في إحصاءات المنظمة وفي وحدة الأمن الغذائي وتحليل التغذية في الصومال. وفي الوقت الحالي، تعتبر شعبة اقتصادات التنمية الزراعية الوحدة الرائدة التي تقود هذه المبادرات وتروج أيضا لتنسيق العمل بين الوكالات الشريكة[5].

اتخذت مبادرة **نظم معلومات انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص التغذية ورسم الخرائط ذات الصلة** من أجل دعم واضعي السياسات على المستويات دون القطرية والقطرية والإقليمية والعالمية من خلال مصدر للمعلومات أكثر موثوقية ودقة وتوقيتا. وتمكن المبادرة البلدان من إجراء توصيف أدق لانعدام الأمن الغذائي ولفئات السكان المعرضة له، وتحسين الفهم من خلال تحليل شامل لقطاعات متعددة لأسبابه الأساسية، واستخدام معلومات قائمة على الأدلة وتحليلها للدعوة لصياغة وتنفيذ سياسات وبرامج تعزز الأمن الغذائي والتغذية.

[5] بعد التقييم الخارجي المشترك للفاو/برنامج الأغذية العالمي المتعلق بنظم المعلومات والأمن الغذائي، يجري حاليا إدماج عمل نظم معلومات انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص التغذية ورسم الخرائط ذات الصلة في الاستراتيجية المشتركة الجديدة للفاو/برنامج الأغذية والزراعة بشأن نظم المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي التي ستقرها المنظمتان في وقت لاحق من عام 2011

31 – ويجري حاليا إعداد موجزات قطرية عن التغذية، وهي الموجزات التي جرى مؤخرا تحديث شكلها، وذلك بمساعدة من مستشارين محليين. وتتبع الموجزات الإطار المفاهيمي لنظم المعلومات السالفة الذكر فيما يتصل بالأمن الغذائي والتغذية وتستخدم البيانات المستمدة من قواعد البيانات العالمية لوكالات الأمم المتحدة وللمؤسسات الوطنية. وفي الوقت الحالي، يوجد 72 موجزا قطريا كاملا عن التغذية لم يجر تنقيح إلا عددا محدودا منها بالشكل الجديد.

32 – ويتعلق جزء كبير من العمل المتصل بالتغذية الذي تقوم به شعبة الإحصاء بمؤشر نقص التغذية.وتعد البلدان موازنات الأغذية، وتقدم بذلك بديلا للبيانات عن استهلاك الأغذية التي تعد ممارسة مكلفة غالبا ما يتعذر القيام بها. وتتولى الشعبة أيضا تجميع بيانات من أجل المنشور السنوي "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم".

33 – ويتناول العمل ضمن هذه المجموعة أيضا قياس مقدار المتناول الغذائي، وتقييمات النظام الغذائي، واحتياجات البشر من الطاقة، ونقص المغذيات الدقيقة، وتنوع الأغذية. وقد وضعت مؤشرات عن تركيبة الأغذية من قبيل دليل تنوع النظام الغذائي ومؤشر انعدام الأمن الغذائي للأسر والحصول على الأغذية في شراكة مع أكاديمية تطوير التعليم/تقديم المساعدة التقنية في مجال الأغذية والتغذية (بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية). وتعمل المنظمة ومجموعة تقييم التغذية والاحتياجات من المغذيات، على وجه الخصوص، في مجال قياسات الجسم البشري من خلال وضع خريطة عن وقف النمو وتقديم مشورة عن هذا الموضوع إلى الدول الأعضاء.

إدماج التغذية في البرامج الميدانية

34 – تضم هذه المجموعة أنشطة متنوعة تمتد عبر إدارات المنظمة. وتضم مجالات العمل: الأمن الغذائي للأسر وتغذية المجتمعات؛ والتثقيف التغذوي؛ والبستنة المتكاملة؛ والتغذية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

35 – وينفذ العمل المتعلق بالأمن الغذائي للأسر وتغذية المجتمعات ضمن مزيج واسع من الأنشطة الميدانية والعمل المعياري. وفي برنامج المنظمة الميداني للطوارئ، يعد هذا مجال العمل الرئيسي في المشاريع المتصلة بالتغذية. وتشمل أنواع الأنشطة المبذولة في مجال العمل المتصل بالتغذية تقديم الدعم التقني للبلدان الأعضاء (بما في ذلك الشركاء في المجال الإنساني)، ووضع مواد تدريبية ومرجعية، وأنشطة الدعوة.

36 – وتشارك أيضا مجموعة تقييم التغذية والاحتياجات من المغذيات بشكل مكثف في العمل المتصل بالتثقيف التغذوي. وتشمل الأنشطة: الدعم التقني؛ وبناء القدرات في مجال الأغذية والتغذية؛ ووضع مبادئ توجيهية وأدوات ومواد مرجعية تروج لتحسين التغذية وزيادة التوعية بالنظم الغذائية الصحية؛ وبعض الأعمال المتعلقة بالدعوة. والعمل في هذا المجال، هو عمل معياري، من خلال عدد من المنشورات والمبادئ التوجيهية والمناهج التعليمية، وينفذ أيضا عن طريق البرنامج الميداني وخاصة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

37 – وينفذ العمل الذي تقوم به المنظمة في البستنة الحضرية وشبه الحضرية في تعاون مع شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات، وشعبة التغذية وحماية المستهلك، وشعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل، وشعبة المناخ والطاقة وإعادة التأهيل. وبقيام شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات بإتباع نهج مدارس تدريب المزارعين، الذي طُبق بشكل رائد في مدن في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، دعمت المشاريع التي تضطلع بها الشعبة الحكومات وإدارات المدن في تحقيق أقصى استفادة من السياسات والأطر المؤسسية لدعم البستنة الحضرية وشبه الحضرية، ونظم الإنتاج والتسويق، ولتعزيز سلسلة القيمة المضافة للبستنة. وانبثق عن هذه المشاريع، وكذلك عن مبادرة توفير "الأغذية للمدن"، عدد من المنشورات تضم عناصر متصلة بالتغذية.

38 – وتؤدي المنظمة قدرا من العمل أيضا، وخاصة في الميدان، فيما يتصل بالتغذية في حالات الطوارئ. ويشمل هذا، لكنه لا يقتصر على، الإنذار المبكر وتقديم المساعدة المتصلة بالتغذية في حالات الطوارئ وتحسين التأهب عن طريق سياسات الأمن الغذائي المستدامة.

39 – وبعد أن أكد من جديد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996 حق كل فرد في الحصول على أغذية مأمونة ومغذية، الذي يتطابق مع الحق في الحصول على أغذية كافية والحق الأساسي لكل فرد في التحرر من الجوع، جرى إعداد عدد من المبادرات. ومن بين المبادرات المنفذة في إطار المنظمة، يجري إعداد منهجيات وأدوات لضمان تحقق ما ذُكر أعلاه. ويجري تجميع أدوات منهجية متعددة تقدم توجيها فيما يتصل بالتشريع والرصد والتقييمات ووضع الميزانيات بمشاركة من شعبة التغذية وحماية المستهلك وشعبة اقتصادات التنمية الزراعية. وتقود العمل الذي تقوم به المنظمة في مجال الحق في الغذاء شعبة اقتصادات التنمية الزراعية ضمن السياق العام لتعزيز حوكمة الأمن الغذائي.

40 – ويتعلق العمل المتصل بالتغذية في شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية بوضع برامج صناعات الألبان والتغذية. وهناك حاليا تعاون قائم بين شعبة التغذية وحماية المستهلك وشعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية وشعبة اقتصادات التنمية الزراعية في إعداد منشور "الألبان ومنتجات الألبان في التغذية البشرية".

تقديم المساعدة في مجال السياسات

41 – تضم هذه المجموعة المجالات المتعلقة بسياسات التغذية واستراتيجياتها والعمل المتصل بالدعوة على المستوى القطري والإقليمي والعالمي، والأنشطة المتصلة بالحق في الغذاء. وتقوم سياسات واستراتيجيات التغذية فضلا عن أنشطة الدعوة بتدعيم وضع سياسات للأمن الغذائي والتغذوي. ويهدف العمل بشكل أعم إلى إدماج شواغل التغذية ضمن اعتبارات السياسة العامة.

42 – وداخل المنظمة، يروج الفريق التابع لمجموعة الأمن التغذوي وسياساته لتعميم التغذية في صميم عمل المنظمة. ويتمثل هدفه في ضمان أن تحظى ضرورة النظر في مسألة التغذية بالفهم، وكذلك ضمان أن يظل دور التغذية في الزراعة (والعكس بالعكس) بارزا. وأخذت المجموعة مؤخرا في الترويج لاستخدام عبارة "الأمن الغذائي والتغذوي" للتشديد على أن يكون التعبير عن الحاجة إلى التغذية صريحا وليس ضمنيا وألا تكون أمرا جانبيا. والرسالة الرئيسية التي ينطوي عليها الأمر في هذا الصدد هي أن الأمن الغذائي لا يكفي لتأمين التغذية. وتدعم أيضا مجموعة الأمن التغذوي وسياساته وضع سياسات للأمن الغذائي والتغذية على المستوى القطري والإقليمي والعالمي. ولبلوغ هذه الغاية، وضعت مبادئ توجيهية لدعم السياسات ولوضع استراتيجية وتنفيذها. وتحصل البلدان على مساعدة في وضع خطط عمل وطنية في مجال التغذية وفي تنفيذ هذه الخطط، وعلى وجه الخصوص، خطط عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

43 – وتضم المجموعات الأخرى المعنية بالتغذية أبعادا متصلة بتقديم مساعدة في مجال السياسات. فعلى سبيل المثال، تسعى مجموعة تقييم التغذية والاحتياجات من المغذيات إلى تعميم الشواغل المتعلقة بالتغذية في صميم عمل الهيئة المعنية بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وتروج للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في البرامج التي تسهم في الأمن الغذائي.

العمل المعياري

44 – تشمل النواتج المعيارية المنشورات والمبادئ التوجيهية والأدلة وقواعد البيانات والمساهمات في العمليات العالمية. وخلال فترة التقييم، جرى بشكل مكثف حضور مؤتمرات وحلقات عمل ومشاورات واجتماعات للخبراء شملت نطاقا واسعا من المواضيع المتصلة بالتغذية.

45 – ووفقا للمجموعات المذكورة أعلاه، يختلف الطابع الغالب للعمل المعياري. وتعد مجموعة *المشورة العلمية* أكثرها مرونة من حيث أنواع المنتجات والمبادئ التوجيهية والأدلة وقواعد البيانات والمساهمات في العمليات العالمية فضلا عن منشور مجلة مكونات الأغذية وتحليلها، وهي المجلة العلمية الوحيدة التي تعد داخليا. وفي مجموعة *المعلومات والتقييم والتحليل والإحصاءات*، تشمل المنتجات مبادئ توجيهية وأدلة لتجميع البيانات، وقواعد البيانات ذاتها، وعددا من المنشورات المنبثقة عن البيانات المذكورة. وفي إطار *إدماج التغذية في البرامج الميدانية* هناك نطاق متنوع للمواد المعيارية، معظمها منشورات أو قدر محدود من المبادئ التوجيهية والأدلة (يتصدرها مجال التثقيف التغذوي). وأخيرا في مجموعة *السياسات والاستراتيجيات والأطر القانونية*، يشمل العمل المعياري في المقام الأول مبادئ توجيهية وأدلة لدعم واضعي السياسات في إدماج شواغل التغذية في السياسات الوطنية وكذلك منشورات تعرض قصص النجاح والدروس المستفادة أو مواد الدعوة.

46 – وترد قائمة كاملة للمشاريع المتصلة بالتغذية في الملحق 9 والمنتجات المعيارية في الملحق 11.

ثانياً – النتائج

ألف – ولاية المنظمة في مجال التغذية ومواردها المكرسة لهذا المجال

1 – ولاية المنظمة في مجال التغذية

47 – تشكل العودة إلى أصول منظمة الأغذية والزراعة، التي كانت المنتج النهائي الذي انبثق عن سلسلة من المؤتمرات التي عقدت أثناء الحرب العالمية الثانية، نقطة انطلاق مناسبة لهذا التقرير. ففي عام 1941، قرر مؤتمر الولايات المتحدة لتسخير التغذية لخدمة الدفاع، الذي حضره 900 مندوب، أنه ينبغي للديمقراطيات أن تسعى إلى تحقيق هدف قهر الجوع، "ليس فقط الجوع البين الذي عرفه البشر منذ الأزل، ولكن أيضا الجوع المستتر الذي كشفت عنه المعارف الحديثة عن التغذية". وتماشيا مع دعوة الرئيس Franklin D. Roosevelt في عام 1942 إلى الحريات الأربع، اقترح Frank McDougal الاقتصادي الاسترالي إنشاء "برنامج الأمم المتحدة للتحرر من العوز إلى الغذاء" وحث الرئيس على جعل الغذاء أول مشكلة اقتصادية تعالجها منظومة الأمم المتحدة المقترح إنشاؤها عندما تضع الحرب أوزارها.

48 – وعقد الرئيس روزفلت مؤتمر الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في هوت سبرينغز بفرجينيا في مايو/أيار ويونيو/حزيران 1943. وأُنشئت هيئة مؤقتة للأغذية والزراعة وكلفت بمهمة وضع مسودة دستور لمنظمة الأغذية والزراعة، ممهدة بذلك الطريق لعقد أول مؤتمر للمنظمة في كويبك في أكتوبر/تشرين الأول 1945. وفي نهاية المؤتمر، تألفت المنظمة من 42 دولة عضوا، وكان أول رئيس لها Sir John Boyd Orr وهو أخصائي في التغذية، مع ما ينطوي عليه ذلك من دلالات[6].

49 – وتنص ديباجة دستور منظمة الأغذية والزراعة، الذي تم الانتهاء من وضعه في صيغته النهائية في عام 1947، على ***رفع مستويات التغذية والمعيشة*** باعتباره الهدف الأول للدول الأعضاء المحدد في المادة 1. وعلاوة على ذلك، ينص الدستور ضمن الوظائف الأساسية للمنظمة على أنه يتعين أن *تقوم المنظمة بجمع وتحليل وتفسير ونشر المعلومات المتعلقة بالغذاء والتغذية والزراعة و تعزيز والتوصية باتخاذ الإجراءات الوطنية والدولية فيما يتعلق بالبحوث العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالتغذية والأغذية والزراعة*. ويشير أيضا إلى *تحسين التعليم والإدارة المتعلقة بالغذاء والتغذية والزراعة، وانتشار المعرفة العامة بالعلوم الزراعية والغذائية والممارسة*.

[6] http://www.nationsencyclopedia.com/United-Nations-Related-Agencies/The-Food-and-Agriculture-Organization-of-the-United-Nations-FAO-CREATION.html

50 – وتتمثل الولاية المقررة للمنظمة في ***رفع مستويات التغذية*** [7] ***وتحسين الإنتاجية الزراعية وتحسين أحوال سكان الريف والإسهام في نمو الاقتصاد العالمي.***

51 – وعلى مدى 50 عاما بعد ذلك، وعقب انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996، أكدت البلدان الأعضاء في المنظمة في **الإطار الاستراتيجي للفترة 2000–2015** المبدأ الرئيسي المتعلق بما يلي *" حصول جميع الناس في جميع الأوقات على أغذية كافية وسليمة ومغذية، لضمان خفض عدد من يعانون نقص التغذية المزمن بمقدار النصف في موعد لا يتجاوز عام 2015"*. وعُدل بعد ذلك تعريف الأمن الغذائي الوارد في هذا الهدف في مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي المعقود في روما في الفترة من 16 إلى 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 لكي يعكس نهجا كليا بقدر أكبر إزاء الأمن الغذائي والتغذية: *"الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، المادية والاجتماعية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة".*

53 – وواضح منذ البداية، عندما أنشئت المنظمة كمنظمة من منظمات الأمم المتحدة وحتى الوقت الحاضر، أن التغذية لم تكن مجرد جزء لا يتجزأ من عمل المنظمة، بل إنها جزء **أساسي** من ولاية المنظمة. وكانت ردود 90 في المائة من البلدان التي ردت على استقصاء آراء البلدان الأعضاء الذي أجراه التقييم ردودا إيجابية تشير إلى أن التغذية تشكل جزءا أساسيا من ولاية المنظمة. ولم تكن هذه الولاية أكثر أهمية في أي وقت مضي من وقتنا الحالي، لأن العالم أصبح أكثر إدراكا للعواقب العالمية لسوء التغذية، ولم يكن دورها في هذا الصدد أكثر أهمية في أي وقت مضى من الوقت الحالي.

2 – الأولويات الاستراتيجية للمنظمة في مجال التغذية

مقدمة

54 – خلال فترة التقييم، مرت المنظمة بعملية إصلاح رئيسية لطرقها الاستراتيجية والتخطيطية وبدأ تنفيذ إطار مستند إلى على النتائج (شمل وثائق تخطيطية وهرمية جديدة مستندة إلى النتائج ودورة جديدة في هذا الصدد) خلال فترة السنتين الحالية 2010–2111. وبالنسبة لأغلبية الفترة قيد الاستعراض، يرجع التقييم إلى الإطار الاستراتيجي للفترة 2000–2015 المستند إلى النموذج الاستراتيجي والتخطيطي "القديم" كمرجع له، لكن بالنسبة للأنشطة الحالية والمقبلة، يجري الرجوع إلى الإطار الاستراتيجي للفترة 2010–2019.

[7] بينما تعطي المنظمة الصدارة لنقص التغذية، فإن ولايتها الآن ترجع إلى وقت كان فيه العالم أكثر اهتماما بنقص الوزن. لكن الوقت الحالي يشهد قلقا متزايدا في الوقت نفسه إزاء الزيادة في الوزن والسمنة، نظرا لأن الأعداد تفوق مشكلة النقص في التغذية.

55 – وثمة تطور آخر حدث في فترة التقييم، هو استحداث إطار البرمجة القطرية في المنظمة الذي بدأ رسميا في عام 2006 عندما صدرت المبادئ التوجيهية لأطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل. وأجرى تقييم في عام 2010 وجد أن أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل تعد أداة ضرورية ومفيدة لزيادة فعالية البرامج الميدانية للمنظمة وعنصرا رئيسيا في نظام المنظمة الجديد للتخطيط والبرمجة والمساءلة، وتباينت جودة وأثر الأطر المذكورة تباينا كبيرا، ولم تلب في كثير من الحالات المعايير المستصوبة. ويجري حاليا وضع اللمسات النهائية لمبادئ توجيهية جديدة لما أعيدت تسميته "أطر البرمجة القطرية".

56 – وأخيرا، فإنه حتى نهاية عام 2010، لم تكن المكاتب الإقليمية للمنظمة مطالبة بوضع استراتيجيات إقليمية. وفي نموذج الإدارة المستندة إلى النتائج، تبدأ دورة التخطيط والبرمجة بتحديد أولويات على المستوى الإقليمي عن طريق أطر للأولويات الإقليمية تحددها إدارة المنظمة، وتجري مناقشتها في المؤتمرات الإقليمية. وتستخدم التوجيهات المقدمة من المؤتمرات الرئيسية كأحد المدخلات الرئيسية لتحديد الأولويات لإعداد برنامج العمل والميزانية. ولا تزال هذه الوثائق قيد الإعداد ولم تكن لذلك جزءا من هذا الاستعراض.

النتائج الرئيسية

الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2004–2009

57 – يتخذ الإطار الاستراتيجي للفترة 2000–2015 من مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 نقطة مرجعية، ويبدأ بإقرار وجود مستوى غير مقبول وواسع الانتشار للجوع، يُحدد بعدد من يعانون من نقص التغذية ويرتبط بانعدام الأمن الغذائي.

58 – وفي المهمة[8]، لم يرد ذكر لعبارة "التغذية". و بدلا من ذلك ترد إشارات إلى انعدام الأمن الغذائي والفقر في الريف، مع تركيز خاص على توفير الأغذية بشكل مستدام وتوافرها، وحفظ وتعزيز قاعدة الموارد الطبيعية. وحُللت بقدر كبير، سواء في المهمة أو الأهداف، مسائل التغذية من حيث "نقص التغذية"، وأولي بالتالي التركيز في الإطار الاستراتيجي لدور تحسين إمدادات الأغذية في التصدي لمسائل التغذية وعدم المساواة.

59 – وفي إطار استراتيجيات المنظمة الخمس التي تشمل 12 هدفا استراتيجيا، تعد استراتيجيتها ألف: *المساهمة في الحد من انعدام الأمن الغذائي والفقر في الريف* أقربها إلى الهدف المتعلق بالتغذية. ويعد الهدف الاستراتيجي ألف – 2: *إتاحة سبل مستدامة لكسب العيش في الريف وفرص أكثر إنصافا للحصول على الموارد*، الاستراتيجية الوحيدة التي تهدف صراحة إلى التصدي إلى "نقص التغذية" و"سوء التغذية"[9]. ويقر بضرورة اتخاذ تدابير خاصة تهدف مباشرة إلى تحقيق تحسينات تغذوية ومواصلتها بين الفئات الفقيرة والمحرومة اجتماعيا. وفي الواقع، فإن أغلبية عمل المنظمة في مجال التغذية ينفذ في إطار هذا الهدف الاستراتيجي.

[8] الفقرة 24 في الإطار الاستراتيجي.

[9] الفقرة 42 من الإطار الاستراتيجي، الصفحة 13 من النسخة الإنكليزية.

60 – ولم يرد ذكر أو إشارة بشكل واضح في أي هدف استراتيجي آخر للعلاقة بين الأنشطة وأهداف التغذية. وتُعامل التغذية على أنها مجموعة مستقلة من الأنشطة التي تركز على الفئات الضعيفة. ولا يعكس الإطار الاستراتيجي للفترة 2000–2015 أي نهج متكامل أو نهج يراعي التغذية إزاء الزراعة والأغذية. وعلاوة على ذلك، فإنه يفترض أن المنظمة تتمتع بميزات نسبية في مجال الأغذية والتغذية بدون أن يحددها بوضوح، وبدون أن يقدم أسبابا منطقية مقنعة.

الميزات النسبية للمنظمة المدرجة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2000– 2015

- توافر كتلة حرجة من الخبراء في مجالات إعداد السياسات والتخطيط للتغذية على المستوى القطري، وإجراء تقييمات للتغذية، ووضع برامج متعلقة بها؛
- تمتع المنظمة بوضع جيد يمكنها من تطوير وتكييف مفاهيم وطرق لشبكة أمان تستفيد من نهج متعدد التخصصات يجمِّع الخبرات الفنية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك التقنية والقانونية؛
- التمتع بقدرات قوية في مجال قياس ورصد ووضع تقديرات لانعدام الأمن الغذائي والضعف في مواجهته؛
- تمتع المنظمة بخبرة طويلة في تعزيز التحسينات القائمة على الأغذية للتغذية على المستويين الأسري والمجتمعي.

61 – ويظهر استعراض الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2004–2009 نتائج مماثلة. فعمل المنظمة في مجال التغذية كامن إلى حد كبير في هدف استراتيجي واحد هو الهدف ألف–2، وفي برنامج واحد هو 2–2–1 *التغذية وجودة الأغذية وسلامتها*، بصلات محدودة مع البرامج الأخرى.

62 – وظلت الخطة المتوسطة الأجل غير محددة بشأن الأولويات في إطار البرنامج لأن: "التوجه الأساسي للبرنامج 2–2–1 هو تشجيع حصول جميع السكان على أغذية كافية وسليمة تلبي احتياجاتهم الغذائية، مع إعطاء الأولوية لضمان جودة الأغذية وسلامتها. ولم يشهد الهيكل القائم حدوث تغير جوهري منذ الخطة المتوسطة الأجل السابقة. وسوف يظل البرنامج يركز على المواصفات الغذائية والقضايا المتصلة بالدستور الغذائي في مجالات سلامة الأغذية، والمعلومات الغذائية والتوعية الغذائية، والأمن الغذائي على مستوى الأسرة والتدخلات الغذائية، مع الاهتمام الواجب بجوانب التغذية في السياسات القُطرية."

63 – واستحدثت مؤشرات للمرة الأولى في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2002–2007. ويبين استعراض منهجي لجميع المؤشرات أنه لا يوجد من بين المؤشرات على المستوى الموضوعي ما يعكس أي قدر من التحسن في التغذية، وأنه لم يرد ذكر للتغذية إلا في الكيانات البرنامجية التي تتصل بالتغذية.

التخطيط الاستراتيجي والإطار القائم على النتائج منذ عام 2010

64 – يعكس الإطار الاستراتيجي للفترة 2010–2019 تحولا هاما عن الإطار السابق باعترافه بسوء التغذية كمسألة قائمة بذاتها في رؤيته: *"تتمثل رؤية المنظمة في عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية، تساهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات معيشة الكافة، وخصوصا الفئات الأكثر فقرا، بطريقة مستدامة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية."*

65 – ولا يزال القضاء على الجوع يشكل جزءا من الهدف الأول للمنظمة مع تعريف أشمل للأمن الغذائي والتغذية: *"[...] ضمان قيام عالم يتمتع فيه البشر كافة في جميع الأوقات بأغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة"*. والتغذية البشرية (وهي في أغلبها عمل شعبة التغذية وحماية المستهلك) موجودة في الهدف الاستراتيجي حاء: *تحسين الأمن الغذائي والتغذية*، ببعض المساهمة في الهدف الاستراتيجي– دال 1 و 2 (سلامة الأغذية والدستور الغذائي).

66 – ومع ذلك، فبخلاف القسم المتعلق بالمعلومات الأساسية، والرؤية والأهداف، كادت التغذية ألا تظهر في الوثيقة إلا في الهدف الاستراتيجي– حاء، الذي يتصل صراحة بالتغذية. وفي الواقع، فإن الهدفين الاستراتيجيين جيم وطاء هما الوحيدان اللذان ينصان على صلة صريحة بهدف التغذية أو اللذان يربطان نتائجهما التنظيمية بالتغذية البشرية.

67 – ومرة ثانية، وبينما أُكد من جديد على مكافحة سوء التغذية باعتبارها ولاية أساسية للمنظمة، فإن الصلات بين الهدف الأول للمنظمة والأهداف الاستراتيجية (بخلاف حاء) ليست صريحة. ويعكس الإطار الاستراتيجي للفترة 2010–2019 نهجا رأسيا لعمل المنظمة بصلات محدودة أو بلا أي صلات أو تماسك واضح بين الأهداف الاستراتيجية فيما يتصل بهدف التغذية.

68 – وبُني الهدف الاستراتيجي– حاء حول خمس نتائج تنظيمية، منها النتيجة المتعلقة تحديدا "بالتغذية" التي تهدف إلى إدماج شواغل التغذية في سياسات الأغذية والزراعة للبلدان الأعضاء، وهو الهدف حاء– 3: *تعزُّز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على معالجة شواغل تغذوية محددة في مجالي الأغذية والزراعة*. وفي الواقع فإن الهدف حاء–3 جاء استجابة للتقييم الخارجي المستقل بتركيز عمل المنظمة في مجال التغذية على السياسات. وهو يشكل لب العمل في مجال التغذية (الذي يركز أساسا على السياسات) باستثناء الاحتياجات من المغذيات وتقييم النظام الغذائي.

69 – واعترف الفريق المسؤول عن تنسيق العمل حول هذه الركيزة بالتجزئة التي يعاني منها الهدف الاستراتيجي– حاء: " فعلى الرغم من أهميته داخل الإطار الاستراتيجي عموما للمنظمة، فإن الهدف الاستراتيجي– حاء، ككل، مجزأ إلى حد كبير" بما يضمه من خمس نتائج تنظيمية و67 نتيجة على مستوى الوحدات.ويتسم المنطق وراء النتائج التنظيمية الخمس والصلات القائمة بينها بالضعف. ونُظم معتكف للفريق المختص بالهدف الاستراتيجي– حاء في نوفمبر/تشرين الثاني 2010 لمحاولة التصدي للحاجة إلى تدعيم الصلات والعمل المتعدد التخصصات بين الفريق المذكور، عن طريق تحديد فرص توحيد نتائج الوحدات والنتائج المشتركة أو المتقاسمة فيما بين الشعب. ورغم أن المعتكف حظي بالثناء، فلم يكن حاسما تماما في تعزيز مزيد من التنسيق والتماسك داخل الهدف الاستراتيجي– حاء.

70 – وفيما يتعلق بالأولويات المنبثقة عن الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013، من المهم ملاحظة السرد المتعلق بالتركيز البرنامجي (وما يصاحبه من "إنهاء التركيز") فيما يتصل بالهدف الاستراتيجي الذي يعكس توصية التقييم الخارجي المستقل بالتركيز على العمل في مجال السياسات وإدماج التغذية فيها مع إنهاء التركيز على أنشطة المشاريع على المستوى القطري.

مستخرج من الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011

103– هناك ارتباط وثيق بين الأهداف الاستراتيجية زاي وحاء وكاف. وخلال الفترة 2010–2011، ستولى الأولوية للعمل المتعلق: بصغار الحائزين؛ والتنمية الريفية؛ والإحصاءات (التي أنشئت من أجلها أربع وظائف جديدة)؛ وتنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم التحقيق التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الوطني. وتتكامل حاليا سياسة التغذية بقدر أكبر مع سياسة الأمن الغذائي.

104– وستقابل الزيادات في مجالات العمل ذات الأولوية بعض التخفيضات في العمل المتعلق بالسلع الأساسية والدراسات الاستشرافية. وألغي الدعم الموفر للعمل في مجال مكونات الأغذية على المستوى الوطني مع التركيز على بناء القدرات الإقليمية في ذلك المجال. وسيجري أيضا إنهاء التركيز على أنشطة المشاريع على المستوى القطري لصالح العمل في مجال السياسات الاستراتيجية على مستوى أعلى وزيادة التعاون مع شركاء التنفيذ الذين لهم وجود أقوى على المستوى القطري (برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمجتمع المدني).

برمجة التغذية على المستوى القطري

71 – أُجري استعراض مكتبي لأطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل التي اكتملت أو المصاغة وذلك كجزء من تقييم البرمجة القطرية للمنظمة المشار إليه في وقت سابق من هذا القسم. وكان من بين الجوانب المستعرضة مدى نجاح الأطر في تحديد مجالات الأولويات الاستراتيجية التي تقدم فيها مساعدة تقنية لدعم الأولويات الحكومية القطرية.

72 – ووجد التقييم أن التغذية حُددت باعتبارها أولوية استراتيجية في رُبع البلدان على الأقل التي أعدت أطرا للأولويات القطرية المتوسطة الأجل. وهذه نتيجة هامة للغاية في حد ذاتها تشير إلى أن التغذية ينظر إليها على أنها تحد إنمائي رئيسي داخل البلدان.

73 – والمسألة المشار إليها في هذه المراجعة هي هل أجرت المنظمة تحليلا كافيا للأسباب الأساسية لسوء التغذية وحددت الاستراتيجيات المناسبة للتصدي بفاعلية لتلك الشواغل على المستوى القطري. وتشير أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل التي روجعت كجزء من التقييم القطري إلى النقيض. فبينما أُدرجت التغذية في عدد قليل من أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل، فقد كان تحليل الأسباب الأساسية ضعيف ولم يحدد صراحة صلتها بمجالات العمل الأخرى. وعلاوة على ذلك، خلص الفريق إلى أن إعداد أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل في البلدان التي زارها لم يستفد من مدخلات مقدمة من أخصائي التغذية، سواء كانوا من شعبة التغذية وحماية المستهلك أو من المكاتب الإقليمية أو بالضرورة من أخصائي التغذية التابعين للمنظمة في البلدان. وأخيراً لم يرد ذكر في هذه الوثائق إلى الموجزات القطرية عن التغذية.

74 – ونتج عن ذلك احتمال وجود "انفصام" بين أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل وواقع البرمجة القطرية. فقد وجد التقييم أن بعض هذه الأطر كان ضعيفا للغاية في تحديد وصياغة الشواغل والتدخلات في مجال التغذية التي ستتصدى لهذا البعد للأمن الغذائي، ولكن في الممارسة العملية تقوم البرامج ببعض العمل الهام للغاية والابتكاري في تقييمات التغذية ومعلوماتها وتحليلاتها وسياساتها (وتعد الصومال وبنغلاديش مثالين على ذلك). وبالمثل، هناك نماذج جيدة لإدماج التغذية في أهداف أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل، لكن بدون أمثلة عملية توضح هذا الفهم في برنامج العمل.

3 – موارد المنظمة في مجال التغذية

الموارد المالية للبرنامج العادي

مقدمة

75 – إن موارد البرنامج العادي تشكل الميزانية الأساسية للمنظمة الممولة من الاشتراكات المقررة للبلدان الأعضاء. وراجع التقييم الموارد المخصصة للكيانات البرنامجية المتصلة بمحتوى التغذية[10] في فترات السنتين 2004–2005 و2006–2007 و2008–2009. وهذا سيستوعب معظم الأنشطة المتصلة بالتغذية، إن لم يكن كلها، المرتبطة بموارد البرنامج العادي.

[10] في جميع فترات السنتين الثلاث، لم تُدرج الكيانات البرنامجية التي تقدم المساعدة التقنية ضمن الكيانات البرنامجية المتصلة بالتغذية وذلك لصعوبة التمييز بين المبالغ الموجهة للأنشطة المتعلقة بالتغذية أو سلامة الأغذية أو الدستور الغذائي. وأدرجت في الأرقام المتعلقة بمجموع شعبة التغذية وحماية المستهلك.

76 – وعند استعراض **موارد البرنامج العادي**، أخذ التقييم في الحسبان: (1) مجموع الموارد البرنامجية العادية للمنظمة التي تشمل الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء والإيرادات الخارجية المقدمة في دعم مباشر للبرنامج العادي؛ (2) ومجموع *شعبة التغذية وحماية المستهلك* (بما في ذلك الموارد المكرسة لسلامة الأغذية والدستور الغذائي غير الخاضعين لهذا التقييم)؛ (3) *والموارد المكرسة للتغذية* المناظرة للأموال المخصصة للكيانات البرنامجية المتصلة بالتغذية في المنظمة بأسرها؛ (4) وموارد التغذية المكرسة *لشعبة التغذية وحماية المستهلك* المناظرة للأموال (باستثناء تلك المتعلقة بسلامة الأغذية والدستور الغذائي) المخصصة من أجل *شعبة التغذية وحماية المستهلك* في الكيان البرنامجي ذاته.

الكيانات البرنامجية المعنية بالتغذية في برامج العمل والميزانيات للفترات 2004–2005 و 2006–2007 و 2008–2009

الكيانات البرنامجية المتصلة بالتغذية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2004–2005 هي:

- **220A1** المعلومات الخاصة بانعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية لتحسين توجيه السياسات (نظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة)
- **221A2** تحسين التغذية لتحقيق التنمية المستدامة
- **221A4** التدابير المجتمعية للنهوض بالأمن الغذائي والتغذية على مستوى الأسرة
- **221A5** التوعية الغذائية والتغذوية والاتصالات والتدريب
- **221A6** التغذية والأمن الغذائي الأسري في حالات الطوارئ
- **221P1** الاحتياجات من المغذيات والتقييم التغذوي لأغراض سلامة الأغذية وجودتها

الكيانات البرنامجية المتصلة بالتغذية في برنامجي العمل والميزانية للفترتين 2006–2007 و 2008–2009:

- **2DA05** الأمن الغذائي والتغذية وسبل المعيشة على مستوى الأسرة
- **2DA06** التوعية الغذائية والتغذوية وزيادة وعى المستهلك
- **2DP02** الاحتياجات من المغذيات والتقييم التغذوي في الاقتصاد الغذائي المتغير
- **3BA01** نظام معلومات انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة

نتائج رئيسية

الجدول 1: موارد البرنامج العادي للمنظمة المخصصة للتغذية (بآلاف الدولارات الأمريكية)

	برنامج العمل والميزانية للفترة 2005/2004		برنامج العمل والميزانية للفترة 2007/2006		برنامج العمل والميزانية للفترة 2009/2008	
	الميزانية	*الأرقام الفعلية*	*الميزانية*	*الأرقام الفعلية*	*الميزانية*	*الأرقام الفعلية*
مجموع موارد المنظمة	$830,627	$829,761	$856,831	$877,816	$1,033,253	$1,038,103
الموارد المتعلقة بالتغذية	$10,850	$11,062	$10,046	$10,870	$11,966	$12,051
في المائة	*1.31*	*1.33*	*1.17*	*1.24*	*1.16*	*1.16*
مجموع موارد شعبة التغذية وحماية المستهلك	$19,061	$19,726	$18,598	$20,186	$22,052	$23,190
موارد شعبة التغذية وحماية المستهلك المتعلقة بالتغذية	$5,373	$5,749	$4,951	$5,547	$5,743	$5,940
في المائة	*28.19*	*29.14*	*26.62*	*27.48*	*26.04*	*25.61*
مجموع موارد المنظمة	$830,627	$829,761	$856,831	$877,816	$1,033,253	$1,038,103
موارد شعبة التغذية وحماية المستهلك المتعلقة بالتغذية	$5,373	$5,749	$4,951	$5,547	$5,743	$5,940
في المائة	*0.65*	*0.69*	*0.58*	*0.63*	*0.56*	*0.57*

77 – يبين الجدول الوارد أعلاه أن موارد المنظمة المخصصة للتغذية نقصت من حوالي 1.3 في المائة من مجموع موارد المنظمة إلى نحو 1.15 في المائة على مدى الفترات الثلاث من فترات السنتين. وجاوزت النفقات الفعلية على الدوام المدرج في الميزانية بحوالي 0.1 في المائة. وكان *مجموع موارد شعبة التغذية وحماية المستهلك* على مدى الفترات الثلاث من فترات السنتين أعلى بقليل من نسبة 2 في المائة من *مجموع المنظمة*. وكانت النسبة المخصصة من مجموع موارد الشعبة للتغذية أقل قليلا من 30 في المائة وحدث نقصان مستمر على مدى الفترات الثلاث من فترات السنتين. أما الموارد التي كرستها الشعبة للتغذية كنسبة من مجموع موارد المنظمة فقد كانت على الدوام أقل من نسبة 0.70 في المائة وحدث أضخم نقصان بين الفترتين 2004–2005 و 2006–2007.

الجدول 2: توزيع موارد البرنامج العادي على المستويات المختلفة (بآلاف الدولارات الأمريكية)

	برنامج العمل والميزانية للفترة 2005/2004			برنامج العمل والميزانية للفترة 2007/2006			برنامج العمل والميزانية للفترة 2009/2008			
	الميزانية بالدولارات الأمريكية	٪ من المجموع	الأرقام الفعلية بالدولارات الأمريكية	٪ من المجموع	الميزانية بالدولارات الأمريكية	٪ من المجموع	الأرقام الفعلية بالدولارات الأمريكية	٪ من المجموع	الميزانية بالدولارات الأمريكية	٪ من المجموع	الأرقام الفعلية بالدولارات الأمريكية	٪ من المجموع
المقر	8,299	77	8,646	78%	7,663	76	8,377	77	9,017	75	9,529	79
المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية	2,517	23	2,416	22%	2,383	24	2,493	23	2,949	25	2,522	21
مجموع التغذية	**10,816**		**11,062**		**10,046**		**10,870**		**11,966**		**12,051**	

78 – يبين الجدول أعلاه توزيع موارد *التغذية* بين مقر المنظمة والمكاتب الإقليمية/الإقليمية الفرعية على السواء. وعلى مدى الفترات الثلاث من فترات السنتين، اتسق توزيع الموارد بين المقر والمكاتب اللامركزية مع تخصيص نسبة حوالي 75 في المائة من الموارد للمستوى المركزي ونسبة حوالي 25 في المائة للمستوى اللامركزي. ويعكس هذا التوزيع ارتفاعاً كبيراً في قدرات ملاك الموظفين على المستوى المركزي. ومن حيث النفقات الفعلية، مالت التفاوتات لصالح المقر وليس للمكاتب اللامركزية.

الجدول 3: توزيع موارد البرنامج العادي حسب مجالات العمل المتصلة بالتغذية

	برنامج العمل والميزانية للفترة 2005/2004			برنامج العمل والميزانية للفترة 2007/2006			برنامج العمل وميزانية للفترة 2009/2008		
	الميزانية بالدولارات الأمريكية	٪ من المجموع	الأرقام الفعلية بالدولارات الأمريكية	الميزانية بالدولارات الأمريكية	٪ من المجموع	الأرقام الفعلية بالدولارات الأمريكية	الميزانية بالدولارات الأمريكية	٪ من المجموع	الأرقام الفعلية بالدولارات الأمريكية	٪ من المجموع
معلومات انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم خرائطها	4,384	40	4,074	4,294	43	4,123	5,298	44	5,126	43
التوعية التغذوية	1,437	13	1,558	1,459	15	1,781	1,858	16	1,923	16
الأمن الغذائي وسبل المعيشة على مستوى الأسرة	3,599	33	3,795	2,822	28	3,169	2,855	24	2,937	24
المشورة العلمية	1,430	13	1,635	1,471	15	1,797	1,955	16	2,065	17
مجموع التغذية	**10,850**		**11,062**	**10,046**		**10,870**	**11,966**		**12,051**	

79 – يبين الجدول الوارد أعلاه الموارد المخصصة *للتغذية* المقسمة حسب مجالات العمل الواسعة في مجال التغذية وفقا لتصنيفها حسب الكيانات البرنامجية[11]. وفي جميع الفترات الثلاث من فترات السنتين حصلت معلومات انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة على أضخم حصة من الموارد التي تراوحت بين نسبتي 40 و 44 في المائة؛ أما ثاني أضخم مجالات العمل وهو الأمن الغذائي وسبل المعيشة على المستوى الأسري فقد حصل أيضا على أهم قدر من الموارد أثناء فترة التقييم التي تراوحت بين نسبة 33 إلى 24 في المائة من حيث قيم الميزانية. وحصل المجالان المتعلقان بالتثقيف الغذائي والمشورة العلمية على مستوى متساو من الموارد، وشهدا مثلهما مثل معلومات انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة زيادة فعلية في الموارد من حيث النسبة والأرقام.

الموارد المالية للبرامج الميدانية

80 – أجرى التقييم استعراضاً أيضا للبرامج الميدانية للمنظمة المتصلة بالتغذية وذلك من حيث الميزانية والتوزيع الإقليمي، وحسب الجهات المانحة. إلا أنه يتعين التحذير من أن التحليل الوارد أدناه قائم على ميزانيات مجموع المشاريع. وفي المعتاد، لا تتصل إلا أنشطة أو عناصر قليلة في المشاريع اتصالا مباشرا بالتغذية ولذلك فإن هذا التحليل يبالغ في نسبة البرامج الميدانية (من حيث الميزانية) التي تكرسها المنظمة للتغذية. ولكنها تمثل بالفعل إشارة إلى نسبة البرامج الميدانية للمنظمة التي تتضمن أنشطة أو عناصر متعلقة بالتغذية.

[11] في الفترة 2005/2004، جمعت الكيانات البرنامجية 221A2 و 22A4 و 221A6 تحت بند الأمن الغذائي وسبل المعيشة على المستوى الأسري.

الجدول 4: تحليل ميزانية البرامج الميدانية المتصلة بالتغذية

نوع المشاريع في الفترة 2004–2010	مجموع الميزانية (بالدولارات الأمريكية)	٪ من ميزانية جميع المشاريع المتصلة بالتغذية	عدد المشاريع	٪ من عدد المشاريع المتصلة بالتغذية	متوسط الميزانية (بالدولارات الأمريكية)
جميع المشاريع المتصلة بالتغذية	**231,381,308**		**134**		**1,726,726**
مشاريع التعاون التقني المتصلة بالتغذية	181,232,613	78.3	110	82.1	1,647,569
مشاريع الطوارئ المتصلة بالتغذية	50,148,695	21.7	24	17.9	2,089,529
مشاريع برنامج التعاون التقني المتصلة بالتغذية	7,947,197	3.4	34	25.4	233,741
مشاريع التعاون التقني المتصلة بالتغذية الممولة من خارج الميزانية	173,285,416	74.9	76	56.7	2,280,071
المشاريع المتصلة بالتغذية التي تجاوز ميزانيتها مليوني دولار	178,232,436	77.0	34	25.4	5,242,130
مشاريع التعاون التقني المتصلة بالتغذية التي تجاوز ميزانيتها مليوني دولار	140,078,814	60.5	29	21.6	4,830,304
مشاريع الطوارئ المتصلة بالتغذية التي تجاوز ميزانيتها مليوني دولار	38,153,622	16.5	5	3.7	7,630,724

81 – خلال الفترة المشمولة بالتقييم التي تمتد 6 سنوات، كان هناك 134 مشروعا متصلا بالتغذية بميزانية تبلغ عموما 231 مليون دولار. ومن هذه المشاريع، تعلقت نسبة 82 في المائة منها بمشاريع التعاون التقني[12] و 18 في المائة منها تقع في نطاق مبادرات الطوارئ. وكان من بينها 34 مشروعا (25 في المائة) بميزانية تجاوز مليوني دولار مثلت 77 في المائة من الميزانية عموما.

[12] مشاريع التعاون التقني هي تلك المشاريع غير المصنفة كمشاريع "للطوارئ"، وتشمل التعاون التقني الممول من المانحين والبرنامج العادي للمنظمة (التي تضم برامج التعاون التقني وبعض التمويل الخاص للبرامج).

الجدول 5: البرامج الميدانية المتصلة بالتغذية بالمقارنة بمجموع البرامج الميدانية للمنظمة[13]

نوع المشاريع في الفترة 2004–2010	مجموع الميزانية (بالدولارات الأمريكية)	٪ من ميزانية جميع المشاريع المتصلة بالتغذية	٪ من ميزانية مجموع المشاريع
مجموع مشاريع المنظمة	2,343,906,629	-	-
مجموع مشاريع التعاون التقني للمنظمة	1,251,497,954	-	-
مجموع مشاريع الطوارئ للمنظمة	1,092,408,675	-	-
مجموع مشاريع برامج التعاون التقني	179,801,322	-	-
جميع المشاريع المتصلة بالتغذية	**231,381,308**		**10**
مشاريع التعاون التقني المتصلة بالتغذية	181,232,613	78.3	14.5
مشاريع الطوارئ المتصلة بالتغذية	50,148,695	21.7	4.6
مشاريع برامج التعاون التقني المتصلة بالتغذية	7,947,197	3.4	4.4

82 – وتبين النظرة الملقاة على البرامج الميدانية للمنظمة المتصلة بالتغذية بالمقارنة بمجموع البرامج الميدانية للمنظمة[14] أن العمل المتصل بالتغذية قاصر على نسبة 10 في المائة من المجموع. بل إن حصة مشاريع الطوارئ ومشاريع برامج التعاون التقني المتصلة بالتغذية أقل (كل منهما أدني من 5 في المائة). ومرة أخرى، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان التحذير المشار إليه في البداية، الذي لن يقدم إلا مزيدا من الأمثلة على التواجد المحدود للعمل المتصل بالتغذية في البرامج الميدانية للمنظمة.

الجدول 6: التوزيع الإقليمي للبرامج الميدانية المتصلة بالتغذية

نوع المشاريع	مجموع الميزانية (بالدولارات الأمريكية)	٪ لميزانية جميع المشاريع المتصلة بالتغذية	عدد المشاريع	٪ لعدد المشاريع المتصلة بالتغذية	المانحون الرئيسيون (حسب الميزانية)	المانحون الرئيسيون (حسب عدد المشاريع)
أفريقيا	96,626,464	41.8	60	44.8	بلجيكا	الفاو
آسيا والمحيط الهادئ	63,107,972	27.3	27	20.1	الاتحاد الأوروبي	إسبانيا
أوروبا وآسيا الوسطى	782,170	0.3	1	0.7	-	-
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	55,736,279	24.1	33	24.6	إسبانيا	الفاو
الشرق الأدنى	2,652,507	1.1	5	3.7	إسبانيا	الفاو
الأقاليمية	7,801,582	3.4	4	3.0	ألمانيا	-
العالمية	4,674,334	2.0	4	3.0	بلجيكا	بلجيكا

[13] النسب المئوية لمجموع المشاريع المنفذة على أساس مجموع كل فئة.

[14] يستند مجموع أرقام ميزانية البرامج الميدانية للمنظمة إلى تقارير تنفيذ نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية.

83 – تكرس أعلى نسبة من التمويل المقدم إلى المشاريع (حوالي 45 في المائة) إلى أفريقيا، ثم إلى آسيا والمحيط الهادئ (أعلى بالكاد من نسبة 27 في المائة)، وبعدها أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (أقل بالكاد من نسبة 25 في المائة). أما المناطق الأخرى، فلا توفر لها إلا نسب لا تذكر من الموارد من أجل المشاريع المتصلة بالتغذية.

84 – وتُدعَم أساسا البرامج الميدانية للمنظمة من موارد من خارج الميزانية. ولا تصل إلا نسبة 6 في المائة فقط من ميزانية البرنامج العادي للمنظمة إلى المستوى الميداني عن طريق برامج التعاون التقني والبرامج الوطنية للأمن الغذائي، بينما تخصص نسبة 94 في المائة من الدعم الموفر من خارج الميزانية للعمليات الميدانية. وفي تحليل أولي للمانحين الرئيسيين الذين يدعمون أنشطة المنظمة المتصلة بالتغذية المعروض في الملحق 8، بزغت أسبانيا وبلجيكا بفارق كبير عن الآخرين من حيث مجموع الميزانية (53 مليون دولار و 32.2 مليون دولار على التوالي). ويمكن أن تعزى هيمنة هذين المانحين إلى مشاريع البرنامج الخاص للأمن الغذائي في أمريكا اللاتينية وكذلك إلى الدعم المقدم إلى صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (في حالة إسبانيا)، ومشاريع البستنة الحضرية وشبه الحضرية في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية (في حالة بلجيكا). وتعد ألمانيا أكبر ثاني مانح منفرد[15] من حيث الميزانية (21 مليون دولار)، تتبعها بمسافة قريبة المفوضية الأوروبية (20.9 مليون دولار)، مع كولومبيا[16] وجنوب أفريقيا[17] أكبر مانحين من خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموع كليهما 13.8 مليون دولار.

الموارد البشرية في مجال التغذية

85 – وفقا لما ورد من قبل في القسم الأول (جيم) من هذا التقرير، يجري الاضطلاع بعمل المنظمة المتصل بالتغذية في عدد من الإدارات والشعب داخل المنظمة. ومن الصعب رصد قدرة التغذية خارج شعبة التغذية وحماية المستهلك لأن هذه القدرة لا تحظى باعتراف صريح من جانب مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد، أما على مستوى المشاريع فإن القدرة مؤقتة فقط حيث أن مواردها تأتي من أموال من خارج الميزانية.

86 – وأجرى التقييم تحليلا للوظائف الواردة أدناه استنادا إلى المعلومات التي قدمها مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد عن طريق نظام معلومات المؤسسة، وهو نظام التخطيط البرنامجي وإعداد تقارير التنفيذ ودعم التقييم. ويركز تحليل الوظائف على شعبة التغذية وحماية المستهلك[18] حيث تركزت خبرات التغذية أثناء فترة التقييم[19].وشمل التقييم الوظائف في المقر وعلى مستوى المكاتب الإقليمية ومستوى المكاتب الإقليمية الفرعية. ويبين الجدول أدناه تطور الوظائف أثناء فترة التقييم في مختلف الرتب وعلى مستويات مختلفة.

---

[15] مبادرات متعددة مجموعها 21.7 مليون دولار.

[16] تمويل مشاريع بموجب الصناديق الاستئمانية الأحادية في كولومبيا

[17] تمويل مشروع إقليمي واحد في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

[18] كانت تسمى شعبة التغذية والأغذية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2004–2005.

[19] توافرت معلومات عن الوظائف بالنسبة للفترات الثلاث من فترات السنتين الرئيسية المشمولة بالتقييم: 2005/2004؛ 2007/2006؛ 2009/2008.

الجدول 7: تطور وظائف التغذية في شعبة الأغذية والتغذية/شعبة التغذية وحماية المستهلك

	برنامج العمل والميزانية للفترة 2005–2004				برنامج العمل والميزانية للفترة 2007–2006				برنامج العمل والميزانية للفترة 2009–2008			
	الجميع	المقر	المكاتب الإقليمية	المكاتب الإقليمية الفرعية	الجميع	المقر	المكاتب الإقليمية	المكاتب الإقليمية الفرعية	الجميع	المقر	المكاتب الإقليمية	المكاتب الإقليمية الفرعية
د	3	3			1	1			1	1		
ف5	7	4	3		4	4	3		6	3	3	
ف4	8	5	1	2	4	4	2	1	9	6	2	1
ف3	7	5		2	5	5		1	5	4		1
المجموع	25	17	4	4	14	14	5	2	21	14	5	2

87 – وأثناء فترة التقييم، فقدت شعبة التغذية وحماية المستهلك ثلاث وظائف في مجال التغذية على مستوى المقر ووظيفة واحدة على المستوى اللامركزي. وحدث تحول أيضا في توزيع الوظائف بين الدرجات، كانت أهم جوانبه فقدان وظيفتين من الوظائف العليا من رتبة مدير.

88 – وأجرى التقييم أيضا تحليلا للموارد البشرية المخصصة لكل مجال تقني من مجالات التغذية. وضمن نظام معلومات المؤسسة، أي نظام التخطيط البرنامجي وإعداد تقارير التنفيذ ودعم التقييم، رُبطت كل وظيفة مدرجة في كل برنامج عمل وميزانية متعلقين بهذه الوظيفة بنسبة مئوية، وهو ما يترجم إلى ميزانية لكيان برنامجي معين. ولغرض إجراء هذا التحليل، أُعتبر ثقل كل فرد داخل كل كيان برنامجي بمثابة عنصر يبين ترتيب الأولويات في مجالات العمل الأعم لشعبة التغذية وحماية المستهلك. وتشبه نتائج التحليل، الذي أجري حسب الوظائف، حالة التحليل على أساس تخصيص الموارد في مجال التغذية. ففي فترات السنتين الثلاث جميعها حصلت نظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة على النصيب الأكبر في تخصيص الوقت (أي الموارد). أما أكبر مجال تال للعمل فقد كان تحقيق الأمن الغذائي وسبل المعيشة على مستوى الأسرة، الذي حصل أيضا على أهم نصيب في الموارد في فترة التقييم. وحصل مجالا التثقيف الغذائي والمشورة العلمية على مستوى مساو من الموارد، وشهدا بالفعل مثل نظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة زيادةً في الوقت/الموارد من حيث النسبة والأرقام.

89 – ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن نسبة الموارد البشرية المخصصة لأنشطة التغذية (مقارنة بسلامة الأغذية والدستور الغذائي) على مستوى المقر، قد انخفضت من 31 في المائة إلى 27 في المائة خلال فترة التقييم. وبينما لا ينعكس هذا الانخفاض على مستوى المكاتب الإقليمية/ الإقليمية الفرعية، فإن النسبة المئوية للوقت الذي يقضيه شاغلو الوظائف على هذه المستويات في العمل المتعلق بالتغذية أقل كثيرا مما هي عليه في المقر. ويعزى هذا إلى أن الوظائف الإقليمية ودون الإقليمية مسؤولة أيضا عن العمل المبذول في مجالات الأمن الغذائي والدستور الغذائي، ويخضع تحديد أولويات هذا الوقت بشكل كبير للأولويات الإقليمية التي يحددها المكتب الإقليمي المختص.

4 – النتائج الرئيسية

90 – رغم أن التغذية تظهر على أعلى مستويات الأطر الاستراتيجية للمنظمة (الرؤية والأهداف)، فإنها لم تصغ في ذلك الحين بحيث تدور حول هدف التغذية، مع ربط عمل المنظمة به بوضوح. وتختفي التغذية كهدف/غرض لتصبح "مجالا تقنيا" آخر. وينعكس عدم الاتساق في عدم وجود أية صلات صريحة بين استراتيجيات المنظمة والأهداف الاستراتيجية والهدف رقم واحد للمنظمة.

91 – ويشير هذا إلى انعدام الرؤية فيما يتعلق بما ينبغي للمنظمة أن تفعله في مجال التغذية، وإلى انعدام الوضوح بشأن كيف يمكن لعمل المنظمة أن يسهم في مجال التغذية (الهدف الأول لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) على جميع المستويات (على مستوى المنظمة والمستويات القطرية). وبالتالي يعاني عمل المنظمة في مجال التغذية من أثر " التقوقع"، الذي أكده التقييم الخارجي المستقل. وتعد هذه مسألة رئيسية يحاول الإصلاح الحالي معالجتها، ولكنها مازالت تمثل تحديا يواجه المنظمة بأسرها. وقد يكون من بين الأسباب الرئيسية لضعف التنسيق بين المجالات التقنية (بشكل عام) ارتباط نظام تخصيص اعتمادات الميزانية بالوحدات الإدارية بدلا من الأهداف الاستراتيجية والنتائج التنظيمية في سياق ندرة الموارد.

92 – وتمثل الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 خطوة إلى الأمام في توضيح أولويات عمل المنظمة في مجال التغذية. وتعكس جيدا أولويات المنظمة في مجال التغذية على النحو الذي أوصى به التقييم الخارجي المستقل، مع تركيز المنظمة في عملها على العمل الرفيع المستوى في مجال السياسات الاستراتيجية، وبشكل أدق، إدماج سياسات التغذية على نحو وثيق في سياسات الأمن الغذائي.

93 – ويدعم الهدف الإستراتيجي– حاء: *تحسين الأمن الغذائي والتغذية* ضمن الإطار الإستراتيجي الجديد للمنظمة للفترة 2010–2019،على وجه الخصوص، "توليد ونشر تحليلات المنظمة ونواتجها وخدماتها في مجالات الأمن الغذائي والزراعة والتغذية" فضلا عن تحسين حصول البلدان الأعضاء على نواتج التحليلات والمعلومات مع تعزيز أيضا قدرة البلدان الأعضاء على تبادل المعرفة بشأن التغذية والأمن الغذائي والزراعة.[20]

94 – ومن النتائج الرئيسية التي خلص إليها التقييم أنه على ضوء ولاية المنظمة، كانت الموارد المخصصة للتغذية وستظل **منخفضة بشكل غير مقبول**. وتتراوح الموارد المكرسة للتغذية عن طريق الكيانات البرنامجية في الفترة 2004–2009 بين 1.6 في المائة إلى 1.3 في المائة من مجموع البرنامج العادي للمنظمة، ولا يسهم إلا حوالي نصف هذا المبلغ في أنشطة شعبة التغذية وحماية المستهلك في مجال التغذية. وهكذا، فإن المنظمة تكرس من أجل الوفاء بولايتها في مجال التغذية **أقل من 0.7 في المائة** من التمويل الموفر لبرامجها العادية من أجل تقديم الخبرة التقنية في هذا المجال الأساسي.

[20] الإطار الإستراتيجي للفترة 2010–2019 لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2009.

95 – وتتركز ثلاثة أرباع موارد ميزانية التغذية المكرسة لشعبة التغذية وحماية المستهلك على مستوى المقر، مخلفةً نسبة 25 في المائة فقط متاحة للمكاتب اللامركزية. وكالمعتاد، تتاح لموظف التغذية وسلامة الأغذية على المستوى الإقليمي ميزانية أساسية سنوية تبلغ حوالي 000 14 دولار للتواصل والسفر ودعم الأنشطة المتصلة بسلامة الأغذية والتغذية في منطقة بحجم أفريقيا. وتشير اتجاهات التمويل إلى احتمال تناقص الموارد أكثر إذا لم يُتخذ أي إجراء بهذا الخصوص. وليس هناك ما يشير بوضوح من خلال تخصيص الموارد إلى أن المنظمة تولي أولوية خاصة لأي عنصر من عناصر العمل في مجال التغذية دون آخر، إلا أن سلامة الأغذية والدستور الغذائي حظيا "بالحماية" من تخفيضات الميزانية التي تمت أثناء فترة التقييم.

96 – ولا تحظى البرامج الميدانية للمشاريع المتصلة بالتغذية إلا بمشاركة ضعيفة للغاية. وتكرس نسبة 10 في المائة فقط من الموارد المخصصة للبرامج الميدانية على نطاق عالمي من أجل تدعيم المشاريع المتعلقة بالتغذية. ومن اللفت للنظر، أن أقل من 5 في المائة من كل من مشاريع برامج التعاون التقني والطوارئ تتعلق بالتغذية، وهي نسبة ضئيلة للغاية. ومن المثير للاهتمام أن أسبانيا وبلجيكا وألمانيا هي أهم الجهات المانحة في مجال التغذية، ولكنها على النطاق الدولي لا تشكل الجهات الرئيسية المانحة المرتبطة بالتغذية. وهذا يشير (وقد تأكد أثناء المقابلات التي أجراها فريق التقييم) إلى أنه لكي ترسخ المنظمة مكانتها على نحو أكثر فعالية باعتبارها طرفا ذا مصداقية في مجال التغذية، فهناك إمكانية كبيرة متاحة لها لإدرار مستويات أعلى من التمويل لبرامجها الميدانية من مانحين رئيسيين لا سيما أولئك المرتبطين بمبادرة خريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية.

باء – التقييم الشامل لدور المنظمة في مجال التغذية

1 – التحديات العالمية والإقليمية في مجال التغذية في الفترة 2004–2010

97 – بين عامي 2006 و 2008، دفعت أزمة الأغذية العالمية أسعار الأغذية الأساسية بعيدا عن متناول ملايين الفقراء من الناس. وأرهقت هذه الأزمة القدرة المحدودة أصلا للأسر الفقيرة على شراء الأغذية. ورغم أن ارتفاع أسعار الأغذية يمكن أن يفيد بعض صغار الملاك ويقدم حافزا للاستثمارات الطويلة الأجل في مجال الزراعة، فغالبا ما لا يُترجم دائما الارتفاع في أسعار الأغذية إلى زيادة في دخول المزارعين بسبب اختلال الأسواق. وعلاوة على ذلك، يستخدم كثير من صغار الملاك والعمال المعدمين والأسر الفقيرة الأخرى قدرا كبيرا من دخولهم لشراء الأغذية. ودفع الارتفاع المفاجئ في عام 2008 بأسعار الأغذية إلى ما يجاوز القدرة الشرائية للكثيرين، وتتأثر المرأة بذلك بشكل غير متناسب عموما.

98 – وأثرت الأزمة المالية والاقتصادية اللاحقة في عام 2009 على جميع الدول، لكن أثرها كان أقوى على البلدان النامية ذات الموارد المحدودة، والتي توجد فيها أعلى مستويات الفقر التي يتعين التصدي لها. وعانت هذه البلدان من آثار الانكماش الاقتصادي وانخفاض الصادرات ونقص الائتمان. وربما كان أهمها بالنسبة للسكان الفقراء انخفاض التحويلات المالية من المواطنين المقيمين في الخارج وانخفاض مستوى المعونة الإنمائية. وفي مواجهة أثار الانكماش الاقتصادي، تكيفت الأسر مع الظروف باستهلاك أغذية أقل في القيمة الغذائية، وأكل كميات أقل، وبيع الأصول الإنتاجية، والتخلي عن الرعاية الصحية والتعليم.[21]

[21] إطار العمل المحدث الشامل الصادر عن الفريق الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية، في سبتمبر/أيلول 2010.

99 – وللمرة الأولي منذ عام 1970، أفادت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في التقرير عن "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم" لعام 2009 بأن أكثر من مليار شخص (حوالي سُدس سكان العالم) جياع ويعانون من نقص في التغذية بسبب النظم الغذائية الناقصة السعرات. وفي الوقت نفسه، يعاني ما يصل إلى مليـاري شخص من نقص في المغذيات الدقيقة، منها نقص الحديد (يقدر عدد المتأثرين بمليار شخص) وفيتامين ألف (يقدر عدد المتأثرين بـ 40 مليون شخص) واليود. ومعظم أولئك الناس يعيشون في بلدان نامية .

100– وفي عام 2010، تناقص العدد والنسبة المقدرين للأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية إلى 925 مليون شخص، وعزي ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي المتوقع في عام 2010 وزيادة محاصيل الحبوب العالمية، لكن أسعار الأغذية ظلت متقلبة. وفي عام 2010، ركز تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم على 22 بلدا تتعرض لأزمات مطولة حيث يزداد على وجه خاص شيوع الجوع واستمراره. وشهدت هذه البلدان حدوث أزمات استمرت طويلا أو تكرر وقوعها، بفعل الطبيعة أو بفعل الإنسان على السواء، وتحلت بقدرة محدودة على مواجهتها. وتُظهر أحدث البيانات أن حوالي 40 في المائة من سكان تلك البلدان ناقصو تغذية ويمثلون ما يقرب من 20 في المائة من مجموع من يعانون من نقص التغذية في العالم.

101– ومازالت المنطقة التي تضم أكثر من يعانون من نقص التغذية هي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بعدد يبلغ 578 مليون، لكن الأعداد آخذة في التناقص[22]. وبينما يتمثل هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) في خفض عدد من يعانون من نقص التغذية إلى نصف مستواه الحالي في موعد لا يتجاوز عام 2015، يسعى الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خفض نسبة من يعانون من نقص التغذية إلى نصف مستواه الحالي في موعد لا يتجاوز عام 2015. وقد أحرز بعض التقدم نحو تحقيق الهدف رقم 1 من الأهداف الإنمائية للألفية مع تناقص انتشار الجوع على الصعيد العالمي من 20 في المائة يعانون من نقص التغذية في الفترة 1990–92 إلى 16 في المائة في عام 2010. وما زالت نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية أكثر ارتفاعا في أفريقيا جنوب الصحراء حيث تبلغ 30 في المائة.

102– وحددت الأهداف الإنمائية للألفية، وقبلها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (1990)، خفض عدد الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2015 كمؤشر آخر يتعلق بالجوع وسوء التغذية. ومن بين 86 بلدا جرى مسحها عالميا، تتحسن نسبة 44 في المائة منها وتتدهور نسبة 21 في المائة، بينما تحقق مزيد من التحسن الملحوظ في آسيا وأفريقيا. وتبين الاتجاهات من عام 1990 حتى 2007 أن أفريقيا لا تحقق تقدما كافيا في خفض نسبة ناقصي الوزن (مع عدم إحراز أي تقدم في بلدان الجنوب الأفريقي) لتحقيق الهدف رقم 1 من الأهداف الإنمائية للألفية. ويتَّبع وقف النمو (الذي يعتبر بقدر أكبر مؤشرا على سوء التغذية المزمن) اتجاهات مماثلة.[23] ويعاني واحد من كل ثلاثة من أطفال البلدان النامية تحت سن الخامسة (178 مليون طفل)

[22] بين عام 2009 وعام 2010 حدث نقصان بنسبة 12 في المائة من 658 مليون إلى 578 مليون.

[23] التقرير السادس بشأن حالة التغذية في العالم 2010 للجنة الفرعية للأمم المتحدة المعنية بالتغذية .

من وقف النمو بسبب عوامل مثل سوء صحة الأم أثناء فترة الحمل، والمرض المتكرر، وممارسات سوء تغذية الرضع والأطفال الصغار، والنظم الغذائية المنخفضة الجودة. ويعيش 80 في المائة من هؤلاء الأطفال في 20 بلدا أفريقيا وآسيويا فقط[24]. ويرتبط وقف النمو أو سوء التغذية المزمن بالمعدلات المرتفعة للمرض والوفاة، وانخفاض القدرة الإدراكية والأداء المدرسي بين الأطفال، وانخفاض إنتاجية الكبار ودخولهم على مدى العمر. وتترتب على سوء التغذية المزمن آثار طويلة الأجل وتشمل أجيالا مختلفة. وتكون الأمهات القصيرات القامة أكثر عرضة لولادة أطفال منخفضي الوزن. وبالتالي، يكون هؤلاء الرضع الأصغر حجما أكثر عرضة لنقص النمو، وهكذا تتكرر الدورة؛ ويكونون في سن البلوغ أكثر عرضة للسمنة والأمراض المزمنة.

103- وتتجلى مظاهر الجوع بين الفقراء بشكل متزايد أيضا من خلال استهلاك أغذية غنية بالطاقة لكنها قليلة المغذيات. والنتيجة هي العبء الثنائي لنقص التغذية (نقص الطاقة والمغذيات الدقيقة أو كليهما) و"الإفراط في التغذية "(سوء نوعية النظام الغذائي مما يؤدي إلى البدانة وغيرها من الأمراض المزمنة المرتبطة بالنظام الغذائي). وبسبب التحول الاقتصادي السريع في السنوات الـ20 الماضية، يعيش مزيد من الناس في جميع أنحاء العالم في بيئات حضرية أكثر من البيئات الريفية، وتعيش نسبة كبيرة في الأحياء الفقيرة والمستقطنات العشوائية لا سيما في البلدان النامية. وقد أرغم هذا الناس على التكيف مع التغييرات في النظم الغذائية، وأثر هذا بدوره على الحالة التغذوية وعبء المرض لنسبة كبيرة من سكان العالم. وأصبح هذا التحول التغذوي و"العبء الثنائي" لسوء التغذية ظاهرة متزايدة في العالم النامي، تستلزم مزيدا من الفهم والأخذ بعين الاعتبار.

104- وعلاوة على ذلك، يسود الآن اعتراف متزايد بأن مجموعة من العوامل (جميعها متكاملة) تؤثر سلبا على الأمن الغذائي وسوء التغذية[25]. فأولا وقبل كل شيء، تشير التقديرات إلى زيادة عدد السكان في العالم إلى ما يصل إلى9 مليارات في عام 2050 مع تزايد الطلب على الموارد الزراعية والغذائية. وهناك الآثار الكبيرة لتغير المناخ التي تؤدي إلى أحداث حادة مثل موجات الجفاف الطويلة وتواتر هطول الأمطار الغزيرة على مساحات من الأراضي مما سيخفض الإنتاج الزراعي بشكل عام (تشير التقديرات إلى تناقصه بنسبة 10–20 في المائة في البلدان النامية بحلول عام 2080)، وتوافر الأغذية، والاستهلاك الغذائي، ونقص التنوع الغذائي، وزيادة التعرض لأمراض الإسهال والأمراض المعدية الأخرى. ويضاف إلى ذلك تشجيع إنتاج الوقود الحيوي والاستغلال التجاري المتزايد للأراضي الزراعية في البلدان النامية مما يمثل تنافسا على الأراضي المتاحة لإنتاج الأغذية، ويؤدي إلى تضخم تكلفة المواد الغذائية الأساسية. وتجعل هذه العوامل موارد المياه اللازمة للأغراض الزراعية والمنزلية أكثر ندرة، وتؤدي إلى زيادة تدهور الأراضي وإزالة الغابات على نطاق أوسع. ويقوض وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز المستمر العديد من المكاسب التي تحققت.

---

[24] Bryce J, Coitinho D, Darnton-Hill I, Pelletier D, Pinstrup-Andersen P, for the Maternal and Child Undernutrition Study Group, (2008) Maternal and child undernutrition: effective action at the national level. The Lancet, series on Maternal and Child Undernutrition, article 4, 371:510-26.

[25] M.J. Cohen, C. Tirado, N-L. Aberman, B. Thompson, 2010، أثر تغير المناخ والطاقة البيولوجية على التغذية، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية/الفاو.

2- التطورات في هيكل التغذية الدولي في الفترة 2004-2010

105- يضم هيكل التغذية العالمي العديد من الأطراف الفاعلة. وحددت سلسلة *لانسيت* عن نقص التغذية بين الأمهات والأطفال في عام 2008 عددا لا يقل عن 14 وكالة من وكالات الأمم المتحدة، وخمسة مصارف دولية وإقليمية للتنمية، وخمس منظمات كبرى للتعاون الإقليمي (مثل الاتحاد الأفريقي) وأكثر من 20 وكالة من وكالات المعونة الثنائية، وعلى الأقل خمس مؤسسات خيرية كبرى والوكالات المنفذة التي أنشأتها البالغ عددها 15 وكالة منفذة أو أكثر، وأكثر من 30 منظمة غير حكومية دولية، ونحو 35 جامعة ومركزا بحثيا (بما في ذلك المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية) من ذوي النطاق الدولي، و 12 شركة تغذية رئيسية وعدة مئات من المجلات الأكاديمية.[26]

106- ومع وجود عدد كبير بهذا القدر من الجهات الفاعلة وجداول الأعمال والأولويات وانعدام أية رؤية جماعية أو" قواعد للعب" لمعالجة طائفة واسعة من الأسباب الأساسية، تحدث حتما منافسة بين مختلف الأطراف الفاعلة التي تسعى لإبراز "الدور" الذي تؤديه في مجال التغذية، وتأمين موارد من التمويل الدولي المحدود للغاية المتاح للتغذية. ولم تندمج مؤسسات التمويل والمؤسسات التقنية ومؤسسات التنفيذ وتشكيل الرأي العام، التي تشكل أوساط التغذية العالمية، في نفس هيئات السياسات والتمويل والتنفيذ القائمة من أجل تحقيق أولويات أخرى مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو التحصين أو السل. وعكس الخلل في هذه الأوساط، وعدم بروز مكانة التغذية على جدول الأعمال الدولي للتنمية، عدم فهم لنقص التغذية ذاتها.[27] ورغم ذلك يعترف المجتمع الدولي بشكل متزايد بالأبعاد القطاعية لنقص التغذية (الصحة، والصرف الصحي، وممارسات الرعاية، والأمن الغذائي) وأهمية التصدي لهذه الظاهرة من خلال التدخلات القصيرة الأجل (المعونة الغذائية، وإغناء الأغذية، وتوزيع كبسولات الحديد وفيتامين ألف) والطويلة الأجل، الحلول الأكثر استدامة (تغيير السلوك، وتعليم المرأة، وتحسين ممارسات الرعاية، وتشجيع التنوع البيولوجي، وتنوع النظم الغذائية، والأغذية المحلية، وإدرار الدخل، والوصول إلى الأسواق المحلية، والموارد الطبيعية).

107- ويرد أدناه موجز للعناصر الرئيسية للهيكل الدولي للتغذية، والدور الذي اضطلعت به في السنوات الأخيرة، بدءا من لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية والتي أدت لبعض الوقت دورا مهما كمنتدى لمناقشة القضايا المتصلة بالتغذية ومنبرا لتقييم حالة التغذية على مستوى العالم.

[26] Morris S.S, Cogill B, Uauy R, for the Maternal and Child Under-nutrition Study Group (2008), Effective international action against under-nutrition: why has it proven so difficult and what can be done to accelerate progress? The Lancet, series on Maternal and Child Under-nutrition, article 5, 371, 608-21.

[27] R. Levine, D. Kuczynski, Global Nutrition Institutions: Is there an Appetite for Change? Center for Global Development, August 2009.

108- **اللجنة الدائمة للأمم المتحدة المعنية بالتغذية**، التي بدأت أعمالها في عام 1977، مفوضة من المجلس الاجتماعي والاقتصادي، وهو الجهاز الحكومي الدولي للجمعية العامة للأمم المتحدة، لتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال التغذية وتوفير القيادة للآخرين. وللجنة برنامج عمل يشمل تقييم حالة التغذية في العالم، وأنشطة الدعوة عن أثر عوامل مثل تغير المناخ على التغذية والسعي لتماسك السياسات. وتتشكل عضوية اللجنة أساسا من ثلاث فئات معنية وهي وكالات الأمم المتحدة (برنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، والفاو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، وجامعة الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية)، والشركاء الثنائيين (البلدان المانحة والمتلقية، وتمثلان معا حكوماتهما) والمنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية الدولية/منظمات المجتمع المدني). وعلى مدى السنوات العشر الماضية تزايد تمثيل حكومات البلدان النامية والمنظمات غير الحكومية الدولية والقطاع الخاص.

109- وثمة تحدٍ رئيسي يواجه اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية وهو "تلبية احتياجات" عدد متزايد عن أي وقت مضى من الجهات التي بدأت في الظهور على الساحة العالمية للتغذية، بما في ذلك القطاع الخاص[28] والمنظمات الخيرية الكبرى مثل مؤسسة بيل وميليندا غيتس. وفي عام 2008، نشرت مجلة لانسيت سلسلة من الورقات عن سوء التغذية بين الأمهات والأطفال بتمويل من مؤسسة غيتس. وكان الهدف من هذه الورقات هو تحفيز المجتمع الدولي على جلب التغذية صراحة إلى جدول الأعمال الدولي. وقد انتقدت هذه السلسلة، ربما لسبب وجيه، النظام الحالي للتغذية الدولية باعتباره مجزأً ومختلا وظيفيا ووجدت أن العمليات الحالية لإعداد إرشادات معيارية شاقة ومكررة. وأثرت القضايا والأولويات المحددة في سلسلة لانسيت بعد ذلك على جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية (والموارد) مما أثار المنظمات (الفاو على وجه الخصوص) التي كانت تسعى إلى جذب الانتباه للنُهج القائمة على الزراعة والأغذية إزاء التغذية. وشعرت تلك المنظمات أن التركيز انصب بقدر كبير على الحلول الصحية التي تستهدف تغذية الرضع وصغار الأطفال إلى حد استبعد نُهجا أكثر استدامة.

110- وهكذا فإن العلاقة بين أصحاب الشأن التي كانت مشحونة في السنوات الأخيرة نظرا للخلافات القائمة بين الوكالات حول مكانة التغذية في العمل الإنمائي، لم يخدمها نقص التفاهم والاهتمام على "المستوى الأعلى" لتلك المنظمات فهي: "الشغل الشاغل للجميع، ولكنها ليست مسؤولية أحد". ويضاف إلى ذلك "الاستياء" الواضح من جانب الجهات المانحة الثنائية لأن شركاء الأمم المتحدة لم يفعلوا ببساطة ما يكفي في منتدى تقوده الأمم المتحدة لمواجهة "الصراع على النفوذ" بين الوكالات، وترشيد وتنسيق أدوار كل منها. وتباعدت أيضا بقدر كبير وجهات النظر داخل اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية بشأن إدماج القطاع الخاص. وكانت اللجنة في حالة هشة للغاية حتى نهاية عام 2010، وغير واثقة من أن المساهمات ستكفي للإنفاق على الأمانة ومستقبلها. وبالتالي، قاد رئيسها الحالي، في فترة كبيرة من ولايته، عملية إصلاح اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية لكي تضطلع بدور أكثر فعالية ومصداقية. ولم تعقد أية دورات كاملة للجنة منذ عام 2009.

[28] تقدر اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية القطاع التجاري الخاص، ولا سيما صناعات الأغذية والمشروبات وما يرتبط بها من صناعات، كجهات مهمة تشارك في الأنشطة المتعلقة بالتغذية. وقد أعدت اللجنة مبادئ توجيهية للتعامل مع القطاع الخاص.

111- وقرر البنك الدولي أنه ليس مستعدا لمواصلة العمل في إطار ترتيبات اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية، والتمس طريقا بديلا لتكثيف العمل الذي حقق نواتج في مجال التغذية. وفي عام 2008، شرع البنك الدولي في وضع **خريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية**. وتمثل السبب الرئيسي للخطة في خلق حركة وآلية للتأثير على القيادة والالتزام على جميع المستويات للارتقاء بتدخلات التغذية والإسهام في خلق رؤية عملية بقدر أكبر وجدول أعمال مشترك بين أولئك الذين يروِّجون للاستثمار في مجال التغذية. واتبعت خريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية محورا يركز على الصحة العامة (يتفق مع خطوط سلسلة لانسيت) افتقر من وجهة نظر الفاو إلى "الشرعية" لدى البلدان الأعضاء ولذلك ظلت بعيدة عن المشاركة.

112- وبحلول نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2009، طفا خلاف على السطح (في اجتماع دعت إليه المفوضية الأوروبية في بروكسيل) مع بعض الحكومات الأوروبية والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مجال الدفاع عن الحقوق ومنظمات الأمم المتحدة (لا سيما الفاو ومنظمة الصحة العالمية) التي تريد أن ترى لجنة دائمة معنية بالتغذية قوية وخضعت للإصلاح وتُجمِّع الوكالات معا لتقديم دعم متضافر للبرامج المملوكة للبلدان. وكانت هذه الجهات قلقة أيضا من أن تفضي مبادرة البنك الدولي إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص وإلى زيادة التركيز بقدر كبير على التدخلات الصحية المباشرة. وأراد البنك الدولي، بدعم من المنظمات غير الحكومية الدولية القائمة بتقديم الخدمات وإلى حد ما من اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، تطبيق ترتيبات استباقية بقدر أكبر لضمان تنفيذ التدخلات الأساسية اللازمة لتحسين التغذية وخصوصا منذ بدء الحمل إلى سنتين من الحياة (000 1 يوم). وطُلب من البنك (بصفته راعي خريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية) إعادة النظر في الخطة وتقليل اتجاهها من "القمة إلى القاعدة" وجعلها أكثر مراعاة للعوامل المؤدية لنقص التغذية.

113- وعقدت وكالات مختلفة سلسلة من الاجتماعات بين نوفمبر/تشرين الثاني 2009 ومارس/آذار 2010 عمل فيها أصحاب الشأن بجد لإعادة صياغة خطة العمل. وأعيدت تسمية الخطة "**إطار الارتقاء بمستوى التغذية**: موجز السياسات" وأيدها ما يزيد على 100 كيان، بما في ذلك الحكومات الوطنية والوكالات الثنائية والمجموعات البحثية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية ولكن ليس الفاو. وأعلن الإطار رسميا في بداية الاجتماعات السنوية للبنك الدولي/ صندوق النقد الدولي في أبريل/ نيسان 2010. وفي اجتماع حول التغذية نظمه في روما برنامج الأغذية العالمي، طُلب من الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للأمن الغذائي والتغذية قيادة العملية لوضع خريطة طريق للارتقاء بمستوى التغذية تكون جاهزة عند انعقاد قمة الألفية في سبتمبر/ أيلول. وتألف فريق المهام المعني بخريطة الطريق من أفراد يمكن أن يعكسوا مصالح الفئات المستهدفة بدلا من ممثلي المنظمات. وانصب التركيز على وضع البلدان في بؤرة الاهتمام وإنشاء منابر لأصحاب الشأن المتعددين لتنفيذ إجراءات التغذية سعيا وراء تحقيق الأهداف التي تحددت على أعلى مستويات الحكومات، بينما تعمل الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الخطط القطرية بطريقة تتواءم مع النتائج المتفق عليها للإطار. ولم تكن هناك رغبة في إنشاء صندوق عالمي للتغذية، وإنما فرصة لمواءمة جهود المانحين على المستوى القطري.

114- وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في سبتمبر/أيلول 2010، تم تنظيم اجتماع عن التغذية أعلنت خلاله الولايات المتحدة وآيرلندا مبادرة الـ 1 000 يوم بالتعاون مع خريطة الارتقاء بمستوى التغذية. ودُعي إلي الاجتماع رؤساء وكالات الأمم المتحدة الرئيسية الأربع كلهم، إلا أن المدير العام للفاو رفض. وعمل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للأمن الغذائي والتغذية ورئيس اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية جاهدين في الأشهر الأخيرة لضمان أن تكون حركة خريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية وعملية إصلاح اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية متوافقتين رغم المقاومة التي صادفت أي انصهار من هذا القبيل. وترتبط الآن اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية بتنفيذ خريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية، وربما تضطلع بعد استكمال عملية الإصلاح بدور قيادي في وقت لاحق من هذا العام. ويمكن أن يساعد ذلك في إعادة ترسيخ مصداقية اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية. وتنشط ستة من أفرقة العمل (بدعم من الأمانة العامة للجنة الدائمة) في دعم الأعمال التي تقوم بها البلدان[29] وتقوم بدور رئيسي في عملية دعم التنفيذ وكالات الأمم المتحدة ومبادرة تجديد جهود مكافحة الجوع بين الأطفال. وسبَب تواجد كل من أفرقة العمل التابعة للجنة خريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية وأفرقة العمل التابعة للجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية (حتى رغم أن أفرقة اللجنة الدائمة كانت خاملة نسبيا لبعض الوقت) نوعا من الارتباك. وينبغي تسوية ذلك خلال عملية إصلاح اللجنة الدائمة.

115- وتأسست **لجنة الأمن الغذائي العالمي** في عام 1974 بوصفها جهازا حكوميا دوليا لتكون منتدى ضمن منظومة الأمم المتحدة يتولى استعراض السياسات الخاصة بالأمن الغذائي ومتابعة تلك السياسات، بما في ذلك إنتاج الأغذية والحصول المادي والاقتصادي عليها. وقد عُقدت سبع دورات عامة للجنة أثناء فترة التقييم ولكن لم يكن للتغذية مكانة بارزة حتى الدورتين الأخيرتين المعقودتين في عامي 2009 و 2010. وشرعت اللجنة خلال عام 2009 في عملية إصلاح لتعزيز فعاليتها من خلال رؤية تصبح في إطارها أشمل منتدى دولي وحكومي دولي يضم كل أصحاب الشأن للعمل معا لضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع "لتصبح منتدى الأمم المتحدة الرئيسي المختص بالأمن الغذائي والتغذوي".[30] ويتمثل دور اللجنة في المرحلة الأولى في تعزيز التنسيق على المستوى العالمي، وتشجيع تقارب السياسات وتقديم الدعم والمشورة للبلدان والأقاليم. وفي مرحلة ثانية، ستتولى اللجنة التنسيق على المستويين الوطني والإقليمي، وتعزيز المساءلة بشأن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتبادل أفضل الممارسات على جميع المستويات، ووضع إطار استراتيجي للأمن الغذائي والتغذية.

[29]. شكل "الفريق الانتقالي" لخطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية ستة أفرقة عمل متشابكة لضمان الدعم المستمر والمركز للإجراءات التي تتخذها أمانة الخطة في البلدان، وتشمل ما يلي: (1) فرقة العمل ألف المختصة بتنمية القدرات القطرية؛ (2) وفرقة العمل باء المختصة بالاتصالات من أجل الارتقاء بمستوى التغذية؛ (3) وفرقة العمل جيم المختصة بمشاركة المجتمع المدني (تشارك الفاو في رئاسته)؛ (4) وفرقة العمل دال المختصة بإشراك شركاء التنمية؛ وفرقة العمل هاء المختصة بإشراك قطاع الأعمال؛ وفرقة العمل واو المختصة بالرصد والإبلاغ بشأن التقدم المحرز في البلد.

[30] تقرير الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي، أكتوبر /تشرين الأول 2009.

116- ولجنة الأمن الغذائي العالمي لديها الآن هيكل جديد يتيح لجميع أصحاب الشأن إمكانية تقديم مساهمات في اللجنة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. والمكتب هو الذراع التنفيذية للجنة ويتألف من 12 بلدا عضوا. وتتألف الجماعة الاستشارية من هيئات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث الزراعية الدولية (منها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية)، ومؤسسات مالية دولية (منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) ورابطات القطاع الخاص. وتضم الجماعة الاستشارية الآن أيضا الأمين التنفيذي للجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية. وهناك أيضا الفريق الرفيع المستوى للخبراء (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية) في مجموعة متنوعة من الميادين المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، والذي تعمل شعبة التغذية وحماية المستهلك كجهة للتنسيق وللاتصالات له في الفاو. ويهدف فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية إلى ضمان الإدراج المنتظم للمشورة المستندة إلى الأدلة العلمية والمعرفة، بما في ذلك تحليل الوضع الحالي للأمن الغذائي والتغذية والأسباب الكامنة وراءه.

117- وفي الدورة السادسة والثلاثين للجنة المعنية بالأمن الغذائي التي عقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2010 وُضعت التغذية في "صلب" جدول الأعمال، ونظمت اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية أحداثا جانبية بارزة ركزت على خريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية ومبادرة الـ 000 1 يوم (التي قدمتها حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية وآيرلندا) وكذلك الدورة التي عقدتها الفاو بشأن "الأغذية للمدن". وسوف يكون إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي مكونا رئيسيا **للشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية** التي أنشئت للتصدي لارتفاع أسعار الأغذية في الفترة 2007–2008.

118- **وفريق المهام الرفيع المستوى** المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية أنشئ في عام 2008 تحت قيادة الأمين العام للأمم المتحدة لتنسيق استجابة وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في مواجهة تزايد أسعار الأغذية. ووضع فريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمي **إطار العمل الشامل** الذي يحدد إجراءات التصدي لارتفاع أسعار الأغذية، ويهيئ تغييرات في السياسات لتجنب الأزمات في المستقبل والمساهمة في الأمن الغذائي والتغذوي على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وقد قام الممثل الخاص للأمين العام للأمن الغذائي والتغذية الذي ينسق عمل فريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمي بدور رئيسي في توجيه خريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية وإنشاء الأفرقة العاملة ذات الصلة.

119- **واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات** أنشئت في عام 1992 كمنتدى مشترك بين الوكالات للتنسيق ووضع السياسات واتخاذ القرارات بمشاركة الشركاء الرئيسيين من الأمم المتحدة ومن غير الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية. وهي الآلية الرئيسية للتنسيق بين الوكالات في مجال المساعدة الإنسانية. وكجزء من مهمتها التنسيقية، أنشئت **مجموعة معنية بالتغذية** (بقيادة اليونيسيف) في عام 2003 لمعالجة الثغرات وتعزيز فعالية الاستجابة الإنسانية في مجال التغذية. وفي عام 2010 أنشئت أيضا مجموعة الأمن الغذائي (شاركت في قيادتها الفاو وبرنامج الأغذية العالمي) ووضعت مبادئ تحدد الأدوار التكميلية لكلا المجموعتين. وكانت الفاو عضوا نشطا في مجموعة التغذية وقدمت بانتظام مساهمات تقنية للفريق العامل للتقييم والفريق العامل لتنمية القدرات.

120- ومبادرة **تجديد جهود مكافحة الجوع بين الأطفال** هي " شكل جديد" لمبادرة وضع نهاية لجوع الأطفال ونقص تغذيتهم التي بدأها في وقت سابق برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف لتعزيز الارتقاء بمستوى مجموعة من التدخلات في مجال الصحة العامة (وصفت بأنها الأكثر فعالية في سلسلة لانسيت). وآلية تجديد جهود مكافحة الجوع بين الأطفال هي شراكة تضم الآن الفاو ومنظمة الصحة العالمية، وتهدف إلى التعجيل بإحراز تقدم في البلدان نحو تحقيق الغاية 3 من الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية (خفض نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة إلى النصف). والقصد من آلية تجديد جهود مكافحة الجوع بين الأطفال هو أن تخدم كنهج تقوده البلدان للارتقاء بالتدخلات الفعالة التي ثبت نجاحها وفعاليتها في معالجة نقص التغذية بين الأطفال من خلال الشراكات والعمل المنسق بين وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والجهات المانحة والقطاع الخاص تحت قيادة الحكومات الوطنية. وقد جربت لأول مرة في بلدين هما موريتانيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورسخت أقدامها الآن في بنغلاديش والسنغال، وتمتد إلى عشرة بلدان أخرى.

121- ويرى التقييم أن مبادرة تجديد جهود مكافحة الجوع بين الأطفال يمكنها في بعض السياقات أن تركز الطاقات والانتباه بشكل مفيد على مسائل أو عمليات محددة متصلة بسوء التغذية بين الرضع والأطفال في البلدان، ولكن ثمة خطر أيضا يكمن في احتمال أن تكون المبادرة تكرارا لعمل الآليات القائمة وأن تتسبب في قدر من التشويش إذا ما فقد الغرض منها وضوحه في أعين أصحاب الشأن. ومازالت المنظمات الحكومية وغير الحكومية تنظر إلى المبادرة على أنها آلية تقودها الأمم المتحدة أكثر منها نهج "تقوده البلدان" في بعض السياقات، كما أن القيمة التي تضيفها بالمقارنة بآليات التنسيق على المستوى الوطني (بما في ذلك المجموعات) وغيرها من آليات البرمجة المشتركة للأمم المتحدة، ليست واضحة على الدوام.

3- موقف المنظمة ودورها في جدول الأعمال الدولي في مجال التغذية

موقف المنظمة بشأن التغذية

122- لم يكن موقف المنظمة بشأن التغذية داخل المنظمة وخارجها على السواء واضحا لفترة طويلة حتى الآن. فقد كان هناك افتقار واضح للرؤية والاتجاه فيما يتعلق بالتغذية داخل المنظمة رغم المحاولات التي بذلت داخل شعبة التغذية وحماية المستهلك لمعالجة هذا الأمر. ونتيجة لذلك كان من الصعب للغاية بالنسبة للفاو أن تكون مساهما فعالا في المناقشة الدولية حول التغذية بخلاف "الدفاع" عن مجالات العمل المتعلقة بالتغذية التي تشارك فيها. وحتى هذا كان يشكل تحديا بالنسبة للفاو لأنها لم تتمكن من تجميع أدلة كافية عن أثر النُهج القائمة على الأغذية على نواتج التغذية (وهي موضوع مستمر في هذا التقييم). وبالتالي كانت مساهمة الفاو متواضعة، ويعزى ما أنجزته في جدول الأعمال الدولي عبر السنوات السبع الماضية لمساعي والتزامات أفراد بعينهم أكثر منه من خلال الموقف الذي اتخذته المؤسسة في هذا المجال.

123- وينتقد المحاورون الخارجيون، الذين شاركوا في هذا التقييم، الفاو بوجه خاص لعدم تقديمها توجيهات أو إرشادات كافية بشأن كيف يمكن للزراعة والأمن الغذائي أن يسهما في التغذية، الأمر الذي يرون أنه يشكل ولاية المنظمة ووظيفتها المعيارية. وساد رأي ثابت بأنه ينبغي للفاو أن تكون أكثر إلماما بكيفية تأثير السياسات والنظم والممارسات الزراعية والغذائية المختلفة على التغذية. ويرى الكثيرون أن الفاو قد افترضت لفترة طويلة جدا أن زيادة الإنتاج الزراعي من الأغذية الأساسية سيُتَرجم إلى رفع مستويات التغذية، وأن مؤشر نقص الغذاء يعكس حالة نقص التغذية، وأن عمل الفاو في مجال التغذية (منذ عهد "Lupien" في التسعينات) قد أصبح أكثر ارتباطا بسلامة الأغذية منه بالجوانب الأخرى لعمل المنظمة.

دور المنظمة في جدول الأعمال الدولي في مجال التغذية

124- تحققت المشاركة الرئيسية للفاو في المناقشة الدولية حول التغذية من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي واللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية. وقد أنشئت لجنة الأمن الغذائي العالمي كهيئة حكومية دولية في عام 1974، هي وأمانتها في الفاو. وفي عام 2009، خضعت لجنة الأمن الغذائي لعملية إصلاح وتضم الآن مجموعة أوسع بكثير من أصحاب الشأن، من أبرزها المجتمع المدني. وقد استغرق اعتماد شواغل التغذية على جدول أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي وقتا أطول مما ينبغي، لكنه يتحقق الآن، وتقدم بعض البلدان كبنغلاديش مبادرات وطنية للأمن الغذائي والتغذية تُحدث أثرا جيدا جدا (ترتبط بالدعم التقني الذي تقدمه الفاو على المستوى القطري). وأيدت الفاو بشدة تمثيل اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية داخل الجماعة الاستشارية للجنة الأمن الغذائي العالمي في الجزء الأخير من عام 2010، وهو أمر يعتبر تطورا مهما وسيعزز وضع شواغل التغذية على جدول أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي. ونتيجة لذلك نظمت اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية اجتماعا جانبيا في الدورة السادسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي المعقودة في أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي بالتعاون مع الفاو لعرض عملها بشأن توفير " الأغذية للمدن" الذي تدعمه تقنيا شعبة التغذية وحماية المستهلك.

125- وتتولى الفاو حاليا رئاسة اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية، وإن كان هذا الدور يُضطلع به إلى حد كبير من خلال القدرات الفردية للمدير العام المساعد للإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة، خصوصا وأنه لم يعد يمثل شعبة التغذية وحماية المستهلك داخل المنظمة. ومع ذلك، فقد حظيت رئاسته بصفة عامة بتقدير واسع النطاق من جانب أعضاء اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية لأنه انتهج في أدائه لوظيفته نهجا محايدا وتصالحيا ولم يضغط لفرض جدول أعمال المنظمة (على عكس سلفه). وكان دور الرئيس الرئيسي هو توجيه عملية إصلاح اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية (التي تستغرق حتما وقتا نظرا لتمهل الأعضاء في أداء العمل وللقضايا المطروحة)، والحفاظ على قدرة اللجنة الدائمة على الوفاء بالتزاماتها المالية وذلك في وقت يميل فيه المانحون بقدر أكبر إلى أن يروا تنفيذا للتدخلات وتحقيقا لنتائج ملموسة على أرض الواقع. وقد عمل فرادى موظفي الفاو بنشاط داخل اللجنة الدائمة وتولوا رئاسة اثنتين من أفرقة العمل المختصة بالأمن الغذائي والتغذية على مستوى الأسرة والأخلاقيات وحقوق الإنسان فضلا عن فرقة العمل الشاملة لعدة قطاعات المعنية بوضع التقديرات والرصد والتقييم. وأدى موظفو شعبة التغذية وحماية المستهلك دورا رئيسيا في الإبقاء على جدول الأعمال المتعلق بالنهج القائمة على الأغذية إزاء التغذية في إطار اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية على الرغم من أن مشاركتهم كانت مقيدة بسبب قيود الميزانية وقيود إدارية.

126- وتعتمد حركة خريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية على المشاركة المتسقة والمنسقة من وكالات منظومة الأمم المتحدة. وقد قام برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية بأدوار حيوية ومحورية في هذه الحركة. أما الفاو كمنظمة، فقد كانت طرفا متأرجحا في خريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية. ويعزى هذا من ناحية إلى أن الفاو تحكمها الدول الأعضاء، وهي حذرة إزاء التحرك إلى الأمام في جدول أعمال لا تشارك فيه الدول مشاركة كاملة؛ ويعزى من ناحية أخرى إلى أن الفاو لم تكن "قائد" العملية وساورتها المخاوف من هيمنة الجماعات الضاغطة من أجل الصحة على نحو ينتقص من قدر الأمن الغذائي على جدول الأعمال ؛ ويرجع هذا أيضا إلى أن الفاو لم تتحل بالفهم والموقف، وبالتالي بالالتزام السياسي، لمواكبة التطورات المتسارعة على جدول الأعمال الدولي للتغذية. ونتيجة لذلك، اعتمدت الفاو موقفا دفاعيا نوعا ما (بل وحتى "معوقا" في بعض الأحيان) مما سبب الكثير من الإحباط للجهات الأخرى التي ترى أن خريطة الطريق تتيح فرصة حقيقية لتعزيز إتباع نُهج قائمة على الزراعة والأغذية تجاه التغذية. ولم يحل هذا مع ذلك دون قيام بعض موظفي الفاو بحملات لا تفتر من أجل القضية لا سيما في الأشهر الأخيرة عندما اكتسبت المبادرة زخما دوليا. ويوجد حاليا ما يقرب من عشرين بلدا اتخذ "خطوات مبكرة" التزمت فيها الحكومات بتحقيق نتائج فعالة ومستدامة في مجال تحسين التغذية.

127- وقُدمت مبادرة خريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية إلى مجلس الفاو في نوفمبر/ تشرين الأول 2010، إلا أنه لم تجر منذ ذلك الوقت أية اتصالات رسمية تقدم توجيهات إلى الإدارة العليا للمنظمة بشأن مشاركة المنظمة في المبادرة. ويوجد موظفون فنيون رفيعو المستوى للمنظمة في الميدان لا يعرفون شيئا عن المبادرة، حتى حيثما اكتسبت أهمية استراتيجية.

128- وفي فبراير/ شباط عام 2011، عقد المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية المؤتمر الدولي المعني بدعم الزراعة من أجل تحسين التغذية والصحة في نيودلهي، بالهند، الذي حضرته جهات من نطاقات واسعة (شملت وكالات الأمم المتحدة الرئيسية، والجهات المانحة، والحكومات، ومراكز البحث) وافتتحه رئيس وزراء الهند. وشمل الجدول أيضا اجتماعا لشركاء التنمية في مبادرة خريطة الارتقاء بمستوى التغذية. وقد مُنح إذن لشخصين فقط من مقر الفاو (شعبة التغذية وحماية المستهلك وإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية) للسفر لحضور هذا الحدث، أما الموظف الذي ألقى عرض الفاو الوحيد عن العمل مع المؤسسات المجتمعية في أفغانستان وموريتانيا، فقد تولى المنظمون تمويل حضوره للاجتماع. ولم يتمكن أحد من الإدارة العليا للفاو (بمن في ذلك رئيس اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية) من الحضور. وهذا يعكس إلى حد ما مستوى الالتزام والمشاركة اللذين تبدي المنظمة استعدادا لتقديمهما في جدول الأعمال الدولي المتعلق بالتغذية بشأن موضوع ينبغي للفاو أن تتولى قيادته في المعتاد.

4- الدور القيادي للمنظمة وأنشطة الدعوة والتوجيه التي تقوم بها في مجال القضايا المتصلة بالتغذية

129- يتضح من القسمين السابقين أن المنظمة ينقصها الدور القيادي في مجال القضايا المتصلة بالتغذية، ونتيجة لذلك فإنها تضطلع بطائفة متنوعة من أنشطة التغذية، الضعيفة الموارد وغير المترابطة على النحو الكافي. ولا يبدو أن أحدا في المنظمة يرى "الصورة الأكبر"، فكل فرد يسعى للعمل في مجاله الخاص، ولسوء الحظ لا تسهم بعض الأعمال الجيدة للغاية في استراتيجية أعم.

130- وفي نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2008، نظمت شعبة التغذية وحماية المستهلك معتكفا داخليا عن دور التغذية في المنظمة. وكان الهدف من المعتكف عموما مناقشة اتجاه ونطاق عمل الشعبة في المستقبل في مجال التغذية، مع مراعاة الملاحظات والتوصيات المحددة التي قدمها التقييم الخارجي المستقل بشأن التغذية وصياغة خطة عمل فورية لتنفيذ برنامج إصلاح المنظمة. وفيما يلي الغرض من المعتكف: (1) تحديد القضايا ذات الأولوية الناشئة في مجال التغذية التي يتعين على المنظمة أن تتصدى لها في الأجلين القصير والطويل؛ (2) وبلورة تعريف محسن للميزة النسبية التي تتمتع بها المنظمة في مجال التغذية؛ (3) واستكشاف سبل تحسين إدماج عمل شعبة التغذية وحماية المستهلك بشأن تقييم وسياسات وبرامج الأغذية والتغذية في الوحدات التقنية ذات الصلة في المنظمة وتعزيز التعاون معها.

131- ومن الواضح أن هذه نوايا جديرة بالاهتمام، ومثلت الورقات المقدمة في المعتكف (بما في ذلك من الشركاء الخارجيين) مساهمة قوية جدا نحو بلورة رؤية مشتركة واستراتيجية للشعبة، ولكن للأسف بدون "مناصر" في الإدارة العليا يدفع زمام المبادرة إلى الأمام، فلن تُحقق هذه المساعي إلا القليل في إطار بيروقراطية ضخمة.

132- وفي الآونة الأخيرة، روجت شعبة التغذية وحماية المستهلك لمصطلح *"الأمن الغذائي والتغذوي"* داخل المنظمة وخارجها لتحسين توضيح الصلات بين الأمن الغذائي والتغذية، لأنه يقال إن الإشارة إلى كل من الأمن الغذائي والتغذية بشكل مستقل، يقلل من أهمية دور التغذية في الأمن الغذائي المستدام. وليس واضحا للتقييم إلى أي مدى يحظى ذلك بالقبول عبر المؤسسة، ولا ما هي آثار ذلك فيما يتعلق بإطار الأمن الغذائي للفاو الذي تطبقه نظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة.

133- وبدون وجود استراتيجية مشتركة للدعوة للتغذية، فستنفذ الأنشطة لا محالة بطريقة مخصصة وتتوقف على الفرص بشكل كبير. ويبدو أن مؤشر الإنجاز هو عدد المؤتمرات وحلقات العمل والحلقات الدراسية الدولية أو الإقليمية التي يتم حضورها، وليس النتائج المتحققة من المشاركة، بل والأهم، إجراءات المتابعة. وكان من الصعب للغاية لهذا التقييم أن يقيس أثر وتأثير هذا العمل، بسبب عدم وضوح الهدف الذي ترمي إلى تحقيقه الجهود الجماعية. وعلاوة على ذلك، فلم تُستخلص سوى أدلة ضئيلة من البعثات القطرية التي قام بها فريق التقييم تشير أن للمؤتمرات والحلقات أية أهمية حقيقية للسياق الميداني.

134- ويبين الجدول أدناه العديد من المؤتمرات وحلقات العمل والأحداث المعقودة على المستوى العالمي والإقليمي التي ساهمت فيها لجنة التغذية وحماية المستهلك منذ عام 2004 (وقد تم حضور المزيد) والتي تعتبر أساسية لوظيفتها في مجال الدعوة. ولا تشمل تلك أحداثا متعلقة تحديدا بتركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات والمشورة العلمية المدرجة في القسم الثاني (جيم) من هذا التقرير.

الدعوة على المستوى العالمي

- "التفاوض بشأن مستقبل التغذية"– عرض تم إلقاؤه في المؤتمر الدولي التمهيدي للتغذية الحضرية في سفاري جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا 18 سبتمبر/ أيلول 2005.
- "التغذية المجتمعية وبرامج التدخل– ما يصلُح وما لا يصلُح: خبرات مستخلصة من برنامج منظمة الأغذية والزراعة/ بلجيكا للشراكة في صندوق البقاء" المؤتمر الدولي الثامن عشر للتغذية، دوربان، جنوب أفريقيا، الندوة 3–4، المعقودة في 19–23 سبتمبر/ أيلول 2005.
- "حماية وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي للأشخاص المصابين بمرض الإيدز والأيتام في ليسوتو وملاوي. عرض تم إلقاؤه في اليوم العالمي للإيدز، الفاو، روما، 1 ديسمبر/ كانون الأول 2006.
- الاستراتيجيات القائمة على الأغذية أساسية لمكافحة فقر الدم بسبب نقص الحديد. وجهة نظر في " التغذية"، ديسمبر/ كانون الأول 2005.
- "النهج القائمة على الأغذية لمكافحة نقص الحديد" البصر والحياة، الفصل 20، يناير/ كانون الثاني 2007.
- إغناء الأغذية بالمغذيات الدقيقة وتلبية الاحتياجات التغذوية من المغذيات الدقيقة: دور وموقف المنظمة. مساهمة في حلقة العمل التقنية الثانية بشأن إغناء دقيق القمح "توصيات عملية للتطبيق على المستوى القطري"، أطلانتا، جورجيا، الولايات المتحدة، 30 مارس/آذار إلى 3 أبريل/نيسان 2008.
- إعداد منشور " أثر تغير المناخ والطاقة الحيوية على التغذية" من أجل المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية، روما، يونيو/حزيران 2008.
- "مزيد من التكنولوجيا والسلامة والجودة– ونقص في الجوع. بدءا من بعد الحصاد في البلدان الصاعدة إلى الاستهلاك" في فييراميلانو، 25 مارس/ آذار 2009.
- ورقة عن "تضييق الفجوة في التغذية: الاستثمار في الزراعة لتحسين التنوع الغذائي" (مسودة للعمل، 14 يناير/كانون الثاني 2010).
- الاجتماع الجانبي الرفيع المستوى بشأن الارتقاء بمستوى التغذية. اجتماعات الربيع للبنك الدولي/ صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، في 24 أبريل/نيسان 2010.
- بيان منظمة الأغذية والزراعة بشأن جدول الأعمال العالمي للمجلس حول الاقتراح في مجال التغذية المتعلق بشن مبادرة عالمية لإعادة تصميم الأغذية والزراعة والتغذية. مؤتمر القمة العالمي المعني بإعادة التصميم والمنتدى الاقتصادي العالمي، في الدوحة بقطر، في 31 مايو/آيار 2010.
- الفصل 4 "الأمن الغذائي والتغذوي المستدام"، من التقرير السادس لحالة التغذية في العالم، اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية.
- " ضمان الحصول على الغذاء والتغذية في أقل البلدان نموا" في الاجتماع التمهيدي للمؤتمر الذي نظمته الفاو تحضيرا لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، " تعزيز الأمن الغذائي من خلال التنمية الزراعية والحصول على الأغذية والتغذية"، بمقر الأمم المتحدة، نيويورك، ديسمبر/ كانون الأول 2010.
- تنظيم حدث جانبي عن التغذية في مؤتمر المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، بالي، مارس/ آذار 2011.
- تنظيم ندوة دولية حول النهج القائمة على الأغذية لتحسين النظم الغذائية ورفع مستويات التغذية– إقرار ضرورة توثيق النتائج القائمة على الأدلة التي تبرهن بوضوح على فوائد النهج القائمة على الأغذية، روما، ديسمبر/ كانون الأول 2010.

أنشطة الدعوة على المستوى الإقليمي في أوروبا

- اجتماع الخبراء المعني بعدم المساواة والبدانة، لندن، ديسمبر/كانون الأول 2005
- المساهمة في تحضير المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية للمؤتمر الأوروبي الوزاري لمقاومة البدانة، اسطنبول، نوفمبر/ تشرين الثاني 2006
- المشاركة في تنظيم واستضافة المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية للمشاورة الأوروبية "كيف يمكن للسياسات الزراعية والتجارية أن تسهم في نظام غذائي صحي؟" في روما، مايو/ آيار 2006
- عرض عن "ربط الزراعة بالصحة العامة: توحيد القوى لمكافحة سوء التغذية" تم إلقاؤه في اجتماع منظمة الصحة العالمية للنظراء في مجال السلامة التغذوية والغذائية في خطة العمل الأوروبية الثانية المتعلقة بالسياسات الغذائية والتغذوية، المعقود في باريس، يونيو/ حزيران 2007
- عرض عن " تعزيز نظم غذائية مأمونة وصحية في أوروبا: ما هو دور الزراعة؟" تم إلقاؤه في مؤتمر التغذية الأوروبي العاشر، باريس، يوليو/ تموز 2007

أنشطة الدعوة على المستوى الإقليمي في أفريقيا

- عرض عن " تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: دور ومنظور منظمة الأغذية والزراعة، الاجتماع التنسيقي التقني المشترك بين مصرف التنمية الأفريقي/ الفاو، في تونس، فبراير/ شباط 2005
- مساهمات في إعلان قمة أبوجا للأمن الغذائي، ديسمبر/ كانون الأول 2006
- مساهمات في اجتماع برازافيل عن الاستراتيجية الأفريقية الإقليمية المنقحة بشأن التغذية للفترة 2005–2015 والتي توصي باستخدام الاستراتيجية المنقحة كدليل لإعداد وتنفيذ خطط العمل القطرية في مجال التغذية
- عرض عن "الأمن الغذائي وسبل العيش المستدامة: شرط أساسي لتحسين التغذية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" تم إلقاؤه في حلقة العمل المعنية بسياسات الدعوة على المستوى الإقليمي، والمشتركة بين منظمة الصحة لدول غرب أفريقيا/ المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي المعقودة في واغادوغو، سبتمبر/ أيلول 2007
- تقديم المساعدة التقنية إلى المنتدى الحادي عشر للتغذية للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا "الأمن الغذائي والتغذوي في غرب أفريقيا: الفرص والتحديات"، فريتاون، سبتمبر/ أيلول 2008
- حضور اجتماعين نظمتهما مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا لفرقة العمل الأفريقية، التي نشطت من جديد، والمعنية بالتنمية الغذائية والتغذوية في أفريقيا، وهي آلية التنسيق الوحيدة المشتركة بين الوكالات المعنية بقضايا تنمية التغذية في أفريقيا، وعقد الاجتماع الأول في فبراير/شباط 2009 والثاني في نوفمبر/تشرين الثاني 2009.
- تنظيم حلقة العمل الإقليمية الفرعية للجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا عن "زيادة القدرات القطرية للحد من الجوع وسوء التغذية"، كيب تاون، جنوب أفريقيا، 11–14 نوفمبر/تشرين الثاني 2008، بالتعاون مع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا من أجل مساعدة البلدان على ترجمة الاستراتيجية الأفريقية الإقليمية للتغذية إلى إجراءات وطنية.
- عرض عن "تسخير الاستثمارات في الأمن الغذائي لتحسين التغذية" في منتدى التغذية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، غراند بسام، سبتمبر/أيلول 2010
- تقديم ورقة في الندوة الإقليمية الفرعية عن الإجراءات البرنامجية لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية (على الصعيد العالمي) الذي عقد في أديس أبابا، مارس/آذار 2011.
- عرض بعنوان " من الأمن الغذائي إلى الأمن الغذائي والتغذوي– ما الفرق؟" تم إلقاؤه في ندوة دولية، نيامي، مارس/ آذار 2011.

أنشطة الدعوة على المستوى الإقليمي في آسيا

- مساهمة التغذية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. شعبة الأغذية وحماية المستهلك في الفاو. الاجتماع العلمي الإقليمي التاسع لجنوب شرق آسيا للرابطة الدولية لعلم الأوبئة، دكا، بنغلاديش، 9–12 فبراير/ آذار 2008.

أنشطة الدعوة على المستوى الإقليمي في أمريكا اللاتينية

- مبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هي مبادرة اتخذتها بلدان المنطقة للحد من سوء التغذية بحلول عام 2025. ويستضيف المكتب الإقليمي للفاو الأمانة الفنية للمبادرة. وتسعى المبادرة إلى: (1) زيادة التوعية بالجوع والحق في الغذاء؛ (2) وتعزيز القدرات الوطنية لتنفيذ السياسات العامة والبرامج التي تهدف إلى القضاء على الجوع؛ (3) وتعزيز رصد الأمن الغذائي والتغذوي.
- تنظيم الندوة الإقليمية عن " تحليل وتعزيز برامج الأمن الغذائي والتغذوي" كجزء من المؤتمر الخامس عشر لجمعية التغذية لأمريكا اللاتينية، سانتياغو، نوفمبر/ تشرين الثاني 2009.
- المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للفاو، نظرة شاملة على الأمن الغذائي والتغذوي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
- انضمت الفاو إلى تحالف البلدان الأمريكية من أجل التغذية والتنمية (مبادرة إقليمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة) في عام 2010.

5- النتائج الرئيسية

135- **التحديات العالمية والإقليمية** التي تؤثر على التغذية، وبخاصة في العالم النامي، كبيرة ومتزايدة، ولا مجال للتهاون، ويلزم بناء فهم جيد لمجموعة من العوامل (إنتاج الوقود الحيوي، والتوسع في نظم الزراعة التجارية، وتغير المناخ، والتوسع الحضري، وغيرها)، التي تسهم في استمرار نقص التغذية والزيادة في حالات الإفراط في التغذية.

136- وقد أدت الأبعاد المتعددة القطاعات للتغذية، وضرورة التصدي لها عن طريق حلول مباشرة وأطول أجلا ومستدامة، وتعدد الجهات الفاعلة المعنية، إلى تصعيب تحقيق تقارب في وجهات النظر بشكل خاص من خلال **هيكل التغذية الدولي**. ومع ذلك، فلم تنجح اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية في تحقيق ما يكفي من التنسيق بين الجهات الفاعلة للأمم المتحدة (الذي تعيَّن على الفاو، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية تحمل مسؤوليته بشكل مباشر) وينبغي بذل جهد أكثر من ذلك بكثير لتوليد معلومات عن التغذية وتحليلها، وتحديد الثغرات، والدعوة للاستثمارات والمساهمات في المجالات الرئيسية. وكجزء من هذا التنسيق ينبغي للفاو أن تدعو من خلال دورها القيادي في اللجنة الدائمة إلى تحديد أدوار وكالات الأمم المتحدة والاتفاق عليها، وكذلك الفرص المتاحة للتعاون وتقاسم المسؤوليات فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية في جميع السياقات. وينبغي أن تكون هذه هي المجالات الرئيسية التي تجري مراجعتها أثناء عملية إصلاح اللجنة الدائمة.

137- وفي هذا الصدد، يمكن لحركة خريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية أن تفعل الكثير لإكمال عمل اللجنة الدائمة. ويمكن لكلتيهما أن تدعما بعضهما بشكل متبادل، لكن خريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية هي التي ستحدث فرقا على أرض الواقع حيث "تشارك" الحكومات في المبادرة، وتدفع العملية. وتأرجُح الفاو إزاء حركة خريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية حتى الآن (على مستوى الإدارة العليا) لا يساعد هذه المبادرة الدولية، ويعكس إلى حد كبير عدم ثقة المنظمة إزاء ما يمكن أن تساهم به في مجال التغذية من منظور قائم على الزراعة والأغذية. وبالمثل، لم تكن الفاو استباقية أو ثابتة في نهجها إزاء الجهود المتجددة لمكافحة الجوع بين الأطفال، ولم تكن مؤثرة في تحديد المكان المناسب لهذه الآلية في سياق التغذية.

138- وبرزت مساهمة الفاو من خلال جهودها في الأشهر الأخيرة في إفساح المجال للتغذية داخل لجنة الأمن الغذائي العالمي، وفي قيادتها لعملية إصلاح اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية للمحافظة على قدر من مصداقيتها في هذا المنتدى وعلى أهميتها بالنسبة للمبادرات الدولية الأخرى بشأن التغذية. بيد أن التحرك الأخير للفاو/ منظمة الصحة العالمية لتحديد موعد المؤتمر الدولي المعني بالتغذية في عام 2012 يعد في الحقيقة سابقا لأوانه، إلى أن تتجلى بشكل واضح أهميته بالنسبة لمبادرات مهمة أخرى مثل حركة خريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية واللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية "بعد إصلاحها". فالمؤتمر الدولي المعني بالتغذية لن تكون له قيمة ما لم يكن شاملا لجهات الأمم المتحدة الفاعلة الأخرى والشركاء في التنمية. وفي الوقت الحالي، يسود اهتمام بين الشركاء في التنمية بتحسين تحليل أسباب سوء التغذية، وفهم سبل التصدي لسوء التغذية بطريقة مستدامة، واتخاذ إجراءات عملية على أرض الواقع، يفوق الاهتمام بالنقاش الدولي الذي يفتقر إلى هذه المقومات المحددة.

139- وقد كان فهم **الفاو** نفسها **وموقفها من التغذية** غير واضح للغاية لسنوات عديدة، ويبدو أنه كان أكثر تأثرا بالأفراد منه باستراتيجية أو رؤية مشتركة. ويفند بشكل مستمر الافتراض القائل بأن زيادة الإنتاج الزراعي سيتصدى للجوع وسوء التغذية وذلك على جميع المستويات خارج المنظمة. ويتعين على المنظمة الآن الاضطلاع بدور قيادي أقوى وتوضيح كيف يمكن أن تساهم النهج القائمة على الزراعة والأغذية في التصدي للجوع وسوء التغذية، على أن تأخذ في الحسبان العبء الثنائي لنقص التغذية والإفراط في التغذية. وعلاوة على ذلك، يتعين على المنظمة أن تبدي قدرا أكبر من المرونة والقدرة على التكيف مع السياق العالمي المتغير، وأن تصبح طرفا أفضل معرفةً ومصداقية وتأثيرا بكثير في المناقشات الدائرة عن التنمية الدولية المتعلقة بالتغذية.

140- وينبغي أن يكون دور المنظمة هو توليد وجمع الأدلة عن كيف يمكن لتحسين الممارسات الغذائية والزراعية أن يقلل الفقر والجوع وسوء التغذية، والدعوة إلى زيادة الاستثمار في هذه المجالات لا سيما حيثما يسود الجوع ونقص التغذية بشكل مستمر. وينبغي للفاو أن تكون المنظمة الرائدة في صياغة المعلومات وتوجيه الاستجابة في تعاون وثيق مع الحكومات وشركاء التنمية الآخرين. ولكن نظرا لمحدودية مواردها، فسيتعين على المنظمة أن تنحو منحى أكثر استراتيجية في نهجها.

جيم - تركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات والمشورة العلمية

1 - النواتج الرئيسية في الفترة 2004-2010

141- تم إنتاج ما يزيد على مائة من النواتج المعيارية أثناء هذه الفترة وجرى تقييمها. ومن بينها المنشور الذي يعد داخل المنظمة ويصدر كل شهرين عن تركيبة الأغذية وتحليلها. وشملت النواتج أيضا مشاورات خبراء المنظمة بشأن: (1) الطاقة الغذائية؛ (2) ونوعية البروتين؛ ومشاورات الخبراء المشتركة بين الفاو/ منظمة الصحة العالمية بشأن: (3) الاحتياجات من الفيتامينات والمعادن في التغذية البشرية؛ (4) واحتياجات البشر من الطاقة؛ (5) والكربوهيدرات في التغذية البشرية؛ (6) والدهون والأحماض الدهنية في التغذية البشرية؛ ومشاورات الخبراء المشتركة بين الفاو/ منظمة الصحة العالمية/ جامعة الأمم المتحدة بشأن: (7) مواءمة الاحتياجات من المغذيات؛ والمشاورات المشتركة بين الفاو/ المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي بشأن: (8) مؤشرات التغذية التي وضعتها المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي والتي تم نشر تقارير ووقائع بشأنها. وقد عُقد أيضا اجتماع للخبراء حول المستويات العليا المسموح بها للفيتامينات والمعادن المحددة وفقا لمبادئ الدستور الغذائي لتقييم المخاطر في عام 2005، وعقدت مشاورة للخبراء حول مخاطر وفوائد استهلاك الأسماك في أوائل عام 2010.

142- وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم إنتاج ما مجموعه 54 مقالا ومنشورا وتقريرا علميا، شملت تحديثا لمنشور عن تركيبة الأحماض الأمينية في الأغذية؛ والاحتياجات من المغذيات البشرية الأساسية والتنوع الغذائي في النظم الإيكولوجية المائية القائمة على الأرز؛ وتنسيق النهج لوضع المعايير التغذوية القائمة على المغذيات؛ والنظم الغذائية للشعوب الأصلية؛ والتنوع البيولوجي والنظم الغذائية المستدامة للأغذية والتغذية؛ والمواقف المتعلقة بالقيمة الحرارية للألياف الغذائية. وقد تم إنتاج العديد من هذه المنشورات بالتعاون مع منظمات أخرى.

143- وكجزء من المشورة العلمية، ساهمت المنظمة في مجموعة واسعة من الاجتماعات وحلقات العمل ودورات التدريب التي نظمت بالتعاون مع الشركاء، ومنهم الشبكة الأوروبية لموارد معلومات الأغذية، وجامعة الأمم المتحدة، ومؤسسات تدريب محلية. وكان من بينها اجتماعات منسقي مراكز البيانات الإقليمية التابعة للشبكة الدولية لنظم البيانات الخاصة بالأغذية (وهي شبكة عالمية من الخبراء في مجال تركيبة الأغذية)؛ و 19 دورة تدريبية دولية وإقليمية تتعلق بإنتاج واستخدام بيانات تركيبة الأغذية، وتقديم المساعدة لمراكز البيانات الإقليمية في تنفيذ وإدارة المعايير الدولية لقواعد بياناتهم عن تركيبة الأغذية؛ ووضع مؤشرات للتنوع البيولوجي. وخلال فترة التقييم، جرى أيضا بناء القدرات في مجال استخدام أدوات موحدة لمنهجية وإعداد دراسات استقصائية عن المتناول الغذائي في سياقات مختلفة. وعُقدت أيضا ندوة علمية دولية حول التنوع البيولوجي والنظم الغذائية المستدامة.

144- وفي عام 2010، أصدرت المنظمة منشورا بعنوان" تركيبة أغذية مختارة من غرب أفريقيا"، و" دليل دراسة تركيبة الأغذية"، و" قاعدة بيانات تركيبة الأغذية لمنظمة التنوع البيولوجي"، مما يساهم في تنمية القدرات العالمية في مجال تركيبة الأغذية.

2- الأهمية للبلدان الأعضاء والمنظمة

145- أشار الاستقصاء الذي أجراه التقييم لآراء أصحاب الشأن[31] إلى أن أكثر من 80 في المائة ممن ردوا على الاستقصاء يطلبون بيانات عن تركيبة الأغذية بينما يطلب 60 في المائة موارد عن الاحتياجات من المغذيات، وأن هذه البيانات والموارد تؤدي دورا في أنشطتهم البحثية والمتعلقة بالبرمجة. وأعرب جميع من ردوا تقريبا (96 في المائة) عن احتياجهم إلى جداول لتركيبة الأغذية، وإلى جداول محسنة على وجه الخصوص، مما يؤكد أهمية هذا العمل. وأُعتبر دور المنظمة في مواءمة بروتوكولات لتوليد البيانات وتوفير التدريب مهما. وبينما أُجري الاستقصاء فقط للمستعملين الأساسيين بدلا من المستعملين النهائيين، فقد أكدت بعثة التقييم إلى آسيا هذه النتائج إلى حد ما. وعلم الفريق أن جدول تركيبة الأغذية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا كان في طور التحديث، ويقوم بلدان إثنان من البلدان التي زارها الفريق (بنغلاديش وتايلند) بتحديث جداولهما لتركيبة الأغذية. أما في البلدين الآخرين اللذين زارهما الفريق (كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) وليس لديهما جداول لتركيبة الأغذية، فقد حدد أصحاب الشأن ذلك الأمر باعتباره ضرورة ودورا للمنظمة. وأُعتبر دور المنظمة في مواءمة بروتوكولات توليد البيانات وتوفير التدريب مهما.

[31]. من بين أصحاب الشأن الذين ردوا على الاستقصاء: فريق المهمات المشترك بين الشبكة الدولية لنظم البيانات الخاصة بالأغذية/الإتحاد الدولي لعلوم التغذية، وهيئة تحرير مجلة تركيبة الأغذية، والمجلس الاستشاري للمؤتمر الدولي لقاعدة بيانات الأغذية، ومراكز الاتصال المتعلقة بالدستور الغذائي (في مختلف البلدان) والشبكة الدولية لنظم البيانات الخاصة بالأغذية (وهي شبكة من خبراء التغذية وعلماء تركيبة الأغذية).

146- وتلزم معلومات تركيبة الأغذية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية لاستخلاص الفروق في توافر المغذيات في أغذية محددة وفي إمدادات الأغذية. وتقوم المنظمة بدور مهم في ترجمة الأغذية إلى مغذيات وفي دعم العمل على تحديد الاحتياجات من المغذيات (على المستويين الدولي والقطري). وبمجرد استعراض جميع الأدلة، تُترجم الاحتياجات من المغذيات الموصى بها إلى توجيهات تغذوية قطرية محددة وتُربط بالسياسات الزراعية لضمان إنتاج كميات كافية من الأغذية الموصى بها. وينبع الطلب على تحديث الاحتياجات من المغذيات من البلدان الأعضاء من خلال هيئة الدستور الغذائي، واجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالتغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة، أو الأدلة التي توفرها العلوم الحديثة من خلال مشاورات الخبراء. وخلال فترة التقييم، تحول محور التركيز العالمي على التغذية إلى الأغذية المحلية ومساهمتها المحتملة في معالجة نقص المغذيات فضلا عن التنوع البيولوجي. ولذلك بدأت المنظمة منذ عام 2007 في إبراز أهمية التنوع البيولوجي.

147- وتستخدم الحكومات البيانات المتعلقة بتركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات من أجل: (1) تخطيط وتقييم ورصد مدى كفاية النظام الغذائي على المستوى الوطني من خلال حساب مدى توافر الأغذية والمغذيات؛ (2) ووضع توجيهات غذائية تتعلق ببلدان بعينها؛ (3) وتخطيط وتنفيذ برامج التدخلات الصحية والتغذوية الوطنية؛ (4) ووضع مبادئ توجيهية لصياغة قواعد تنظيمية للأغذية؛ (5) وإجراء دراسات عن سلامة الأغذية. وتوفر هذه البيانات معلومات تشمل المقررات الغذائية اليومية، والقيمة المرجعية للمغذيات لتوسيم الأغذية، وبيان بالمحتوى من المغذيات (مثلا، هيئة الدستور الغذائي والهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية). وعلاوة على ذلك، تستخدمها منظمات إنسانية لتحديد الاحتياجات من حصص الإعاشة، وتُستخدم بشكل أعم في مجال الصحة العامة وتثقيف المستهلكين.

148- وتساهم الأنشطة المتصلة بتركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات داخل المنظمة في رصد مدى توافر الأغذية والمغذيات من خلال: (1) *موازين الأغذية* التي تحدد مدى توافر الحبوب الغذائية للاستهلاك حسب البلد؛ (2) *والدراسات الاستقصائية* بشأن نفقات الأسر المعيشية التي تحول نفقات الأغذية/ المشتريات إلى بيانات عن توافر المغذيات، حتى يمكن إجراء مقارنات عن الحصول على الأغذية والمغذيات بين السكان حسب فئات الدخل أو مقاييس أخرى تتعلق بالأسر على مدى الوقت؛ (3) *مسوح عن النظم الغذائية* حيث يستلزم تحويل البيانات المتعلقة باستهلاك الأغذية إلى بيانات عن المتناول الغذائي توافر بيانات عن تركيبة الأغذية؛ (4) *وموجزات قطرية عن التغذية*. وللاستفادة من هذه الصلة، يتقاسم الموظفون موقعا واحدا ضمن فريق واحد في شعبة التغذية وحماية المستهلك، هو مجموعة تقييم التغذية والاحتياجات من المغذيات.

149- وينبغي أن تجاوز مساهمة معلومات تركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات مجرد القيم الحرارية للأغذية المدرجة في قاعدة البيانات الإحصائية للفاو والتي تساهم بدورها في إعداد مؤشر المنظمة للتغذية، وحالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم، والموجزات القطرية عن التغذية التي تعدها المنظمة. لكن هذا لم يكن فعالا في السنوات الأخيرة نظرا لضعف التعاون التقني بين شعبة التغذية وحماية المستهلك وشعبة الإحصاء. وستجري مناقشة هذا بمزيد من التفصيل في الفصل المقبل من هذا التقرير الذي يتناول الإحصاءات ونظم المعلومات والتقييمات. ونظرا لعدم إقامة هذه الصلة التقنية، فقد ظلت مساهمة المشورة العلمية من هذا القبيل على مستوى السياسات محدودة للغاية.

3- فعالية المشورة العلمية التي تقدمها المنظمة

150- لم يجر في كثير من الحالات تحديث جداول تركيبة الأغذية التي تم تجميعها للأقاليم في مختلف أنحاء العالم لمدة وصلت إلى 60 عاما. وبالتالي، فإن البيانات غير كافية (لا سيما على المستوى القطري) وفي بعض الحالات عتيقة (نظرا لاستحداث بذور جديدة وهجينة) وليست في سياقها بما فيه الكفاية (بما في ذلك الأغذية المحلية) بحيث تسهم بفعالية في المجالات البرنامجية التي أبرِزَت في الفصل السابق. وثمة حاجة ماسة للتحديث، وخصوصا في أفريقيا، حيث لا تتوافر إلا موارد محدودة في البلدان لتحقيق هذا. وعلاوة على ذلك، من المسلم به أنه تلزم مزيد من التحديثات الأكثر انتظاما فيما يتعلق بالاحتياجات من المغذيات وفقا لما طلبته البلدان الأعضاء من خلال هيئة الدستور الغذائي في عام 2010 لتحديث كل الاحتياجات من المعادن والفيتامينات لأغراض التوسيم. وفي الوقت الراهن، لا يمكن للقدرة المتاحة للمنظمة تلبية الطلب الحالي للحصول على معلومات محدثة وجديدة.

151- ويهتدي نظام مشاورات الخبراء المعنيين بالاحتياجات من المغذيات في عمله بتوجيهات منظمة الصحة العالمية/ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة منذ عام 1949[32]. وتتولى منظمة الصحة العالمية الدور الرئيسي فيما يتعلق بالصحة البشرية بينما تساهم الفاو بمنظور يقوم على الأغذية والزراعة. وتجرى هذه المشاورات بناء على طلب البلدان الأعضاء من خلال هيئة الدستور الغذائي، أو حسب الحاجة عندما تتوافر أدلة علمية مهمة جديدة. وتقارير المشاورات، مع المنظمات الشريكة أيضا، المعقودة على المستوى العالمي تُعتمد في جميع البلدان تقريبا كقاعدة مرجعية تستنير بها التشريعات في أغراض التوسيم. وقد وضعت مبادئ توجيهية منهجية [33] لدعم العملية. وخلال هذه المشاورات يُدعى الخبراء، كل في مجاله، للتناقش والتوصل إلى إجماع عالمي بشأن موضوع محدد. وحتى عام 2010، كانت منظمة الصحة العالمية والفاو تقترحان بشكل مشترك أسماء الخبراء، لكن منظمة الصحة العالمية استحدثت مبادئ توجيهية جديدة تتعلق بإجراءات الاختيار، لا توافق عليها الفاو. ويلزم حل عاجل لهذه المسألة نظرا لأهمية الشراكة التقنية في هذا المجال. ومع ذلك، فحيث أن الاحتياجات من المغذيات هي أساسا دالة لكل من العمر الفسيولوجي والحالة الصحية للفرد، فيرى التقييم أن منظمة الصحة العالمية ينبغي أن تضطلع تدريجيا بدور قيادي في الأجل الطويل، بالتعاون التقني الاسمي للفاو التي ما تزال معرفتها المتعلقة بموارد الأغذية اللازمة لتلبية الاحتياجات من المغذيات للفرد تشكل عنصرا أساسيا في النقاش.

152- ولا تستغل المنظمة ميزتها النسبية المكتسبة من خلال معرفتها لتركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات في برامجها الميدانية. ويؤكد استقصاء مستقل أجراه التقييم لآراء موظفي الفاو أن الجماعة داخل شعبة التغذية وحماية المستهلك، التي ليس لهم بها إلا أقل قدر من الاتصال، هي تلك التي تعمل في مجال المشورة العلمية. كما أن كثيرا من المشاريع أو البرامج الموضوعة من منظور الاقتصاد الزراعي لا تنظر في الحالة الصحية للسكان، والمحتوى التغذوي

---

[32]. تقرير الدورة الأولى للجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية المعنية بالتغذية، جنيف، 24-28 أكتوبر/تشرين الأول 1949.

[33]. إطار تقديم المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية والتغذية لمنظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية، روما، 2007 ISBN 978-92-5-105807-7.

للأغذية المحلية، والاحتياجات من المغذيات المحددة لفئات السكان. ومع ذلك فقد تم توثيق أهمية استخدام بيانات تركيبة المغذيات الكلية والدقيقة لاختيار الأغذية التي يتعين الترويج لها من خلال برامج فلاحة الحدائق المنزلية والبرامج الزراعية. ويمكن لهذا أن يؤدي دورا هاما من حيث تخفيف نقص المغذيات الدقيقة مثل فيتامين ألف. وهناك أدلة واضحة على أن النهج القائمة على الأغذية التي تشجع التنويع التغذوي وتشمل إنتاج المحاصيل الغنية بفيتامين باء- كاروتين كالخضروات الورقية الخضراء والبطاطا الحلوة ذات اللب البرتقالي قد حسنت حالة فيتامين ألف بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 2–5 سنوات في جنوب أفريقيا.[34] وهناك أدلة أيضا على أن أغذية الشعوب الأصلية، التي يمكن أن تكون مستساغة بقدر أكبر للسكان المحليين، تنطوي على إمكانية كبيرة للتصدي لنقص المغذيات الدقيقة، إلا أنه لم يجر الترويج لها، ويرجع ذلك إلى حد ما إلى عدم توافر بيانات عن تركيبتها.[35] ويمكن للتنوع البيولوجي للأغذية أن يؤدي دورا رئيسيا في هذا الصدد لأن تركيبة المغذيات بين الأنواع/ الأصناف المستنبتة/ والسلالات من النوع نفسه يمكن أن تختلف بشكل ملحوظ.

153- وتشكل تركيبة الأغذية مجالا من مجالات الخبرة التقنية، يتضمن توفير مختبرات متخصصة وتدريبا يمكن أن ينتشرا من بلد إلى آخر على نحو أكثر فعالية بدعم من منظمة دولية لوضع المعايير وضمان الجودة وتوفير أموال البدء. وحيث أن الأقاليم والأقاليم الفرعية تستهلك أغذية مماثلة، فإن تحديد سبل لسد الثغرات في المعارف المتعلقة بالتركيبة التغذوية للأغذية على هذه المستويات تكون فعالة أكثر بكثير من حيث التكلفة. وخلصت البعثة التي زارت آسيا إلى أن الدور الذي تؤديه المنظمة في تقديم نواة مالية للبلدان التي لا تمتلك القدرة على تحليل الأغذية، حتى يمكنها تطوير مختبرات الأغذية، يعد دورا مهما. ويتم تيسير ذلك من خلال منسق الشبكة الدولية لنظم البيانات الخاصة بالأغذية أو عن طريق الاجتماعات المعقودة على المستوى الإقليمي/الإقليمي الفرعي.

154- وأوضح استقصاء آراء أصحاب الشأن الذي أجراه فريق التقييم أن أكثر من 54 في المائة من المجيبين أقروا بأن الفاو ساهمت في جودة بيانات تركيبة الأغذية، لكن الدعم الذي قدمته كان غير كاف في مجالات مثل تصنيف البيانات وتنظيمها وإدارتها وحفظها على المستوى الميداني. وشاركت المنظمة في أربع عشرة دورة تدريبية عن تركيبة الأغذية على الصعيد العالمي في الفترة من 2004–2010. وأشار نصف المجيبين إلى أنهم يعتبرون مساهمة المنظمة في بناء القدرات مهمة، لكنها غير كافية في الوقت الحالي.

155- وقد نما إلى علم بعثة التقييم أيضا، من خلال الزيارات القطرية التي قامت بها إلى أفريقيا وآسيا على وجه الخصوص، أن موظفي مشاريع المنظمة المسؤولين عن تنفيذ التدخلات المتعلقة بالتغذية تلزمهم بيانات مناسبة عن تركيبة الأغذية، وليس لديهم معلومات عن المصدر الذي يمكنهم الحصول منه على هذه المعلومات. ومن الواضح جدا أن هذا العمل لا صلة له ببساطة بكثير من المكاتب القطرية للمنظمة، بل والأهم بالموظفين على أرض الواقع (ومنهم أخصائيو التغذية خارج المنظمة) الذين يلتمسون إشارات مرجعية إلى هذه المعلومات، حيث يشكل هذا العمل أساسا لوضع المبادئ التوجيهية للنظم الغذائية والاحتياجات من الطاقة والترويج لأغذية الشعوب الأصلية.[36]

---

[34]. Faber et al. 2002. American Journal of Clinical Nutrition 76:1048-54.

[35]. Engelberger et al. 2006. International Journal of Food Science & Nutrition, 57(5-6): 399-418.

[36]. كان هذا واضحا في كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وموزامبيق، حيث كانت جداول تركيبة الأغذية غير متوفرة أو عتيقة.

156- ويرى التقييم أن تطوير القدرات على المستويين الإقليمي والقطري أمر حاسم بالنسبة لإعداد ومراجعة جداول تركيبة الأغذية في المستقبل. والمنظمة في وضع جيد يمكنها من وضع المعايير وضمان الجودة وبناء القدرات عند اللزوم. وقد قدمت المنظمة على سبيل المثال المساعدة التقنية وساهمت في بناء القدرات في وضع وإدارة الجداول القطرية لتركيبة الأغذية التي تنفذ بالتعاون مع شبكة أمريكا اللاتينية لنظم بيانات الأغذية. وبالمثل، ففي الاجتماع الأخير الذي عقد تحت رعاية الفاو عن تركيبة الأغذية من أجل بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، أعرب عن رغبة في إعداد بيانات عن تركيبة الأغذية على المستوى الإقليمي الفرعي وإقامة صلات بين البلدان التي لديها قدرات أكبر مثل الهند. وينبغي للفاو أن تقوم بدور تيسيري أقوى يربط البلدان بالمنسقين الإقليميين للشبكة الدولية لنظم البيانات الخاصة بالأغذية ويحدد الأماكن التي يمكن بناء القدرات المناسبة فيها.

4- الظهور والنشر والاستخدام

157- نظرا لأنه لم تجر مراجعة جداول تركيبة الأغذية على مدى عدة عقود في بعض البلدان، فلا يحظى دور المنظمة في دعم توافر بيانات تركيبة الأغذية باعتراف واسع، إلا أنه يوجد الآن طلب هائل على مراجعة البيانات الحالية وإدماج الأغذية المحلية.

158- واُعتمدت على نطاق عالمي الاحتياجات من المغذيات التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية وتستخدم في جميع البلدان تقريبا بصفتها موردا مهما، وفي بعض الحالات كيُفت الاحتياجات الدولية لتتلائم مع السياق. وأصبحت المشورة العلمية بشأن الاحتياجات من المغذيات المعيار الدولي الذي تعتمده البلدان الأعضاء. ومع ذلك، فإن نشاط المنظمة فيما يتعلق بالاحتياجات من المغذيات ليس ظاهرا بما فيه الكفاية، ومن ثم فهو لا يحظى بتقدير كبير. ووجدت بعثتا التقييم إلى كل من أفريقيا وآسيا أن أصحاب الشأن في مجال التغذية قد دهشوا عندما علموا أن الفاو تشارك في بحوث تقنية من هذا القبيل عن التغذية.

159- وأشار حوالي ثلث المجيبين على استقصاء آراء أصحاب الشأن إلى أنهم يستخدمون الموارد التي أعدتها المنظمة عن تركيبة الأغذية، إلا إنهم يصادفون مشاكل فيما يتعلق بتوافر وتحديث هذه الموارد. ويتم بصفة عامة الوصول إلى هذه الموارد إلكترونيا أو عن طريق مجلة تركيبة الأغذية وتحليلها (أو غيرها من المنشورات)، والشبكة الدولية لنظم البيانات الخاصة بالأغذية. وتعتبر بيانات وزارة الزراعة الأمريكية أوسع بكثير (بيانات تركيبة الأغذية، وعوامل الاستبقاء والتوافر الحيوي للمغذيات)، والوصول إليها وفهمها أيسر، ولكنها موجهة نحو أصناف الأغذية الغربية، في حين تتيح الفاو اتجاها عالميا. أما الشبكة الأوروبية لموارد معلومات التغذية فهي أشمل، وتتوافر لديها حاليا روابط تتيح الوصول إليها على شبكة الإنترنت، ومعلومات عن طرق التحليل، وتُقدِم برامج تمنح شهادات للكفاءة، وتُتيح تقييم الجودة، وتبادل البيانات والمساعدة التقنية، وبهذه الطريقة فإنها تعتبر مكملة لعمل المنظمة.

160- وفي محاولة لإدماج البيانات المتاحة على المستوى القطري، أنشأت المنظمة أداة على شبكة الإنترنت لتجميع جداول تركيبة الأغذية. وهي متوافرة على موقع الشبكة الدولية لنظم البيانات الخاصة بالأغذية الخاص بالفاو، ويمكن لأي شخص أن يسهم فيها. وتستلزم أدوات تركيبة الأغذية الموجودة على شبكة الإنترنت تحديثا مستمرا ودعما من خلال أنشطة التدريب.

5- النتائج الرئيسية

161- يوفر توليد معلومات دقيقة وموثوق بها لتركيبة الأغذية والمغذيات والمتناول من الطاقة الغذائية وتحليل هذه المعلومات، عناصر علمية أساسية لازمة لتقييمات الأمن الغذائي والتغذوي (بما في ذلك مؤشر نقص التغذية المطبق عالميا الذي له أهمية حاسمة). وتتمثل الميزة النسبية للمنظمة في تركيزها على تركيبة الأغذية وآثار جودة النظم الغذائية على صحة الإنسان (خاصة زيادة أهمية الإفراط في كمية المتناول من الطاقة الغذائية والبدانة على جدول أعمال التغذية). وتقع إلى حد كبير الاحتياجات البشرية من المغذيات ضمن ولاية منظمة الصحة العالمية لأنها تتعلق ببلوغ المستوى الصحي الأمثل. والتعاون التقني الوثيق في المجالين العلميين بين المنظمتين أمر بالغ الأهمية، لكن فريق التقييم يرى أن تولي الفاو دور الريادة في المشاورات المتعلقة بالاحتياجات من المغذيات يشكل استخداما غير ملائم للموارد الشحيحة.

162- وكان تقديم إرشادات بشأن النظام الغذائي القائم على الأغذية جزءا من نطاق عمل الفاو على مدى سنوات، ويمثل مجالا حاسما في جميع المناطق نظرا للتغيرات التي حدثت في إمدادات الأغذية وارتفاع معدلات نقص التغذية وبزوغ المسائل المتعلقة بالبدانة وزيادة الوزن والأمراض المزمنة. وتعتبر المعلومات المتعلقة بتركيبة الأغذية وتحليلها أساسية لوضع المبادئ التوجيهية بشأن التغذية، التي تستنير بها التدخلات المتعلقة بالتغذية تحديدا والتنمية التي تركز على التغذية[37]، والتي تتولى وضعها الفاو ومنظمة الصحة العالمية والحكومات أو غيرها من الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي.

163- ومن الواضح أن أهداف فترة السنتين المحددة لعمل الفاو في مجال تركيبة الأغذية تتقرر بقدر أكبر وفقا للدستور الغذائي وجدول أعمال سلامة الأغذية أكثر مما تتقرر وفقا لشواغل التغذية البشرية. وبالتالي، فإن العمل في مجال تركيبة الأغذية لا يحقق درجة الأهمية أو النفع للعناصر الأخرى للعمل الذي تقوم به المنظمة في مجال التغذية، التي تحظى بدعم من أخصائي التغذية من شعبة التغذية وحماية المستهلك، أو من المجتمع الدولي عموما، واهتماماتهم الرئيسية في مجال التغذية.

164- وينبغي للفاو أن تبلور فهما أفضل بكثير لماهية احتياجات المستعملين النهائيين وأين تكمن أعظم الاحتياجات وأن تُقيِّم أثر هذه المعلومات والبيانات في التصدي لسوء التغذية. وهذا يعني إعطاء الأولوية لتوجيه الاستثمارات المحدودة المتاحة إلى المجالات التي يمكن أن تُحدث فيها بيانات تركيبة الأغذية فرقا له وزنه، بدلا من أن تخدم مصالح أوساط علمية أضيق. وينبغي أن يستهدف بناء القدرات أيضا البلدان التي تكون فيها الاحتياجات على أمس ما تكون، وأن يعزز بشكل منهجي الشراكات على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي بين البلدان ذات البيئات الزراعية والعادات التغذوية المماثلة.

[37]. مصطلحات مستخدمة في النهج ذي الشقين في خريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية (سبتمبر/ أيلول 2010).

165- وينبغي للفاو أن تواصل القيام بدورها المعياري فيما يتعلق بوضع المعايير الدولية ومراقبة الجودة المتصلة بأدوات ومنهجية وبيانات تركيبة الأغذية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكفل المنظمة أن تصبح الأدوات والمعلومات عن تركيبة الأغذية المتاحة عبر شبكة الإنترنت جزءا من المستودع العالمي لبيانات الفاو لتبادلها ونشرها على نطاق أوسع.

دال- الإحصاءات ونظم المعلومات والتقييمات

1 - الإنجازات الرئيسية في الفترة 2004-2010

166- تحققت إنجازات مهمة في الآونة الأخيرة في إطار كل عنصر من هذه العناصر منذ عام 2004. ففيما يتعلق بالإحصاءات، أعاد أخصائيو التغذية في الفاو تأسيس علاقة عمل مع شعبة الإحصاء لتحسين تقديرات الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية والحد الأدنى من إمدادات الطاقة الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم يعملون مع شعبة الإحصاء لتحديد مجموعة من مؤشرات استهلاك الأغذية لإدماجها في الدراسات الاستقصائية التي تجريها الحكومات للأسر بصفة دورية (مثلا رصد ورقات استراتيجيات الحد من الفقر). ويُبذل عمل أيضا لإدماج إجراءات التنوع التغذوي والتحقق منها (دليل التنوع التغذوي) في التقييمات الجارية للأمن الغذائي التي تجريها الحكومات بدعم من المنظمة. وأخيرا، تولت شعبة التغذية وحماية المستهلك دور المدافع القوي عن إدماج التغذية في استراتيجية المنظمة لنظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية.

2- الأهمية بالنسبة للمنظمة والمستعملين الآخرين

التغذية في الإحصاءات

167- حدد المجيبون على الاستقصاء، الذي أجراه التقييم لآراء البلدان الأعضاء، عمل الفاو في مجال الإحصاءات ونظم المعلومات والسياسات والاستراتيجيات بصفته أهم الأعمال. والمنظمة هي الرائد العالمي لجمع ونشر إحصاءات الزراعة والأغذية والتغذية، ومازال عملها بالغ الأهمية. وتستخدم إحصاءات المنظمة وقواعد بياناتها بدرجة كبيرة داخليا لإنتاج منشورات عن "حالة --" (مثلا حالة انعدام الأمن الغذائي، ونشرة حالة الأغذية والزراعة، وحالة الغابات في العالم)، وخرائط الجوع، وموجزات التغذية القطرية، وتحليلات الأمن الغذائي، وإسقاطات الإنذار المبكر. ووفقا لأصحاب الشأن الخارجيين، يُستشهد بإحصاءات المنظمة على نطاق واسع، ويستخدمها الأكاديميون والباحثون والاقتصاديون والمؤسسات والحكومات والقطاع الخاص في التحليلات العالمية.

168- وفي حين يعتبر عمل المنظمة في مجال الإحصاءات في غاية الأهمية، فيلزم أيضا أن يكون مرنا ويُحوِّل محور تركيزه بسرعة لكي يستجيب للاحتياجات المتغيرة للمستعملين من البيانات. ويحظى تاريخ المنظمة وعملها المستمر في مجالات التنوع التغذوي وجداول تركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات باعتراف بصفته هام للغاية في حساب نقص التغذية. وتشمل الاحتياجات الناشئة توسيع نطاق هذا الدور بحيث يشمل تحليل مزيد من الأغذية المحلية والمنتجات الغذائية. ووفقا لاستقصاء لآراء المستعملين، أجري كجزء من تقييم لدور المنظمة وعملها في مجال الإحصاءات (الفاو 2008)، اتفق المستعملون أيضا على وجود احتياج للحصول على مزيد من البيانات والمعلومات الحديثة المتصلة باستخدام الأغذية لإنتاج الوقود الحيوي والاحترار العالمي التي يمكن أن تؤثر على توافر الأغذية والحصول عليها، واستخدام الأراضي والمياه، وتسعير الأغذية، واستهلاك الأغذية/المتناول الغذائي على مستوى الأسرة.

نظم المعلومات

169- ما يزال دعم المنظمة لنظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية [38] مهما للغاية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية بالنسبة للأنشطة المتصلة بالأمن الغذائي والتغذوي، وذلك رغم أن معلومات التغذية لا تجمع بطريقة منهجية في كثير من هذه النظم. وتركز هذه النظم تقليديا على جمع معلومات عن توافر الأغذية والحصول عليها، ولا تركز على جمع معلومات عن التغذية. ولا يزال هذا الاتجاه يمثل النهج السائد المتبع في المنظمة.

170- وتعتبر وظائف بعض نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية "أكثر تطورا" وتحظى باستخدام أوسع من جانب أصحاب الشأن أكثر من غيرها، مما يوحي بأن الوظائف المختلفة لنظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية ليست على نفس القدر من الأهمية. وقد يعزى هذا جزئيا إلى نقص التحليلات أو التقييمات المقارنة للأولويات فيما يتعلق بدعم نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك الاحتياجات الجغرافية (أي البلدان أو الأقاليم) أو التقنية (أي دعم النظم الأساسية مقابل نظم الإنذار المبكر).

171- وهناك مثالان على نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية زارهما فريق التقييم على المستوى القطري يشملان وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية للصومال التي تديرها المنظمة، والأمانة الفنية للأمن الغذائي والتغذية في موزامبيق التي تتلقى بشكل معتاد مساعدات فنية من المنظمة (كلاهما ممولان من الاتحاد الأوروبي). وتجرى الاثنتان تقييمات موسمية منتظمة وتحللان المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية التي تستخدم على نطاق واسع لأغراض التخطيط في المجالين الإنساني والإنمائي على حد سواء. ولم تتلق الأمانة الفنية للأمن الغذائي والتغذية في موزامبيق مساعدات فنية وموارد في السنوات الأخيرة وأصبحت مهمشة إلى حد ما. ومن ناحية أخرى تتلقى حاليا وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية للصومال تمويلا من مانحين متعددين، وقد تأسست منذ فترة طويلة بوصفها المصدر الرئيسي لمعلومات الأمن الغذائي والتغذية لجميع الشركاء في التنمية والمؤسسات الحكومية في الصومال.

172- وتتجلى أيضا أهمية الأنشطة التي تقوم بها المنظمة في مجال نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية على مستوى التمويل الخارجي المقدم للعمل في وضع نظم المعلومات السالفة الذكر، مثل الدعم الذي تقدمه مؤسسة بيل وميلندا غيتس لإنشاء نظم للإحصاءات القطرية في سبعة عشر بلدا أفريقيا، والتمويل المستمر الذي تقدمه المجموعة الأوروبية للمرحلة الثالثة لاستخدام معلومات الأمن الغذائي في مجال العمل لدعم استعمال معلومات الأمن الغذائي والتغذية في اتخاذ القرارات والتخطيط للاستجابة، والتمويل المقدم من المجموعة الأوروبية لأعمال التصنيف المتكامل العالمي لمرحلة الأمن الغذائي (التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية).

[38]. تشمل الوظائف الرئيسية لنظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية بيانات خط الأساس، والإنذار المبكر، وتقييم الاحتياجات، ورصد الأمن الغذائي ورصد وتقييم أنشطة تعزيز الأمن الغذائي (مثلا برامج المعونة الغذائية في حالات الطوارئ، ومساعدات التنمية الزراعية، وتدخلات السوق، وشبكات الأمان الاجتماعي).

التقييمات

173- تحظى المنظمة باحترام كبير بين البلدان الأعضاء والمؤسسات الشريكة لما تقدمه من دعم للحكومات في مجال جمع بيانات موثوق بها على مستوى المحليات والمستوى القطري. ولكن لسوء الحظ، لم يدمج باستمرار العمل الذي تقوم به شعبة التغذية وحماية المستهلك المتعلق بقياسات تنوع النظم الغذائية في كل هذه التقييمات. وقد يتغير هذا الآن نظرا للترويج لمؤشر تنوع النظم الغذائية باعتباره مؤشرا لرصد الركيزة الثالثة من ركائز البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، مما يشجع البلدان في أفريقيا على رصد التنوع التغذوي على المستوى القطري.

174- ويتوقف تقديم مساهمات محايدة وشفافة في نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية على المشاركة المستمرة في عمليات التقييم والتحليل المشتركة مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية. ومع ذلك، فقد لاحظت العديد من التقييمات الأخيرة لعمل المنظمة في مجال التغذية نقصا عاما في إدماج اعتبارات التغذية في التقييمات، وضرورة تحسين ذلك. وربما يرجع ذلك جزئيا إلى أن عملها المتصل بالتغذية يجري بمعزل عن العمل الاجتماعي والمتعلق بالسياسات الغذائية والعمل الاقتصادي داخل المنظمة. وعلى وجه الخصوص، صرح المشاركون في هذا التقييم بشكل ثابت بأن" الأولوية القصوى للمنظمة كمنظمة عالمية ينبغي أن تنصب على دراسة التأثير التغذوي لأنظمة الأغذية والزراعة على نطاق العالم."

3- تعزيز أهمية الإحصاءات

175- المنظمة مكلفة برصد التقدم المحرز على الصعيد العالمي في الحد من الجوع في العالم[39]، وتستخدم لذلك تقديراتها الرئيسية لمؤشر الجوع المتعلقة بمدى انتشار نقص التغذية لكل بلد على حده. وبالإضافة إلى أن مؤشر المنظمة لنقص التغذية يخدم بوصفه خط الأساس الذي حُدد بناء عليه هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996)، فقد كان ومازال يستخدم على نطاق واسع في التثقيف والدعوة والسياسات وزيادة التوعية بانعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. ويخدم كأساس لإسقاطات المنظمة المتعلقة بالجوع على النطاق العالمي، والذي يقدر حاليا من يعانون منه بما يقرب من مليار نسمة.

176- ويعكس قياس المنظمة لنقص التغذية نسبة السكان الذين يحصلون على ما يكفي من إمدادات الطاقة الغذائية، ويستند إلى موازين الأغذية المستمدة من حسابات استخدام الإمدادات، التي تقيس كمية الأغذية المتاحة للاستهلاك.[40]،[41]. وتشمل المؤشرات المستخدمة لقياس الجوع من قبل الممارسين الآخرين في مجال الأمن الغذائي والتغذية (أي برنامج الأغذية العالمي، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ومنظمة الصحة العالمية) الدراسات الاستقصائية للاستهلاك الأسري، وبيانات دراسات قياس الجسم البشري (أي الوزن، والطول، والعمر)،

[39] مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية للقضاء على الفقر في العالم عموما، وعلى وجه الخصوص لخفض عدد من يعانون من نقص التغذية بمقدار النصف بحلول عام 2015.

[40] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2008، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، منظمة الأغذية والزراعة، روما.

[41] Sibrián R. 2009. Indicators for monitoring hunger at global and subnational levels. Statistics Division Working Paper Series No: ESS/ESSG013e. Food and Agriculture Organization, Rome.

والمؤشرات المركبة مثل مؤشر الجوع العالمي، الذي نُشر بالاشتراك مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ومنظمة Welthungerhilfe الألمانية.[42] وخرائط الجوع المنبثقة عن هذه التدابير المتعددة متباينة تماما، وقد خلق هذا حاجة إلى تحسين مقياس نقص التغذية باستخدام بيانات نفقات الأسر المعيشية.

177- وتشمل أوجه قصور مؤشر المنظمة لنقص التغذية ما يلي: التركيز على المستويات القطرية على الأمن الغذائي بدلا من التركيز على كيفية توزيع الجوع داخل البلد؛ والافتراض القائل بأن نقص الطاقة الغذائية، وليس نقص المغذيات الدقيقة، هو المؤشر الأكثر أهمية فيما يتعلق بالجوع؛ والافتراض القائل بأن توافر الأغذية يمثل استهلاك الأغذية؛ والاعتماد على موازين الأغذية لتجميع إمدادات الطاقة الغذائية. وتتوقف دقة هذه الحسابات بشكل حاسم على جودة قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة، وتتأثر أيضا حتى بالتغيرات الصغيرة في المعايير الرئيسية للقياس.

178- وتشير البحوث التي أجراها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية إلى أن الدراسات الاستقصائية بشأن نفقات الأسر المعيشية يمكن أن تحسن دقة تقديرات المنظمة لنقص التغذية.[43] وتضم الدراسة مقاييس لكميات الأغذية والتنوع التغذوي باعتبارها مؤشرات لانعدام الأمن الغذائي، وتلاحظ ثراء وعمق السمات الاجتماعية والاقتصادية الموفرة من خلال الدراسات الاستقصائية لنفقات الأسر المعيشية، مثل الفروق الحضرية/ الريفية، والحالة الاقتصادية، والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس، التي حددها كلها أصحاب الشأن على أنها مهمة، إلا أنها مفقودة في حسابات نقص التغذية الحالية.

179- ويسود إجماع على أنه "لا يمكن لطريقة واحدة أن تستخلص جميع جوانب الجوع، وتقدم في الوقت نفسه لواضعي القرار السياسي معلومات ذات صلة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة". إلا أنه ينبغي للمنظمة أن تقوم بدور رائد في تجميع أصحاب الشأن المعنيين من القطاعات الإحصائية والتغذوية والزراعية والاقتصادية لتناول والاتفاق على مجموعة موحدة من المؤشرات الأساسية الهامة لرصد مدى إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويحظى هذا حاليا بقدر من الاعتراف داخل المنظمة، ويجري اتخاذ خطوات رئيسية لإعادة النظر في منهجية مؤشر الجوع التي وضعتها المنظمة.

180- وتعمل شعبة التغذية وحماية المستهلك حاليا مع شعبة الإحصاء لتحسين تقديرات الحد الأدنى من احتياجات إمدادات الطاقة الغذائية. ونظرا لأن هذا المُدخل لم يكن موجودا في الماضي القريب بسبب خلافات بشأن القياسات، فمع مجيء مدير جديد، تعترف الآن شعبة الإحصاء بأهمية المعارف المتخصصة التي يجلبها موظفو شعبة التغذية وحماية المستهلك لعمل شعبة الإحصاء. ويقوم إثنان من موظفي شعبة التغذية وحماية المستهلك حاليا بالمساعدة في تحديث قياسات الطول ومعلومات محتوى الأغذية من المغذيات، التي لم يجر تحديثها لبعض الوقت وتدعمهما شعبة الإحصاء.

---

[42] de Haen H, Klasen S & Qaim M. 2011. What do we really know? Metrics for food insecurity and malnutrition. Paper prepared for the workshop on Measuring Food Insecurity and Assessing the Sustainability of Global Food Systems, February 16-17, 2011, Keck Center of the National Academies, Washington, D.C.

[43] Smith LC, Alderman H & Aduayom D. 2006. Food Insecurity in Sub-Saharan Africa: New Estimates from Household Expenditure Surveys. Research Report Abstract 146. International Food Policy and Research Institute, Washington, D.C.

181- وتلزم أيضا مساعدة من شعبة التغذية وحماية المستهلك لحساب احتياجات الطاقة الغذائية اللازمة للنشاط العادي، ولتحديد عتبات الإفراط في التغذية. وتخطط شعبة الإحصاء لوضع مجموعة من المؤشرات التي تساعد في تحديد أنماط استهلاك الأغذية التي يمكن إدماجها كنماذج للدراسات الاستقصائية القطرية التي تجرى بصفة مستمرة، مثل الدراسات الاستقصائية لنفقات الأسر المعيشية، والدراسات الاستقصائية لقياس مستويات المعيشة التي يدعمها البنك الدولي، والمسوح العنقودية المتعددة المؤشرات التي تجريها اليونيسيف.

4- الجودة التقنية وسهولة الوصول

إحصاءات التغذية

182- لاحظ التقييم الذي أجري لدور الفاو وعملها في مجال الإحصاءات[44] في عام 2008 أن المنظمة تفتقر ببساطة إلى عدد يكفي من الموظفين لبناء قدرات وطنية كافية، وتوفير إحصاءات كمية ونوعية لتلبية التوقعات الكبيرة للبلدان والشركاء. ويصدق هذا خصوصا في مجال التغذية. وترى جماعات أصحاب الشأن أن المنظمة تتميز بمكانة فريدة تمكنها من توفير معلومات الأمن الغذائي والتغذوي العالمية كمعلومات يُنتَفع بها بشكل عام، على الرغم من بعض الشواغل التي تحيط بقدرتها على المحافظة على هذا المستوى في القيادة العالمية في مواجهة تحديات التمويل المستمرة التي تواجه المنظمة.

183- ويمكن بصفة عامة الاطّلاع على إحصاءات المنظمة بسهولة عن طريق التطبيقات المتاحة عبر شبكة الإنترنت مثل قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة، والموجزات القطرية عن التغذية، وسلسلة منشورات "الحالة في العالم" عن انعدام الأمن الغذائي، والزراعة، والمنتجات المعيارية الأخرى. ورغم أن قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة تحظى باعتراف واسع النطاق بصفتها مصدرا للبيانات المتاحة، فمن الصعب الوصول إليها، وليست سهلة الاستعمال. ولم يجر في السنوات الأخيرة تحديث الموجزات عن التغذية على أساس منتظم، بل أن الكثير منها يعود في قدمه إلى عشر سنوات مضت.

التغذية في نظم المعلومات

184- يعتبر بصفة عامة الدعم المقدم من المنظمة لنظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية ذا جودة فنية عالية. ويتجلى هذا من خلال الاعتماد الكبير على المبادرات التي تدعمها المنظمة مثل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة من جانب الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة، ومن أهمية منتجات المنظمة العالمية من نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية مثل قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة وتوقعات الأغذية وحالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في المساعدة في بناء وعي عام، وتقديم تحليل للأمن الغذائي، ودعم أصحاب الشأن المعنيين للعمل في مجال الدعوة. ويحظى أيضا العمل الذي يقوم به

[44]. Dunmore J و .Karlsson J، 2008 التقييم المستقل لدور منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وعملها في مجال الإحصاءات، منظمة الأغذية والزراعة، روما.

التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية، الذي انبثق عن الإطار التحليلي للأمن الغذائي والتغذوي، الذي وضعته وحدة المنظمة لتحليلات الأمن الغذائي والتغذية في الصومال، بتقدير كبير من جانب العديد من المنظمات والحكومات لا سيما في منطقة القرن الأفريقي الكبرى.

185- وكان الدعم التقني الذي قدمته المنظمة لنظم المعلومات الوطنية والإقليمية عن الأمن الغذائي والتغذية، مثل الأمانة التقنية للأمن الغذائي والتغذية في موزامبيق، وبرنامج السودان للمعلومات المتكاملة للأمن الغذائي لدعم القرار في السودان، ووحدة المنظمة لتحليلات الأمن الغذائي والتغذية في الصومال، عاملا حاسما في تطوير القدرات الوطنية في مجال نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية. وأدت الأمانة التقنية للأمن الغذائي والتغذية دورا أساسيا في إدخال مؤشرات التغذية في أدوات الرصد التي استخدمت في عمليات إعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر في موزامبيق، وتدمج حاليا دليل التنوع الغذائي في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية الدورية للأسر. وتعمل وحدة المنظمة لتحليلات الأمن الغذائي والتغذية في الصومال، حيثما يمكنها، في تطوير القدرات المؤسسية داخل الهيئات الحكومية المحلية حيثما يسمح الوضع (على سبيل المثال في صوماليلاند). ومع ذلك، فمن شأن نهج المنظمة القائم على المشاريع أن يعرض للخطر استدامة برامج نظم المعلومات الوطنية عن الأمن الغذائي والتغذية في الأجل الطويل وذلك بمجرد انتهاء التمويل الخارجي.

186- وأشار العديد من أصحاب الشأن الذين أستُطلعت آراؤهم في التقييم المشترك[45] بين الفاو/ برنامج الأغذية العالمي إلى أن نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية لم تعالج الشواغل التغذوية والجنسانية على نحو كاف، كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار التوسع الحضري. وتضم مسودة ميزانية المنظمة الخمسية الجديدة بشأن نظم المعلومات، ضمن قائمة مختصراتها، التغذية (التي وردت في المختصر ISFNS، وهو يعني نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية) – الذي يقدم دليلا على أهمية التغذية في الدعم الذي تقدمه الفاو لنظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية. وتنعكس مشاركة شعبة التغذية وحماية المستهلك الأولية في إعداد الاستراتيجية في تغيير المختصر. ومع ذلك، لم تشارك الشعبة في الآونة الأخيرة في العمل، كما أنها غير ممثلة في اللجنة التوجيهية التي ستشرف على التنفيذ المستمر لنظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية. وقد يتمثل أحد نتائج ذلك في عدم إدماج التغذية بالقدر الواجب في أعمال نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغدية.

187- ومنتجات المنظمة في مجال نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية متاحة للجمهور (بشرط توافر وصلة يمكن الاعتماد عليها بشبكة الإنترنت) وذلك رغم نقص الوعي بين كل من المستعملين الفعليين والمحتملين بمجموعة منتجات نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية المتاحة على المستوى العالمي (حالة انعدام الأمن الغذائي مثلا). وسيساعد طلب المستعملين الفعليين والمحتملين للمعلومات الرئيسية عن الأمن الغذائي والتغذوي (مثل تلك المتعلقة بالتغذية، والجنسين، والمسائل الحضرية) في ضمان استخدام منتجات وخدمات نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية.

[45]. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة/ برنامج الأغذية العالمي، 2009، التقييم المواضيعي المشترك لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي: دعم نظم المعلومات من أجل الأمن الغذائي، التقرير الختامي.

188- وثمة طلب واسع من الجهات المانحة والحكومات والمنظمات غير الحكومية الدولية وأصحاب الشأن الآخرين على تقديم عروض موجزة لمعلومات نظم الأغذية عن الأمن الغذائي والتغذية، تشمل موجزات قصيرة للسياسات وتوجه إلى واضعي القرارات. وأشار تحليل أصحاب الشأن أيضا إلى الحاجة إلى مزيد من المعلومات المتكاملة ومعلومات عن التغذية والجنسين والتحضر. وفي حين أن إدماج البيانات الثانوية المختلفة يعد أمرا مستصوبا عموما، فإن النظم الضخمة لجمع البيانات المتكاملة ليست كذلك. وينبغي ألا تسعى نظم المعلومات القطرية والإقليمية عن الأمن الغذائي والتغذية إلى أن تضم جميع جوانب نظم المعلومات، بل أن تركز بدلا من ذلك على تطوير برامج منسقة تكفل توافر معلومات شاملة عن الأمن الغذائي والتغذية سواء نتجت من مصدر وحيد أو من نظم متكاملة.

التقييمات

189- يتطلب بناء أدلة على وجود صلة بين الزراعة والتغذية إدماج المؤشرات ذات الصلة لرصد وتقييم المشاريع القائمة على الأغذية والزراعة، لا سيما المؤشرات التي تقيس مباشرة الاستهلاك الغذائي والتنوع التغذوي. ومن أجل اعتماد والتحقق من دليل التنوع التغذوي ومقياس انعدام الأمن الغذائي والحصول على الأغذية على المستوى الأسري اللذين وضعتهما أصلا أكاديمية تطوير التعليم/ المساعدات التقنية في مجال الأغذية والتغذية، تتوافر للمنظمة حاليا أدوات تحظى باعتراف على نطاق واسع بأنها ذات نوعية جيدة وتقدم تقييمات ملائمة لآثار التدخلات على نوعية النظم الغذائية. وعملت شعبة التغذية وحماية المستهلك بشكل وثيق مع دائرة الدعم المتكامل للأمن الغذائي طيلة العامين الماضيين لإدماج تلك الأدوات في دورة التعليم الإلكتروني لقياس أثر برامج الأمن الغذائي. وسيساعد هذا في توليد أدلة على الأثر التغذوي للنهج القائمة على التغذية، الأمر الذي يُنظر إليه على أنه تطور إيجابي للغاية.

190- وتدعو استراتيجية المنظمة الجديدة لنظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية إلى تحسين التكامل بين المسائل المتعلقة بالجنسين والحالة التغذوية والأمن الغذائي في الحضر في صكوك وأدوات الأمن الغذائي والتغذوي. وستسهم الاستجابات النابعة من توافق في الآراء لتقييمات الأمن الغذائي والتغذوي، وتعزيز قدرات الحكومات على المستويين الوطني والمحلي وشركاء التنمية على إجراء التقييمات، إسهاما كبيرا في زيادة جودة التقييمات عموما، التي يتم إعدادها واستخدامها للاهتداء بها في اتخاذ القرارات.

191- وتجري تقييمات الأمن الغذائي والتغذية التي تدعمها المنظمة استجابة لمطالب الدول الأعضاء للحصول على دعم لإجراء هذه التقييمات، وتنفذ بالتعاون مع البرامج القائمة (مثل برامج التعاون التقني التي تمتد لفترة 2-3 أعوام) على المستويات القطرية والإقليمية، وتميز بين الاحتياجات من المعلومات على هذين المستويين. ومن شأن استهداف بلدان توجد فيها برامج بالفعل أن يضيف قيمة إلى الموارد والنظم المحلية القائمة.[46]

[46]. المجموعة الأوروبية/ منظمة الأغذية والزراعة.2009. التقييم المشترك للمجموعة الأوروبية/ منظمة الأغذية والزراعة: معلومات الأمن الغذائي لوضع برامج العمل .GCP/ GLO/ 162/ EC.

192- وفي بعض البلدان، قد يتنافس مقياس التنوع التغذوي الذي تستخدمه الفاو مع المقياس الذي يستخدمه برنامج الأغذية العالمي وهو مؤشر استهلاك الأغذية. وفي كينيا، استعاضت الحكومة عن دليل التنوع الغذائي بمؤشر استهلاك الأغذية لأن برنامج الأغذية العالمي قدم مزيدا من الموارد لجمع البيانات وتحليلها. وفي بلدان أخرى يستخدم المقياسان معا (في فلسطين على سبيل المثال). ويلزم بشكل ملح مواءمة هذين النهجين، وينبغي أن تتولى اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية دور تيسير هذه العملية.

5 - الابتكار والتكيف

الإحصاءات

193- وفقا لما لوحظ في التقييم الذي أجري مؤخرا للإحصاءات، تضاءل إلى حد كبير منذ الثمانينات دور المنظمة الرائد في وضع أساليب جديدة وتطوير أفضل الممارسات في مجال جمع الإحصاءات والبيانات، وكذلك مساهماتها في العلوم والمنشورات الإحصائية. وقد أصدرت شعبة الإحصاء في عام 1998 أحدث منشور في سلسلة التنمية الإحصائية[47] وصدر دليل الأساليب الإحصائية لمصايد الأسماك في عام 2005[48].

194- وفي وقت يتزايد فيه الطلب على الإحصاءات الجديدة وضرورة إدماج بيانات من قطاعات متعددة، هناك احتياج، معترف به على نطاق واسع، إلى وجود قيادة وابتكار في مجال الإحصاءات والمنهجيات الإحصائية المتصلة بالزراعة ومصايد الأسماك والغابات من أجل فهم آثارها المتداخلة على الصحة والتغذية وسبل المعيشة والبيئة.

نظم المعلومات

195- تقدم برامج المنظمة للتدريب الإلكتروني على شبكة الإنترنت (التي تطورت في إطار مبادرة معلومات الأمن الغذائي في مجال العمل) عددا من النماذج المبتكرة "للتدريب العملي" ومنها دورات عن نظم وشبكات معلومات الأمن الغذائي، والإبلاغ عن معلومات الأمن الغذائي، وتقييم وتحليل الحالة التغذوية وتقييم وتحليل التعرض لنقص التغذية. وتحظى هذه الفرص للتعلم من بُعد بتقدير جيد من جانب مختلف أصحاب الشأن، وتُستخدم كمصدر للمعلومات العامة وكمواد للمدربين لتنمية القدرات.

196- ويحظى دور المنظمة، المبذول بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، بتقدير واسع لتكيفها مع الاحتياجات التي بزغت للحصول على معلومات عن الأمن الغذائي أثناء أزمة أسعار الأغذية العالمية عن طريق قيامها بإصدار سلسلة من التحليلات الهامة للغاية لأثر الأسعار على المستويات القطرية والإقليمية. وينبغي توسيع نطاق تحليل اتجاهات المعلومات القطرية والإقليمية والعالمية المتعلقة بتأثير مجموعة واسعة متنوعة من العوامل المترابطة والدائمة التغير (على سبيل المثال الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والسياسات التجارية، والعابرة للحدود، والبيئية) على الأمن الغذائي والتغذية، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، بغية المساعدة في تحديد المخاطر أو التهديدات المحتملة ***قبل*** أن تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية.

---

[47]. المسوحات الزراعية المتعددة الأطر: المجلد 2. تصميم عينات لبرامج المسح الزراعي المستندة إلى الإطار المتعلق بالمنطقة ضمن الأطر المزدوجة (المنطقة والقائمة).سلسلة التنمية الإحصائية للمنظمة العدد 10، 1998.

[48]. مبادئ توجيهية لتصميم نظم جمع وتبادل البيانات لمصايد الأسماك التي تدار بشكل مشترك. مصايد الأسماك في المنظمة.

197- واستجابة لاهتمام الجهات المانحة بالمزيد من المنتجات الموثوق بها لنظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية، تؤدي المنظمة دورا حاسما في إقامة العديد من الشراكات في هذا المجال على المستوى الوطني مع أصحاب الشأن المتعددين، تدعمها عمليات مبنية على توافق الآراء على المستوى القطري، مثل الجماعة التوجيهية للأمن الغذائي في كينيا، والأمانة التقنية للأمن الغذائي والتغذية في موزامبيق، ونظام معلومات الأمن الغذائي في بوركينا فاسو، ووحدة المنظمة لتحليلات الأمن الغذائي في الصومال، والمجلس المعني بالتنمية الزراعية والريفية في كمبوديا. وتنظر الجهات المانحة إلى هذه الشراكات على أنها تعزز تبادل المعلومات وتؤدي إلى مزيد من المواجهات الملائمة لتحديات الأمن الغذائي والتغذوي.

التقييمات

198- تستفيد المنظمة من "عدسة التغذية" و "إدارة عدسة مخاطر الكوارث" في مجموعة متنوعة من مشروعات الطوارئ التي تشمل نواتج التغذية/آثارها. ومن خلال تطبيق نهج التغذية في إدارة أخطار الكوارث، تساعد المنظمة في زيادة التوعية بأهمية التغذية في أوساط الممارسين المختصين بالأمن الغذائي؛ وتُدمج الأهداف والمؤشرات المتصلة بالتغذية في عمليات الاستهداف والرصد (مثل التنوع التغذوي بين البالغين، وتنوع الأغذية التكميلية بين الأطفال)، وتُنشئ قاعدة للأدلة على وجود صلات بين الزراعة والتغذية من خلال الرصد والتقييمات الملائمة والدروس المستفادة؛ وتدعم التخطيط المشترك بين الوكالات على المستوى القطري، وتفرض تعميم أهداف التغذية في تصميم البرامج/ المشاريع وتنفيذها وتقييمها، وتُدمج نهج" الحق في الغذاء" في دعم التدخلات المستدامة القائمة على الأغذية في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة.[49]

199- وتقوم حاليا المنظمة بتطوير إطار تحليل الاستجابة الذي تمت تجربته بشكل مبدئي في إندونيسيا والصومال. ويتيح إطار تحليل الاستجابة إطارا مفاهيميا مشتركا يجمع بين قطاعات الأغذية والزراعة والتغذية. ويحدد الأسباب الرئيسية لقضايا التغذية ويصيغ استجابات مشتركة بين القطاعات والمؤسسات تستند إلى فهم مستنير للكيفية التي يمكن لكل قطاع أن يؤثر على نواتج التغذية، وسبل تعزيز هذه الاستجابة عن طريق التعاون بين القطاعات والمؤسسات على حد سواء.

6 - النتائج الرئيسية

إحصاءات التغذية

200- يحظى دور المنظمة المعياري في مجال الإحصاءات المتعلقة بالأغذية والزراعة والتغذية بإقرار البلدان الأعضاء بصفته دورا مهما للغاية ومناسبا جدا. ومع ذلك، أثرت التخفيضات في تمويل الأنشطة الإحصائية في القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات وكذلك في توفير المنظمة بيانات ذات نوعية جيدة للأوساط العالمية للمستعملين النهائيين. ولا يمكن مواصلة الثقة في مكانة المنظمة بصفتها، مصدرا موثوقا للبيانات غير المنحازة، بدون التزام المنظمة وأصحاب الشأن من جديد بإعطاء الإحصاءات الأولوية وتمويلها.

[49]. Marshland N. 2011 الأغذية والزراعة القائمين على النهج الرامية لحماية التغذية، قبل وأثناء وبعد الطوارئ: تجربة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (مسودة).

201- ويلزم تحقيق اتساق بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية المشاركة في تقييم الجوع في العالم بشأن ما إذا كان استخدام مقياس المنظمة لنقص التغذية كمؤشرها الرئيسي للجوع هو الأنسب بالنسبة لاحتياجات جميع المستعملين. وينبغي للمنظمة أن تقوم بدور قيادي في تجميع أصحاب الشأن من القطاعات الإحصائية والتغذوية والزراعية والاقتصادية لمعالجة والاتفاق على مجموعة موحدة من المؤشرات الأساسية المتصلة بالتغذية والأمن الغذائي والزراعة، لا سيما تلك التي تستخدم لرصد الجوع في العالم والأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تقوم المنظمة بدور قيادي بالتعاون مع آخرين لقياس النواتج التغذوية للزراعة وأنشطة الأمن الغذائي.

202- ويقوم أخصائيو المنظمة في مجال التغذية بدور مهم في دعم شعبة الإحصاء في تحديث حسابات نقص التغذية وتطوير مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن تستخدم في رصد اتجاهات استهلاك الأغذية على أساس دوري من خلال الدراسات الاستقصائية الوطنية. وهناك حاجة حقيقية حاليا لزيادة هذه المدخلات.

التغذية في نظم المعلومات

203- ينبغي أن تدعو المنظمة بقوة وتعزز الأنشطة التي تحافظ على جودة بيانات ومعلومات التغذية التي تدخل في نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية نظرا لأنها تشكل الأساس الذي تقوم عليه التحليلات والقرارات اللاحقة. فعلى سبيل المثال، يجب أن يشارك أخصائيو التغذية في تحديد موضع التغذية في التحليلات التجميعية التي يستخدمها التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية. ويعتمد المقياسان الآني والمستمر المستخدمين في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية اعتمادا كبيرا على مؤشرات التغذية. ويستخدم الهزال والتنوع الغذائي في المقياس الآني، ويستخدم توقف النمو والتنوع الغذائي في المقياس المستمر. ويلزم لشعبة التغذية وحماية المستهلك أن تشارك بقدر أكبر في تحديد عتبات لكل من هذين المقياسين.

204- ينبغي أن تتسم المنظمة بالمرونة الكافية للاستجابة للطلب المتزايد على التحليلات المتعمقة للعوامل الهيكلية والناشئة التي تشكل أساس انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية المزمنين وهي: العمر والفروق بين الجنسين في حالة الأمن الغذائي، والتعديات على الحق في الغذاء، والأثر المحتمل لتقلبات الأسواق العالمية وقواعد الاتجار بالأغذية على الأمن الغذائي، وعدم التكافؤ في إمكانية الوصول إلى الموارد والأسواق، وآثار تغير المناخ على الأمن الغذائي على مستوى الأسرة. ويتعين معالجة كل هذه المسائل في الاستراتيجية الجديدة لنظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية. ويلزم لذلك لموظفي التغذية العمل مع الموظفين الآخرين في المنظمة لضمان أن تؤخذ آثار هذه المسائل على التغذية في الاعتبار على نحو كاف.

التقييمات

205- نظم الرصد والتقييم التي تطبقها المنظمة ضعيفة ولا تستخلص أدلة على أن النهج القائمة على الأغذية تحسن التغذية. وينبغي للمنظمة أن تركز قدرا أكبر من الاهتمام الآن على تناول هذه الصلة. ويلبي وضع مقاييس التنوع الغذائي، التي تطبق أدوات دليل التنوع الغذائي، الحاجة إلى حل بسيط يستخدم تكنولوجيات غير معقدة، ومن السهل لغالبية أصحاب الشأن فهمه والترويج له باعتباره التطبيق المحتمل لقياس أثر البرامج القطرية للأمن الغذائي،الذي يقدم نموذجا جيدا للتعاون التقني بين الشعب/ الإدارات داخل المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي استخلاص التغيرات في السياسات التي تنجم عن القرارات المستندة إلى المعلومات المحسنة التي توفرها نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية. وبهذه الطريقة يمكن ملاحظة آثار نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية على القرارات وعمليات صنع القرار.

هاء - إدماج التغذية في برامج المنظمة

1- التطورات الرئيسية في الفترة 2004-2010

206- تعتبر أنشطة المشاريع التي تدمج الأنشطة المتصلة بالتغذية في مشاريع الزراعة والأمن الغذائي واسعة النطاق، ولكنها محدودة للغاية في مجالها. وتشمل مجالات العمل في هذا الصدد الأمن الغذائي على المستوى الأسري والتغذية على المستوى المجتمعي؛ والتثقيف التغذوي؛ والبستنة المتكاملة؛ والتغذية وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

207- وشملت التطورات الرئيسية التي حدثت أثناء فترة التقييم ما يلي: (1) استحداث تجارب تحسين الممارسات في مشاريع الأمن الغذائي على المستوى الأسري ومشاريع التغذية على المستوى المجتمعي؛ (2) ووضع مبادئ توجيهية وموارد مرجعية لادماج التثقيف التغذوي في المناهج المدرسية وإنشاء الحدائق المدرسية؛ (3) وإدماج التوعية التغذوية في مدارس تدريب المزارعين ومدارس تدريب المزارعين المبتدئين على الزراعة والحياة؛ (4) وزيادة التركيز على البستنة الحضرية (مشاريع الغذاء للمدن)؛ (5) والأمن الغذائي والتغذوي للأشخاص الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع ذلك، فقد ظلت هذه الأنشطة منفصلة جدا ومعزولة عن بعضها البعض، وتحركها فرص التمويل أكثر من أن تكون جزءا من خطة استراتيجية شاملة.

208- وكان تقديم تثقيف تغذوي متصل بالنهج القائمة على الأغذية نشاطا رئيسيا في معظم الأنشطة الميدانية للمنظمة في مجال التغذية. وتجلى ذلك في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من خلال الدعم التقني الذي وفرته المنظمة في وضع مبادئ توجيهية لنظم غذائية قائمة على الأغذية وتقديم تثقيف تغذوي في هذا المجال في المدارس الابتدائية؛ وإدماج التثقيف التغذوي في المناهج الدراسية لمدارس تدريب المزارعين ومدارس تدريب المزارعين المبتدئين على الزراعة والحياة في أفريقيا وآسيا أساسا؛ وتطبيق نهج تجارب تحسين الممارسات في آسيا وأفريقيا الذي يروج لعادات صحية في الأكل وتغيير السلوك بقيادة المجتمعات المحلية ذاتها؛ والعمل مع الفئات المهمشة وأبناء الشعوب الأصلية في مجال التغذية.

2- الأهمية بالنسبة للسياق

209- في الأغلب الأعم، تدمج التدخلات الصغيرة النطاق نسبيا والمتصلة بالتغذية التي تضطلع بها المنظمة على المستوى القطري في عدد مختار من مشاريع المنظمة للأمن الغذائي والطوارئ، وتتميز بأهميتها بالنسبة للسياق. ولا تنفذ المنظمة، مع استثناءات[50] قليلة جدا، تدخلات تتعلق بالتغذية تحديدا. وتسعى بدلا من ذلك إلى إدماج "عدسة التغذية" في الأنشطة التي تضطلع بها في مجال الزراعة والأنشطة القائمة على الأغذية. وأجمع المجيبون على استقصاء التقييم لآراء البلدان الأعضاء على أن المنظمة هي أنسب من يقوم بدور في مجال إدماج التغذية في البرامج الزراعية. ويرد أدناه مخطط للميادين الرئيسية وأهميتها، التي أدمجت فيها المنظمة قدرا أكبر من التركيز على التغذية، مع إشارة خاصة إلى مشاريع في البلدان التي زارها فريق التقييم.

التثقيف التغذوي على المستويين المدرسي والمجتمعي

210- يتمثل أحد المجالات الهامة في عمل المنظمة في مجال التغذية في التثقيف التغذوي القائم على الأغذية على المستويين المدرسي والمجتمعي. وهناك أمثلة جيدة في هندوراس وموزامبيق حيث تقدم المنظمة المساعدة في إدماج الاعتبارات التغذوية في المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية، وفي أفغانستان حيث تتعاون المنظمة مع مبادرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة للمدارس الصحية التي وضعت برنامجا للتدخل مدته ثلاث سنوات يجري من خلاله تدريب المعلمين على تدريس التغذية وعلى كيفية العمل مع الأطفال لإقامة وإدارة الحدائق المدرسية. ويتداخل هذا المشروع مع بعض المجالات التي تقدم فيها المنظمة دعما تقنيا للمنظمات غير الحكومية في تنظيم صفوف دراسية عن إقامة الحدائق المنزلية وعن التغذية وإعداد الطعام وتجهيزه من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية على مستوى الأسر وإقامة تعاون مع المشروع المدرسي.

211- وثمة مجال آخر للدعم هو مبادرة الحدائق المدرسية، التي تهدف مثلها مثل العمل المنفذ في أفغانستان، إلى إقامة حدائق مدرسية باعتبارها مكانا للتعليم. وشمل مشروع الحدائق المدرسية، المنفذ في كل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وبنغلاديش، عنصرا مدرسيا يتعلم الأطفال من خلاله سبل زراعة الفواكه والخضروات، وتربية الحيوانات الصغيرة، والاختيارات الجيدة للأغذية، وصون البيئة ورعايتها، واكتساب مهارات في مجالي التسويق وإدرار الدخل. وأظهر المشروعان أن الحدائق المدرسية تدعم التعلم القائم على المهارات بما في ذلك التثقيف التغذوي، وتسهم عموما في تعليم أطفال الريف والحضر، وتدعم انتقال المهارات إلى بقية أفراد الأسرة. إلا أن المبادرة ذاتها فشلت في هندوراس وموزامبيق، نظرا لأن الدعم المقدم من الموظفين المختصين بالزراعة لم يكن وافيا، ولم يكن المدرسون ملتزمين بالقدر الكافي.

[50]. يعد الدعم الذي تقدمه المنظمة لمراكز إعادة التأهيل من أجل الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد في كمبوديا أحد الأمثلة على التدخل في مجال التغذية.

التثقيف التغذوي من خلال الإرشاد الزراعي

212- تتيح مدارس تدريب المزارعين، التي تعد حاليا آلية مستقرة تماما للإرشاد الزراعي في بعض البلدان، ومدارس تدريب المزارعين المبتدئين على الزراعة والحياة، فرصا جيدة للغاية لتعزيز الوعي بالتغذية بصفة أعم عن طريق التدريب والتثقيف والبيان العملي. وتكمن أهمية ذلك في زيادة الوعي التغذوي بين المزارعين الذين يقررون ماذا ينتجون ويخزنون ويجهزون. وطُبق هذا في عدد من البلدان من بينها إندونيسيا وبنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا وملاوي وموزامبيق وغيرها.[51] ففي بنغلاديش، أُدمجت وحدة تدريبية في دورة رائدة عن الإدارة المتكاملة للمزارع شملت التثقيف التغذوي وإعداد الأغذية ومهارات الطهو وحفظ الأغذية، وإعداد الوصفات، وتغذية الرضع والصغار، والنظافة الصحية وخاصة للنساء. واستند التدريب إلى الدروس المستفادة من مشروع البستنة المتكاملة والتغذية الذي نفد في بنغلاديش لعدة سنوات. وفي بنغلاديش أيضا، سيستهدف مشروع ممول في إطار الأهداف الإنمائية للألفية جماعات تدريب المزارعات، ويتضمن وحدة تدريبية مماثلة لتلك التي قدمت عن طريق دورة الإدارة المتكاملة للمزارع مع تركيز إضافي على تغذية وتأهيل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية. وبالمثل، سيضم مشروع ممول في إطار الأهداف الإنمائية للألفية في كمبوديا وحدة تدريبية عن التغذية في مناهج مدارس تدريب المزارعين، وستقدم الوحدة التدريبية في ملاوي، من خلال مشروع الوكالة الفلاندرية للتعاون الدولي، التوعية في مجال سياسات وبرامج تحسين الأمن الغذائي والتغدية.

تسخير الحدائق المنزلية لتحسين التغذية

213- للمنظمة خبرة كبيرة في تسخير الحدائق المنزلية لتحسين التغذية في بوليفيا وفييت نام وأفغانستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومن خلال مشروع البستنة المتكاملة والتغذية في بنغلاديش. وينطوي برنامجا فييت نام ولاو على عنصر تركيز قوي على التغذية، وقد صُمما ونُفذا ورُصدا وقُيما بشكل جيد. وأظهر المشروعان حدوث تحسن في الحالة التغذوية للأطفال واستهلاك الأغذية والمعرفة التغذوية وممارسات تغذية الرضع والأطفال والنظافة الصحية. ورغم أن مشروع البستنة المتكاملة والتغذية يركز بقدر أكبر على نقل التكنولوجيا، فقد أظهر أيضا تحسنا في استهلاك الفاكهة والخضروات وفي تغذية الرضع والأطفال الصغار.

214- وفي بوليفيا، دعمت المنظمة في شراكة وثيقة مع إحدى الحكومات المحلية، برنامجا للحدائق الصغيرة للأسر المنخفضة الدخل في المناطق شبة الحضرية. وأسهم ذلك في توافر خضروات وفاكهة طازجة طوال السنة ونُظر إليه على أنه بالغ الأهمية. وطُلب لذلك من المنظمة أن تكرر هذه التجربة في مناطق أخرى في بوليفيا. وشمل المشروع عنصرا للتثقيف التغذوي لتعزيز استهلاك تلك المنتجات. ويقدم المشروع مثالا على توافر نظم أساسية ودورية للمنظمة لرصد مستويات الأنيميا.

[51]. أعد مقال عن إدماج التغذية في مدارس تدريب المزارعين عن طريق مشروع رائد للبرنامج الخاص للأمن الغذائي بواسطة
.K. Callens and K.D. Gallagher, Incorporating nutrition into farmer field schools, FNA, pg 62-67; FAO, 2003.

فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

215- تعد الصلة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتغذية بالغة الأهمية وخاصة في البلدان الأفريقية. وضم مشروع التوعية في مجال سياسات وبرامج تحسين الأمن الغذائي والتغدية في ملاوي، الممول من الوكالة الفلاندرية للتعاون الدولي، بشكل منهجي جماعات تقديم الدعم للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وأدمج هذه الجماعات في مدارس تدريب المزارعين وعن طريق نهج مدارس تدريب المزارعين المبتدئين على الزراعة والحياة. وأدمج مكتب الطوارئ الإقليمي لشرق أفريقيا التابع للمنظمة والموجود في نيروبي مواداً عن التثقيف التغذوي للمتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في إطار البرنامج الإقليمي الذي يشمل ستة بلدان، وثبت أن هذا يشكل نقطة انطلاق جيدة للغاية لمبادرات التثقيف التغذوي الأعم.

التغذية في الحضر

216- تكتسب برامج التغذية والبستنة الحضرية أهمية مع تزايد نسبة سكان البلدان النامية الذين يعيشون في المدن، ومع تزايد ضعف فقراء الحضر في مواجهة الارتفاع الشديد في أسعار الأغذية والوقود. وفي هذا السياق، أقامت المنظمة مشاريع للبستنة شملت تقديم تدريب للأسر والمدرسين وموظفي المؤسسات على تقنيات البستنة، وتقديم مدخلات ومساعدة تقنية. وأعدت أيضا المنظمة برنامج "الأغذية للمدن" وزودته بمواد مرجعية. ومع ذلك فإن هذه المشاريع لم تتضمن أي إرشادات أو مواد عن إعداد عنصر للتثقيف التغذوي في هذه المشاريع. وفي كمبوديا، تخطط المنظمة لتنفيذ برنامج لفلاحة الحدائق في المناطق الحضرية الفقيرة وخطط لاستخدام مواد تجارب تحسين الممارسات[52] المعدة من أجل المناطق الريفية في كمبوديا. وأظهرت الحدائق المنزلية في المناطق الحضرية والريفية كذلك أنها تنطوي على إمكانية كبيرة في تحسين الحصول على الخضروات كمصدر هام للمغذيات الدقيقة.

217- وفي موزامبيق، يتركز العنصر الذي تساهم به المنظمة في البرنامج المشترك الممول في إطار الهدف الإنمائي للألفية والمعني "بالأطفال والأمن الغذائي والتغذية"، في المناطق الحضرية في مابوتو ونامبولا، ويشمل ضمن استجابته لهذا الهدف فلاحة الحدائق على نطاق صغير في الحضر. ويستند التدخل بصورة استثنائية إلى تقييم أُجري عن أثر ارتفاع أسعار الأغذية على الأسر الفقيرة في الحضر، ويقدم مثالا جيدا يكفل تمتعه بالأهمية. وأُدرج تدريب المدربين وكُيفت مواد التدريب بما يلائم الظروف، للاستخدام في الحدائق المنشأة على أبواب المنازل، والحدائق المرتفعة، والسلال المعلقة، وحدائق الزراعة المائية، وفلاحة الحدائق في الأكياس البلاستيكية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عنصر يهدف إلى زراعة أشجار الفاكهة وما يصاحب ذلك من بناء القدرات.

[52]. قام موظفو/ واستشاريو شعبة التغذية وحماية المستهلك بتكييف منهجية تجارب تحسين الممارسات وفقا للظروف، المستمدة من:
"Designing by Dialogue: A Program Planner's Guide to Consultative Research for Improving Young Child Feeding" Kate Dickens and Marcia Griffiths, the Manoff Group and Ellen Piwoz, Academy for Educational Development 1997.

الأبعاد الرئيسية

218- أضطلع بمعظم عمل المشروع على أساس مخصص وصغير النطاق وقائم على توافر الفرص بقدر كبير، وتقرر هذا العمل على أساس توافر فرص التمويل وطلبات البلدان وجداول الأعمال الفردية أكثر مما تقرر على أساس الأولويات الاستراتيجية. وفيما يتعلق بالأهمية للموضوع، يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام للأبعاد التالية للعمل الذي يجري تنفيذه في مجال التغذية.

219- فينبغي أن يستند العمل إلى **تحليل سببي** فعال لسوء التغذية مرتبط بالمسائل المتصلة بإنتاج الأغذية وتوافر وتناول نظم غذائية متنوعة ومتوازنة تغذويا بما فيه الكفاية. ومعظم التدخلات التغذوية عبارة عن "إضافات" إلى مشاريع زراعية أو للأمن الغذائي بدون تحليل ميداني كاف، وهو ما يتجسد بعد ذلك في تصميم غير متماسك للمشاريع وميزانيات غير كافية، ويسفر عن أنشطة لا تكفي لتحقيق النواتج أو الأهداف التي تتصدى لشواغل التغذية. والاستثناء على ذلك إلى حد كبير هو المشاريع المنفذة في أفغانستان وإثيوبيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التي صممت استنادا إلى تقييمات بمشاركة مجتمعية وتحليل للمشاكل.

220- وغالبا ما يوجد "**انفصام**" داخل المشاريع لأن معظم الأنشطة المتصلة بالإنتاج الزراعي تستهدف مجتمعا (معظمه رجال) بينما يستهدف عنصر التغذية مجتمعا آخر (غالبيته نساء) عن طريق الترويج لحدائق الخضروات وإنتاج الماشية الصغيرة والأسماك والتثقيف التغذوي. وغالبا ما لا تعكس المشاريع الزراعية التنوع المطلوب في الإنتاج الذي يناظر الاحتياجات المحددة للسكان المستهدفين من المغذيات الكلية والدقيقة.

221- وتتيح علاقة العمل الوثيقة بين المنظمة ووزارات الزراعة فرصة رائعة لإدماج النُهج القائمة على الزراعة والأغذية في تحقيق نواتج التغذية، ألا أن ذلك تعرقل نتيجة نقص الموظفين المختصين بالتغذية العاملين حاليا في قطاع الزراعة[53] والميل بقدر كبير إلى **الافتراض القائل بأن زيادة إنتاج الأغذية سيحل شواغل التغذية**. وعلاوة على ذلك يجري الاعتماد بقدر كبير على موظفي الإرشاد الزراعي في وزارات الزراعة لتقديم التثقيف التغذوي على المستوى المجتمعي، الذي قد لا يرون أنه أمر له أولوية بالنسبة لوزارتهم، ولا يتمتعون بالقدرة على القيام به أو التوجيه اللازم لأدائه، ولا يتمتعون بصلات جيدة مع الوزارات التنفيذية الأخرى مثل وزارة الصحة. وحققت المنظمة نتائج أفضل في مجال التثقيف التغذوي للمجتمعات عن طريق خدمات قطاعية أخرى مثلما هو الحال في أفغانستان وزامبيا وكمبوديا.

[53]. بسبب برامج التكيف الهيكلي، اضطرت حكومة ملاوي إلى تقليل عدد موظفيها داخل الوزارات، وكانت وظائف التغذية أول وظائف تلغى خلال ذلك الوقت.

222- ولا تبين إلا وثائق قليلة من وثائق المشاريع (باستثناء أفغانستان) كيف وضعت المشاريع **قاعدة الأدلة وكيف ستُسهم الدروس المستفادة** من المشاريع في عمل الشركاء الآخرين في البلد (أو في البرمجة في المنظمة بشكل أعم)، أو في تقديم المساعدة في مجال السياسات على مستوى البلد (أو على المستوى الإقليمي) أو في ترتيب أولويات الأهداف المعيارية داخل المنظمة. ونتيجة لذلك، لاحظ التقييم أن الممارسات التي يمكن أن تسهم في نواتج التغذية، من قبيل تحسن الإدارة بعد الحصاد والتثقيف التغذوي وفلاحة الحدائق المنزلية، لم تدمج بالقدر الكافي في السياسات والاستراتيجيات على المستوى القطري.

3 - فعالية البرامج

223- رغم أن المشاريع المتصلة بالتغذية على المستوى الميداني قد تكون ذات صلة قوية بالسياق، فهناك مشاكل كثيرة تتعلق بكفاءة وفعالية المشاريع ذاتها ويتصل قدر كبير منها بكون أنه: (1) لا يزال يسود المنظمة فهم سيئ للغاية لمساهمة النهج القائمة على الزراعة والأغذية في نواتج التغذية؛ (2) القدرة التقنية المحدودة للغاية في مختلف أنحاء المنظمة لتحقيق ذلك؛ (3) الاعتماد الذي يكاد يكون تاما على دورات قصيرة لتمويل المشاريع خارج المنظمة؛ (4) أوجه التعاون بين المشاريع وعبر البلدان محدودة للغاية؛ (5) تواري دور المنظمة في الميدان على مدى السنوات العشر الماضية.

انعدام فهم التغذية داخل المنظمة

224- لا يزال هذا يشكل قصورا كبيرا داخل المنظمة بين الموظفين الفنيين الرفيعي المستوى على مستوى المشاريع والأقطار. فمن غير الممكن إدماج التغذية بفاعلية في المشاريع بدون وجود الموظفين، الذين يتحملون مسؤوليات إدارية أو تقنية عن المشاريع، ويفهمون كيف يمكن للنهج القائمة على الزراعة والأغذية أن تسهم في نواتج التغذية. ومن الأعراض المرتبطة بذلك حالات أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل التي لا تعرض شواغل التغذية داخل البلدان، على النحو المشار إليه آنفا في قسم سابق من هذا التقرير. وعلاوة على ذلك، ينبغي تطوير هذا الفهم عن طريق النظراء في الوزارات التنفيذية والوكالات الشريكة الذين غالبا ما يكونون مسؤولين عن تقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع.

225- ونتيجة لهذا النقص في المعارف والقدرات لم يجر إدماج شواغل التغذية بشكل منهجي وفعال في نهجي مدارس تدريب المزارعين ومدارس تدريب المزارعين المبتدئين على الزراعة والحياة على الرغم من توافر الفرصة والاستعداد للقيام بذلك. وهناك أدلة أيضا تشير إلى أن إجراء تغيير في إدارة المنظمة في بلد ما يمكن أن يؤدي ببساطة متناهية إلى "التخلي" عن مشروع ناجح متصل بالتغذية (تدعمه شعبة التغذية وحماية المستهلك والحكومة) بسبب نقص الاهتمام والالتزام؛ ووقف تقديم خدمات تقنية رئيسية إلى مشروع ما (على الرغم من أن ذلك كان داخلا في الاعتبار عند تصميم المشروع)؛ وعدم إتباع المبادرات الجديدة المقترحة من الحكومات (مثل التغذية المدرسية المزروعة داخليا) أو فرص القيام بأنشطة الدعوة.

عدم كفاية القدرات التقنية

226- هناك أمثلة جيدة على الدعم التقني الذي تقدمه شعبة التغذية وحماية المستهلك للمشاريع أبرزها: الأدلة التثقيفية المقدمة للمدرسين والتلاميذ في المدارس الابتدائية (موزامبيق)، والأدلة عن تجهيز الأغذية وغيرها من أدلة التدريب (أفغانستان)، ووصفات/إرشادات بشأن التغذية التكميلية (كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وأفغانستان وزامبيا). وهناك أمثلة أخرى لمبادرات نفذت بدون أي دعم على الإطلاق (على سبيل المثال التدريب في مجال تجهيز الأغذية والتغذية في موزامبيق) وهي منفصلة تماما عن المنتجات المعيارية المماثلة الأخرى للشعبة. وعلى الرغم من أن تعزيز الدعم المقدم من الشعبة على مستوى المقر يحظى باعتراف بوصفه أمرا مهما، فإنه غير كاف على الإطلاق (نظرا للمسؤوليات الأخرى لفريق الشعبة) لدعم "المزيج" الواسع لأنشطة المشاريع قيد التنفيذ. وعلاوة على ذلك، تكاد لا تكون هناك أي قدرة تقريبا على المستوى الإقليمي يمكن للشعبة أن تعتمد عليها إلا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي ترد إشارات أخرى إليها أدناه.

227- والدعم التقني، سواء كان من مستوى عالمي أو إقليمي، ليس في إمكانه إلا أن يبدأ أفكارا أو أنشطة، يتعين على فريق من الموظفين داخل البلدان المعنية تنفيذها. وتستلزم الاتصالات والدعوة، المتعلقة بالمجموعات والجماعات العاملة في مجال الأمن الغذائي والتغذية وتجديد الجهود لمكافحة الجوع بين الأطفال وغيرها من الآليات المتعددة القطاعات، توافر كفاءات تقنية ومرونة في الوقت في البلدان تتيح لها حضور هذه الاجتماعات ومتابعتها. وفي الحالات التي تتوافر فيها للمنظمة خبرة في مجال التغذية على المستوى القطري لعدد من السنوات (على سبيل المثال في أفغانستان وبنغلاديش)، تستفيد المنظمة من التمويل الإضافي وتوسع نطاق عملها في مجال التغذية وتحظى باعتراف لدورها القيادي في هذا المجال.

228- ويمكن أن يقلل عدم توافر القدرة التقنية المناسبة على المستويين القطري والإقليمي من فعالية وكفاءة العمل في مجال التغذية بقدر كبير. ونظرا لأنه يجري تشغيل كثير من الأنشطة المتصلة بالتغذية على أساس "تجريبي" أو "رائد" لبحث الطرق والاستراتيجيات، والاحتياج المحتمل للمساهمة في مجالات عمل أخرى تشمل وظيفتي السياسة العامة ووضع المعايير، فإن عدم منح هذه المشاريع الدعم التقني المناسب يؤثر على الجودة التقنية للتنفيذ والمعارف المكتسبة. وفيما يلي مثالان على ذلك: (1) العنصر الميداني *للتوعية بسياسات وبرامج تحسين الأمن الغذائي والتغذية* في ملاوي، وهو أحد مشاريع المنظمة الأكثر أهمية المتصلة بالتغذية، الذي عمل لمدة عامين على إدماج عنصر التثقيف التغذوي وغيره من العناصر في مدارس تدريب المزارعين ومدارس تدريب المزارعين المبتدئين على الزراعة والحياة والجماعات المعنية بفيروس/ نقص المناعة البشرية التي تفتقر إلى الخبرة الفنية التغذوية على المستوى الميداني؛ (2) والمشروع الذي بدأ مؤخرا الممول في إطار الأهداف الإنمائية للألفية في كمبوديا الذي يدمج أيضا عنصر التغذية في مناهج مدارس تدريب المزارعين؛ وتتعرض الجودة التقنية لهذه المشاريع للخطر إذا لم تُنقل إلى الميدان الخبرة الفنية الأساسية.

الدورات القصيرة للمشاريع

229- عادة ما تكون المشاريع المتصلة بالتغذية قصيرة المدة تمتد بين 12 و 24 شهرا وتتوقف عند اكتمالها إما لأنها لم تحظ بالأولوية من وجهة نظر البلد العضو أو الفريق القطري للمنظمة وتنعدم بالتالي فرص تمديد التمويل، أو لأنه لم يتم السعي بجدية للحصول على تمويل لمواصلتها. ومن بين النتائج الثابتة التي توصل إليها التقييم في مختلف البلدان أن الجودة التقنية للعمل في مجال التغذية تضار بشدة نتيجة للقصر الشديد لمدة دورات المشاريع. ولكي تكون التدخلات في مجال التغذية فعالة، يتعين أن تستند إلى تحليل جيد للأسباب وبحث تقويمي في فصول مختلفة[54]، ومشاركة مجتمعية في تصميم المشروع، وتقييمات أساسية، وزيادة الوعي المجتمعي، وتحقيق تغير في السلوك، والتعاون الفعال مع الشركاء المحليين، والرصد والتقييم الدوريين، وتوثيق النتائج والدروس المستفادة.

230- وغالبا ما لا يكون من الواقعي اقتران ذلك بدورات قصيرة للمشاريع لا تجاوز 18 شهرا، وهو أمر ربما يفيد الإنتاج الزراعي ولكنة لا يحقق سوى القليل عموما من حيث تحسين نواتج التغذية. ولم يول بشكل ثابت اهتمام كاف لفهم السياق أو توليد معلومات أساسية. ويستلزم التثقيف التغذوي وقتا أطول بكثير لتحقيق التغير المرجو في السلوك بغية تحسين الاستهلاك الغذائي وتحسين الحالة التغذوية. وغالبا ما يضطر موظفو المشاريع إلى الشروع في التنفيذ بدون القدرات اللازمة، وتنجز المشاريع بدون التصدي لعناصر رئيسية. وليس هناك سوى أمثلة قليلة للمشاريع المتصلة بالتغذية التي استفادت من تمويل ممتد غير تلك المنفذة في أفغانستان وبنغلاديش وأثيوبيا وملاوي. وبدون استمرار التمويل، تُفقد بسرعة الانجازات والمعارف الضئيلة التي اكتسبها المجتمع المحلي والمشروع على مدى الوقت.

نقص التعاون

231- تتمثل نتيجة هامة أخرى في نقص التعاون بين البلدان التي تُدمج التغذية في مشاريع الزراعة والأمن الغذائي، وبين مبادرات التغذية في البلد، بل وحتى داخل مشاريع المنظمة ذاتها. والتقييم كان يتوقع أن تقوم المكاتب الإقليمية (أو المكاتب الإقليمية الفرعية) بدور رئيسي في مختلف البلدان، لكن الكثير منها لم تتوافر له الخبرات بسبب عدم وجود موظف مختص بالتغذية، أو إذا وُجد، فغالبا ما كانت مهام موظف التغذية تُضم إلى مهام الموظف المختص بسلامة الأغذية، وهي مهام يفرض الطلب عليها ضغوطا مساوية على وقت الموظفين إن لم يكن ضغطا أكبر. وبصفة عامة توفر على الأرجح شعبة التغذية وحماية المستهلك الصلات التقنية بين البلدان أكثر مما توفرها المكاتب الإقليمية.

[54]. تستلزم التجارب في تحسين الممارسات، التي طبقتها المنظمة في أفغانستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إجراء بحوث تقويمية معقدة على المستوى المجتمعي خلال فصلي المطر والجفاف.

232- والاستثناء الوحيد كان المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ حيث كان موظف التغذية حتى سنتين مضيتا نشطا في إقامة صلات عبر المنطقة. وعقد المكتب مؤخرا للغاية (أبريل/نيسان 2011) حلقة عمل لمثلي عشرة من مشاريع المنظمة في مجال التغذية من بلدان من مختلف أنحاء المنطقة لتبادل الدروس العملية المستفادة وأفضل الممارسات، وتحديد المعوقات، وتعزيز التعاون الفعال، واستكشاف آليات لتيسير التعاون بين المشاريع. ويشكل هذا تطورا هاما على وجه الخصوص على ضوء نقص التفاعل بين المشاريع الماثلة (الممولة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وتجارب تحسين الممارسات، وتقديم المساعدة في مجال السياسات على وجه الخصوص). ولكن لا يوجد حاليا أي برنامج إقليمي للتغذية أو متصل بالتغذية في منطقة آسيا لربط المبادرات وليس ثمة خطة لبدء أي مبادرات.

233- وتتقوض الجودة التقنية للعمل في مجال التغذية نتيجة الاتجاه لتنفيذ مشاريع مشتتة على نطاق واسع ولا ترتبط ببعضها أو تغذي بعضها البعض. والحالة الوحيدة التي يكون فيها التعاون فعالا هي حيثما يتولى نفس الموظف من شعبة التغذية وحماية المستهلك من المقر إقامة "الصلة" بين المشاريع، إلا أن ذلك يكون محدودا في المعتاد. ويصعب نتيجة لذلك فهم كيف يمكن لمختلف مبادرات المشاريع أن تسهم في تطوير إعداد منتجات معيارية وتقديم مشورة في مجال السياسات. وبالنسبة للتثقيف التغذوي، لم ير فريق التقييم أن هناك صلات على قدر من الكفاءة والفعالية بين استخدام منتجات الفاو المعيارية وبين إعداد الأدلة في منطقتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية؛ وتبدو الصورة أفضل في آسيا، حيث أُعدت مواد للتثقيف التغذوي القائم على الأغذية بشكل تعاوني (أفغانستان وكمبوديا ولاوس) بتيسير من شعبة التغذية وحماية المستهلك.

234- والسبب في عدم تطبيق ذلك في أمريكا اللاتينية، هو أن معظم المواد تستند إلى أمثلة أفريقية. أما في أفريقيا، فيعتقد أن السبب يرجع في المقام الأول إلى عدم توافر خبرة فنية للمنظمة في مجال التغذية في البلدان والمناطق. وبالإضافة إلى ذلك، ليس هناك تعاون كبير مع شركاء التنفيذ الآخرين (باستثناءات قليلة للغاية).

235- وحتى الآن، لا تزال المساهمة الميدانية للعمل في مجال التغذية في السياسات محدودة للغاية نتيجة عدم توافر أدلة كافية على ارتباط النُهج القائمة على الأغذية بنواتج التغذية. وقد تحقق هذا الارتباط بفاعلية في أفغانستان، ولكن ليس في بعض البلدان الأخرى، وخاصة ملاوي، حيث كان يتوقع من مشروع: *التوعية بسياسات وبرامج تحسين الأمن الغذائي والتغذية* أن يحقق ذلك بعينه صراحة. إلا أن المشروع لم يولد مع الأسف، رغم إطاره الزمني الأطول، سوى وثائق قليلة عن أفضل الممارسات التي تبين الصلات بين الزراعة والتغذية.

236- والمنظمة ضعيفة على جميع المستويات (القطري والإقليمي والمقر) في القيام بدورها كوديع لمعارف المشاريع مما فاقم الحالة. فلا تتوافر إلا ذاكرة "مؤسسية" ضئيلة عن عمل الفاو على المستويين القطري والإقليمي على موقع المنظمة على الإنترنت، وبالتالي فإن قدرا كبيرا مما تم تعلمه في الماضي غير متوافر لمنفذي المشاريع الحاليين[55].

[55]. كان من الواضح للغاية بالنسبة للتقييم أن عمل المنظمة في فلاحة الحدائق المنزلية وإنتاج العلف الحيواني في آسيا قبل عام 2004 أسهم إسهاما كبيرا في برامج التغذية على المستوى المجتمعي، وكان سيوفر حاليا دليلا قويا "للمناقشات" الدولية على ارتباط الإنتاج الزراعي بتحسن نواتج التغذية، لو أن الفاو بنت على هذه التجربة.

وفي بعض المشاريع في منطقة آسيا (كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، كان من المخيب للآمال على وجه الخصوص معرفة أن بعض المشاكل التي صادفت مشاريع حالية، تمكنت مشاريع سابقة أو مشاريع في بلدان مجاورة من التغلب عليها[56]؛ والتعلم من العمل الابتكاري للمنظمة في أفغانستان قاصر على عدد صغير من الأفراد، ولم يجر استعراض هذا العمل لاستخلاص الدروس المستفادة وتبادل أفضل الممارسات.

تواري دور المنظمة

237- يسود شعور عام بين أصحاب الشأن بأن الدور القيادي للمنظمة كطرف رئيسي في مجال التغذية تناقص بقدر كبير على المستوى الإقليمي في أمريكا اللاتينية، بل وأيضا في آسيا وأفريقيا. فلم تعد المنظمة تشارك في شبكات إقليمية هامة في آسيا، وفي منتديات تنسيقية مشتركة بين القطاعات مثل اللجنة الدولية للأمن الغذائي والتغذية في كولومبيا، ولا في مؤتمرات المائدة المستديرة عن التغذية لوضع التعاريف لإطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أو للاتحاد التقني للأمن الغذائي والتغذية في هندوراس، وتوارى دورها حاليا على الصعيد الميداني. وشددت أيضا المؤسسات الحكومية على أن عدم وضوح ولاية المنظمة في مجال التغذية أثر على بروز دورها بالمقارنة بمنظمات الأمم المتحدة الأخرى.

4 - الابتكار والتكيف

238- أبدت المنظمة قدرا من الابتكار والقدرة على تكييف عملها المتصل بالتغذية جديرين بالملاحظة. ومن الأمثلة الجيدة لذلك تجارب تحسين الممارسات، وهي نهج بحثي تقويمي محدد، مصمم لإنتاج توصيات ورسائل ووصفات بشأن تغذية الرضع وصغار الأطفال عن طريق بحوث تقويمية تشكل أساس استراتيجية أعم لتغيير السلوك يتعين الارتقاء بها عن طريق مقدمي الخدمة الحاليين (مثلا موظفو الإرشاد الزراعي والمساعدون الصحيون وموظفو التنمية المجتمعية)، والمتطوعين المروجين في مجال التغذية. وتستند وصفات التغذية التكميلية إلى تجارب تجرى مع الأمهات وصغار الأطفال والأغذية المتاحة محليا. وفي الوقت الحالي، لم تستمر المشاريع المنفذة فترةً كافيةً تمكنها من تجاوز مرحلة البحث التقويمي. واستنادا إلى خبرة المنظمة المكتسبة من تجارب تحسين الممارسات في أربعة بلدان (أفغانستان وكولومبيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وموريتانيا)، يجري إعداد ورقة ومواد تدريبية من أجل الموظفين الميدانيين بشأن كيفية إجراء التجارب وتحليل الاستجابات وإعداد الرسائل والوصفات.

239- ويمكن لهذا النهج، إذا ما جُمعت أدلة، أن يدعم مبادرات عالمية عديدة تطبق على المستوى المجتمعي لتحسين تغذية الرضع وصغار الأطفال، التي ينقصها في معظمها نهج للتغذية التكميلية قائم على الأغذية ومبني على بحوث تقويمية وعلى الأغذية والوصفات المتاحة محليا. وعلاوة على ذلك، سيوفر هذا النهج خيارات للتغذية التكميلية منخفضة التكلفة وكثيفة التغذية للأسر الفقيرة، من المحتمل أن تمكن المجتمعات من التحرر من الاعتماد على الأغذية التجارية التكميلية والأغذية المتخصصة التي تعالج وتحول دون سوء التغذية الحاد.

[56]. على سبيل المثال، لم يستفد مشروع حالي في مجال التغذية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (يشمل عنصرا رائدا عن فلاحة الحدائق المنزلية والتغذية التكميلية) بالقدر الكافي من الدروس المستفادة من تدخلات سابقة (مثل مشروع فلاحة الحدائق المنزلية لتحقيق السلامة الغذائية) بسبب فروق زمنية بين التدخلات.

240- وعلاوة على ذلك، ففي أفغانستان، حيث استمر عمل المشاريع على مدى عدد من السنوات، وجهت البحوث القائمة على المشاركة والتقويمية إعداد تدخلات قطاعية على المستوى المجتمعي في مجال التغذية، نُفذت عن طريق شراكات حكومية وغير حكومية ترتبط ببناء القدرات وتقديم المساعدة في مجال السياسات. وكان هذا النهج مؤثرا في تحديد النهج المطبقة في أماكن أخرى من قبيل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وموريتانيا والمشروع الإقليمي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولكن بدون أن يكون له نفس الأثر.

241- وفي كولومبيا، وُجد حل مبتكر آخر في تعزيز واستخدام تكنولوجيات متعددة ومبتكرة للمعلومات والاتصالات لتقديم رسائل في مجال التغذية، بما في ذلك رسائل عبر الهواتف المحمولة والبرامج التلفزيونية وشبكات التواصل الاجتماعي والدورات المقدمة عبر الإنترنت. ووُجد أن هذا النهج فعال للغاية في تعزيز حدوث تغيرات في السلوك في المناطق الحضرية.

5- الاستدامة والأثر

242- توجد بعض الأمثلة لمشاريع مطبقة في منطقة آسيا، مثل *المشروع الرائد لتعزيز الحدائق المنزلية لتحسين سلامة التغذية في الفترة 2002-2004*، الذي استند إلى عمل مماثل منفذ في فييت نام، وأجرى مسوحا لخط الأساس وبعد فترة فاصلة وفي نهاية المشاريع بينت الأثر بما في ذلك النقص في عدد الأطفال الذين يعانون من نقص حاد في الوزن. وثمة مشروع آخر هو *المشروع المتكامل للبستنة والتغذية* للفترة 2000-2006 في بنغلاديش، إلا أنه لم يتضمن عنصرا قويا متعلقا بالتغذية، ولم تكن الأسر المستخدمة كمقياس مماثلة لتلك التي وقع عليها الاختيار لتطبيق التدخلات عليها، مما أضر بالنتائج الإيجابية للمشروع.

243- ومن ناحية أخرى، وحتى مؤخرا للغاية، لم تركز المنظمة بالقدر الكافي على إنتاج أدلة مقابل النتائج في دورة إدارة مشاريعها. ونتيجة لذلك، لم تتمكن معظم المشاريع المستعرضة من أن تظهر بالبيان العملي الأثر المتحقق في نواتج التغذية، أو أن المشاريع من قبيل مشروع الاتحاد الأوروبي/ برنامج الأغذية الأسرية *لتحسين الأمن الغذائي للأسر المزارعة المتأثرة بتقلب أسعار التغذية* للفترة 2009-2011، الذي تضمن مسوحا لخط الأساس وبعد فترة فاصلة وفي نهاية المشاريع، ولا تزال المشاريع أحدث من أن تُظهر الأثر المترتب عليها.

244- وعلاوة على ذلك ووفقا للمشار إليه من قبل، فإن معظم المشاريع التي شملت أنشطة متصلة بالتغذية هي مشاريع قصيرة الأجل تمتد ما بين 12 إلى 24 شهرا (تتحدد حسب برنامج التعاون التقني أو التمويل الموفر للطوارئ) وليس من المتوقع أن تحقق نواتج تغذوية ناهيك عن تقييمات الأثر والدروس المستفادة ضمن هذا الإطار الزمني. ووُصفت الكثير منها بأنها مشاريع "رائدة" تقود التدخلات المتصلة بالتغذية لكنها لم تحدد خطوط أساس ولم تخضع لرصد وتقييم دوريين. ويكون عدد قليل فقط من هذه المشاريع مؤهلا لدورة ثانية من التمويل وغالبا ما تتوقف الذاكرة "المؤسسية" لهذه المشاريع على استبقاء موظفي المنظمة داخل الفريق (أو في المشاريع الأخرى)، وهو حال نادرا ما يتحقق.

245- ومن المثير للاهتمام أن هناك مشروعا إقليميا في شرق آسيا يركز على فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والقضايا الجنسانية تضمن دليلا للتنوع التغذوي في نظام خط الأساس والرصد والتقييم. وكانت هذه هي المرة الأولى التي شهد فيها التقييم أدلة على إدماج هذا في تصميم المشاريع. ويتعين أيضا إدماج دليل التنوع التغذوي بشكل منهجي في البرامج الوطنية للأمن الغذائي التي تجري إدارتها من خلال شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل، والتي رسخت باعتبارها مؤشرا أساسيا للنتائج في إطار نظام الشعبة الجديد لرصد المشاريع.

246- ووجد تقييم أُجري مؤخرا لمشروع للمنظمة: هو *مشروع تحسين التغذية والأمن الغذائي للأسر في إثيوبيا، المشترك بين الصندوق البلجيكي للبقاء/ منظمة الأغذية والزراعة* أن عمل المنظمة أسهم في تحسين النواتج المتصلة بالتغذية وأوجد نموذجا يمكن تكراره على المستوي المحلي ومستوي المقاطعات والمستوى القطري. واستهدف المشروع أضعف الفئات ويتبع نهجا يشمل أصحاب شأن متعددين وقطاعات متعددة للتصدي لتحديات الأمن الغذائي والتغذية من خلال أربعة نُهج مترابطة هي: تمكين المجتمعات المحلية، وتنمية الأسواق والمؤسسات، والصحة والتغذية والزراعة، وإدارة الموارد الطبيعية. وأنشأ المشروع ووسع القدرات المحلية على تقديم الخدمات في مجالات التمويل الريفي والإرشاد الزراعي والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية للفقراء. ووجد التقييم أن هذه النُهج مجتمعة، وأن تدخلات المشروع (إلى جانب البرامج الأخرى من قبيل برنامج شبكة الأمان المنتجة وخدمات الإرشاد الصحي وخدمات الإرشاد الزراعي) ساعدت في تحسين الأمن الغذائي بين الفئات الضعيفة المستهدفة. ومن حيث ربط التدخلات الزراعية بالتغذية، أظهر التنويع الغذائي للمستفيدين بعض التحسن نتيجة دعم المشروع للتدريب المكثف وإمكانية الحصول على الائتمان وتحسين الإنتاج الزراعي وزيادة فرص الحصول على الدخل.

247- وفيما يتعلق بالاستدامة، يمكن أن ينظر إلى إدماج التثقيف التغذوي في المناهج الدراسية الرسمية للمدارس الابتدائية واعتماد الحكومات المحلية لتقديم تثقيف متعلق بفلاحة الحدائق المنزلية والتغذية (خاصة في أمريكا اللاتينية) على أنه أحد الأمثلة الناجحة. وعلاوة على ذلك، أسهم العمل الذي بذلته المنظمة في وقت سابق في آسيا المتعلق بإدماج التغذية في الحدائق المنزلية وتربية الماشية في التسعينيات وأوائل القرن الحالي، وإن كانت توقفت عن القيام به حاليا، في عمليات تعلم أخرى في هذا المجال، نظرا لإعداد وثائق لتبادل المعارف ووجود علاقة وثيقة في ذلك الحين في بلد واحد على الأقل (بنغلاديش) مع منظمة هيلين كيلر الدولية التي تعمل أيضا في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، واصلت حكومة بنغلاديش على مدى السنوات الخمس الماضية مشروع البستنة المتكاملة، الذي كانت المنظمة قد بدأته، وذلك بقيام الحكومة بتقديم تمويل في مجالات منتقاة، ولكنه لم يخضع لرصد جيد. وتجدر الإشارة إلى أن جوانب من عمل المنظمة المبكر مثل التدريب على تربية الماشية واستهداف الأسر التي لديها أطفال صغار وجدت طريقها إلى برامج منظمة هيلين كيلر الدولية لإنتاج الأغذية في الأراضي المحيطة بالمساكن.

6 - النتائج الرئيسية

248- تقوم المنظمة بطائفة من الأنشطة المتعلقة بالتغذية، التي أدمجت في معظمها في مشاريع الزراعة والأمن الغذائي. وتعتبر البلدان الأعضاء المنظمة أنسب من يقوم بهذا الدور. ومع ذلك، فإن هذه التدخلات لا تستند إلى أي تحليل سببي يحدد الأسباب الأساسية لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي؛ ولا تستند إلى أي تحليل للحالة يحدد الثغرات الإستراتيجية في الدعم التقني، وما يضطلع به الشركاء الحكوميون وغير الحكوميين، وأين يمكن أن تتاح فرص التعاون.

249- ولا يزال يسود فهم محدود للغاية في المنظمة (ولكن خصوصا على المستويين القطري والإقليمي) بشأن التغذية وبشأن الصلات بين الزراعة والأمن الغذائي، وذلك حتى بين الموظفين الذين يتحملون مسؤولية إدارة المشاريع أو تقديم الدعم التقني لها. وعلاوة على ذلك، لا تتوافر قدرات تقنية كافية داخل المنظمة على جميع المستويات (لكن خاصة في الميدان) لضمان أن تكون المشاريع ذات أهمية للتغذية وفعالة وتحقق نتائج أفضل للتغذية.

250- واتبعت المنظمة بعض الممارسات الابتكارية والتكيفية التي كانت ذات أهمية وفعالة للغاية من بينها فلاحة الحدائق المنزلية، واستحداث تجارب تحسين الممارسات لتحسين ممارسات التغذية التكميلية على المستوى المجتمعي، وإدخال التثقيف التغذوي من خلال مدارس تدريب المزارعين ونهج مدارس تدريب المزارعين المبتدئين على الزراعة والحياة. ومع ذلك تساور فريق التقييم شواغل بشأن ما إذا كانت المنظمة مهيأة على أفضل نحو للقيام بهذا العمل، بدلا من تقديم التوجيه المعياري إلى الآخرين للاضطلاع بالتنفيذ.

251- ونظرا لأن معظم المشاريع تنفذ في إطار دورات مشاريع قصيرة، فليس هناك وقت كاف لتطبيق ممارسات تجريبية أو رائدة في مجال التغذية أو توليد نواتج ذات قيمة، مما يشكك في صحة التدخلات في المقام الأول. ولا تتوافر بالتالي سوى أدلة ضئيلة ناتجة عن العمل الميداني للمنظمة عن السبل التي يمكن بها للزراعة وتدخلات الأمن الغذائي أن تؤثر إيجابيا على نواتج التغذية. ونتيجة لذلك لم يتم الارتقاء إلا بعدد قليل من المشاريع " الرائدة" على النحو المنشود، بل والأسوأ إنه ليس ثمة وثائق معلومة بشأن الدروس المستفادة.

252- ومشاريع المنظمة المتعلقة بالأغذية عموما صغيرة الحجم جدا، وتنتشر على نطاق واسع، ولا تسهم في استراتيجية أعم على الصعيدين الإقليمي والعالمي ولذلك فليس هناك تعاون واضح بين المشاريع. وعلاوة على ذلك، فإن الصلة بين العمل الميداني والمساعدة في مجال السياسات على المستوى الوطني وإنتاج المخرجات المعيارية ليست واضحة، ولا ينظر إليها من وجهة نظر استراتيجية إلا في حالة مشروع أو إثنين.

253- ولا تظهر المنظمة بالبيان العملي إنها تتمتع بميزة نسبية "كجهة تشغيلية". ولكنها في وضع أفضل بكثير بصفتها منظمة "تضع المعايير و" تنظم" المعرفة، وتتبادل المعلومات وتقدم المشورة التقنية أكثر منها الأشد تقدما في تنفيذ المشاريع المتعلقة بالتغذية. وفريق التقييم على اقتناع بأن المنظمة ستخدم البلدان الأعضاء وشركاء التنمية بقدر أكبر من الفعالية إذا ما استثمرت وقتها ومواردها في خلق فهم أفضل للصلات القائمة بين الزراعة والأمن الغذائي والتغذية بين الوزارات الحكومية وأوساط التنمية ككل.

254- وينبغي ألا تعنى المنظمة مباشرة إلا بالمشاريع المتصلة بالتغذية حيث: (1) يستند العمل في مجال التغذية إلى تحليل سببي؛ (2) وتشكل نواتج التغذية جزءا من تدخلات الزراعة والأمن الغذائي وتكون مدمجة تماما في هذه التدخلات؛ (3) ويكون التدخل لفترة تكفي لتوليد أدلة ودروس مستفادة؛ (4) وتساهم في استراتيجية أعم تتصدى لشواغل التغذية على المستويات القطرية أو الإقليمية الفرعية أو الإقليمية (5) وترتبط بالأولويات المعيارية للمنظمة. وينبغي أن يستند إقامة شراكات لتنفيذ هذه المشاريع إلى تحليل لحالة الجهات الفاعلة والخدمات على كل المستويات دون الاعتماد بالضرورة على خدمات الإرشاد التي تقدمها وزارات الزراعة التي قد لا تكون مهيأة على أفضل نحو للتنفيذ.

255- وتتولى حاليا منظمات أخرى (وخاصة معاهد البحوث والمنظمات غير الحكومية) استخلاص أدلة كثيرة، إلا أن الفاو كمنظمة معيارية لم تسخر بعد هذه "المعارف" لمصلحة الآخرين وتسهم في تقديم المساعدة في مجال السياسات. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تشكل المنظمة تحالفات استراتيجية مع الجهات الرئيسية الفاعلة مثل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ومؤسسة هيلين كيلر الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى لتعزيز المبادرات وتشكيل شبكة "معارف" أكثر فعالية بشأن نُهج التغذية القائمة على الأغذية.

واو - أنشطة الدعوة وتقديم المساعدة في مجال السياسات

1- أنشطة الدعوة وتقديم المساعدة في مجال السياسات في الفترة 2004-2010

المستوى الإقليمي

256- في منطقة **أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي** قدمت المنظمة مساهمات ملحوظة في وضع الأمن الغذائي في مرتبة عالية على جداول الأعمال السياسية للحكومات الوطنية والكيانات الإقليمية مثل برلمان أمريكا اللاتينية والمجموعة الكاريبية. وتُرجمت نتائج هذا العمل إلى سياسات واستراتيجيات وطنية للأمن الغذائي والتغذوي في كولومبيا وبوليفيا وهندوراس، وإلى سن قوانين مثل قانون السيادة الغذائية في بوليفيا. ومن خلال عمل المنظمة مع واضعي السياسات ، أدت المنظمة دورا مؤثرا في زيادة الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذوي الذي تجلى من خلال مشروع برنامج الأمن الغذائي في كولومبيا. وفي منطقة البحر الكاريبي، وافقت الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية على سياسة إقليمية للأمن الغذائي والتغذوي وُضعت بمساعدة تقنية من المنظمة في عام 2010، وتعمل المنظمة الآن مع هذه الدول لترجمة السياسة إلى برامج على المستوى الوطني.

257- وفي **أفريقيا** ، دعمت المنظمة منتدى التغذية الحادي عشر للرابطة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعني بالأمن الغذائي والتغذوي في غرب أفريقيا المعقود في سبتمبر/ أيلول 2008؛ وحلقة العمل الإقليمية الفرعية للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا للجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا بشأن زيادة القدرات الوطنية للحد من الجوع وسوء التغذية المعقودة في نوفمبر/تشرين الثاني 2008. وحضر حلقة العمل التي عقدتها الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ممثلون من أربعة عشر بلدا وعدد من شركاء التنمية. واستكشفت الحلقة سبل ممارسة القيادة الفعالة من أجل تطوير القدرات الوطنية والإقليمية للتصدي للجوع وسوء التغذية فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

258- وشاركت المنظمة في اجتماعين من اجتماعات فريق المهمات الأفريقي المعاد تنشيطه المعني بتنمية الأغذية والتغذية إستضافهما الإتحاد الأفريقي في أديس أبابا في فبراير/ شباط ونوفمبر/ تشرين الثاني 2009. والغرض الرئيسي لفريق المهمات هو مساعدة البلدان على تنفيذ استراتيجية التغذية الأفريقية الإقليمية وتوعية واضعي السياسات في أفريقيا بدور الأمن الغذائي والتغذوي كمدخل أساسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة.

259- وتشارك شعبة التغذية وحماية المستهلك حاليا في سلسلة من حلقات العمل الإقليمية الفرعية لواضعي السياسات على المستوى القطري عن أثر ارتفاع أسعار الأغذية نظمتها شعبة دعم وضع السياسات وإعداد البرامج (عقدت أحدث حلقات العمل في أديس أبابا في نهاية مارس/ آذار 2011).

المستوى القطري

260- في أمريكا اللاتينية، عقدت المنظمة اجتماعات مع جهات فاعلة مختلفة لإقامة مؤتمرات مائدة مستديرة قطاعية ومنتديات لتنسيق النقاش ووضع السياسات في مجال الأمن الغذائي والتغذوي التي وفرت بعد ذلك أسس إنشاء مؤسسات الأمن الغذائي والتغذوي مثل اللجنة القطاعية للأمن الغذائي والتغذية في كولومبيا، والاتحاد التقني للأمن الغذائي والتغذية في هندوراس، والمجلس الوطني للأغذية والتغذية في بوليفيا. وفي كل من **كولومبيا وهندوراس** قدمت المنظمة المساعدة التقنية في وضع سياسات وخطط قطرية للأمن الغذائي والتغذوي. وفي **بوليفيا**، قامت المنظمة بدور مؤثر في اعتماد وإدماج نهج الحق في الغذاء في عملية وضع السياسات والتخطيط على المستوى القطري والمحلي.

261- وأفضت المساعدات التي قدمتها المنظمة في مجال السياسات إلى صياغة أطر قانونية: فقد نتجت أربعة قوانين على الأقل من قوانين الأمن الغذائي والتغذوي القطرية الستة في المنطقة (نيكاراغوا، وإكوادور، و فنزويلا، والمكسيك (المقاطعة الفيدرالية للمكسيك)) عن أنشطة الدعوة التي قامت بها المنظمة، في إطار، على وجه الخصوص، مبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للتحرر من الجوع (أما القانونان المطبقان في غواتيمالا والبرازيل فقد سُنا في وقت سابق).

262- وروجت المنظمة أيضا لإنشاء لجان للأمن الغذائي والتغذوي على مستوى البلديات والمقاطعات (غواتيمالا وهندوراس وكولومبيا وبوليفيا) ورعت إنشاء منتديات إقليمية مثل الجبهة البرلمانية لمكافحة الجوع.

263- وفي أفريقيا، شاركت المنظمة في إعداد مرحلتين من مراحل الاستراتيجية القطرية للأمن الغذائي والتغذية في **موزامبيق** فضلا عن دعم تحليلات الأمن الغذائي والتغذوي في إطار التخطيط الاستراتيجي على المستوى اللامركزي. ومن خلال الأمانة التقنية للأمن الغذائي والتغذية دعمت المنظمة أيضا تعميم الأمن الغذائي والتغذوي في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر وتشريعات الحق في الغذاء. ودعمت المنظمة وضع اللمسات النهائية على سياسات التغذية القطرية والخطة الاستراتيجية للفترة 2007–2012 في **ملاوي**، وساعدت في تنسيق تنفيذ الاستراتيجية المتعددة القطاعات بقيادة إدارة التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكتب رئيس الجمهورية ورئاسة الحكومة. وفي **ليسوتو**، تقدم المنظمة مساعدة تقنية مستمرة لاستكمال سياسة التغذية الوطنية التي صيغت في عام 2009. وشاركت المنظمة أيضا في عملية وضع سياسة واستراتيجية للأغذية والتغذية في **كينيا** ومشروع خطة العمل المتعلقة بالتغذية في **أوغندا**، ودعمت تنقيح عنصر الزراعة في برنامج التغذية القطري في **إثيوبيا**.

264- وفي آسيا، دعمت المنظمة، من خلال البرنامج الوطني لتعزيز قدرات السياسة الغذائية في **بنغلاديش** وضع السياسة الغذائية الوطنية لعام 2006 التي أعقبتها خطة العمل الوطنية للفترة 2008-2015 وخطة الاستثمار القطرية في مجال الزراعة والأمن الغذائي والتغذية. وفي **أفغانستان**، قدمت المنظمة المساعدة التقنية للحكومة لإدماج الأمن الغذائي والتغذية والأهداف الجنسانية في سياسات واستراتيجيات الحكومة. وتشمل النواتج الخطة الرئيسية لوزارة الزراعة واستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان، وخطة العمل المشتركة بين الوزارات في مجال التغذية.

265- وفي **جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية**، أُعدت سياسة التغذية الوطنية بدعم تقني ومالي من المنظمة (بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى)، ووافق عليها مكتب رئيس الوزراء في ديسمبر/ كانون الأول 2008. وعقب ذلك وضعت الحكومة استراتيجية وطنية وخطة عمل للتغذية للفترة 2010-2015 في شراكة مع أربع من وكالات للأمم المتحدة تشكل الأعضاء الرئيسيين في مبادرة الجهود المتجددة لمكافحة الجوع بين الأطفال.

2- أهمية أنشطة الدعوة وتقديم المساعدة في مجال السياسات

266- يعد عمل المنظمة في تقديم المساعدة التقنية في مجال السياسات، وبصفة خاصة في قطاعي الزراعة والأمن الغذائي، بالاعتماد على البحوث الميدانية والخبرات البرامجية عملا أساسيا للمنظمة، ويرتبط على نحو متزايد بعملها بشأن نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية[57]. وتقدم المنظمة مساعدة في مجال السياسات على مستويات مختلفة في جميع جوانب الزراعة والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك والأغذية والتغذية والتنمية الريفية وإدارة الموارد الطبيعية. ووجد التقييم الخارجي المستقل الأخير للمنظمة أن دعم السياسات هو مجال من مجالين لهما أولوية كبرى بالنسبة للبلدان الأعضاء في المنظمة (والمجال الآخر هو بناء القدرات) وحدد استقصاء لآراء موظفي المنظمة أُجري في إطار هذا التقييم، السياسات والاستراتيجيات باعتبارها أهم عنصر في عمل المنظمة في مجال التغذية. ومنذ المؤتمر الدولي حول التغذية المعقود في عام 1992، بالتعاون بين الفاو ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة تشارك في دعم وضع سياسات التغذية الوطنية وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتغذية أو في إدماج التغذية في سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي وخطط العمل ذات الصلة.

267- وأنشطة الدعوة وتقديم المساعدة التقنية في صياغة السياسات والمبادرات التشريعية في مجال الأمن الغذائي والتغذوي هي نشاط من أكثر أنشطة المنظمة التي تحظى بإقرار في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وأعتبر نشاط تقديم المشورة في مجال السياسات نشاطا فائق الجودة ومتناسقا مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية الأخرى. ويحظى عمل المنظمة في مجال الدعوة للحق في الغذاء بأهمية خاصة، وقد تعزز عبر المنطقة في إطار مبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للتحرر من الجوع التي تهدف إلى: (1) إبراز مشكلة الجوع والحق في الغذاء على جداول الأعمال القطرية والإقليمية والإقليمية الفرعية؛ (2) وبناء القدرات في البلدان لتنفيذ السياسات والبرامج العامة للقضاء على الجوع وضمان الحق في الغذاء؛ (3) والإشراف على حالة الأمن الغذائي والتغذوي للبلدان المعنية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام 2015. وقد اعترفت العديد من الجهات الفاعلة بأن عمل المنظمة في هذا المجال قد أثر بشكل كبير في تخطيط وبرمجة الأمن الغذائي والتغذوي على المستوى القطري مما أرغم الدول على ضمان وحماية وتعزيز حقوق سكانها في الغذاء.

[57]. تتجلى حاليا بشكل متزايد مساهمة نظم المعلومات في مجال وضع السياسات في تصميم مشاريع نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية؛ ومشروع برنامج السودان للمعلومات المتكاملة للأمن الغذائي لدعم القرار مثال جيد على ذلك.

268– وفي كل من كولومبيا وهندوراس، قدمت المنظمة المساعدة التقنية في مجال وضع السياسات والخطط الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي التي تشمل تدخلات متعددة القطاعات في إطار نظام الرعاية الاجتماعية لكي يكون للسياسات أثر أكبر على فئات السكان الأكثر ضعفا وتعرضا للأخطار، ولتعزيز الإنتاج المستدام والمستقر للأغذية. ودعمت المنظمة أيضا تعزيز المؤسسات على مستويات مختلفة مسؤولة عن تحقيق السياسات وتنفيذ الخطط.

269– وفي أماكن أخرى، كان عمل المنظمة في مجال الدعوة من خلال إطار الحق في الغذاء والشبكات الإقليمية أقل تأثيرا، فقد اعتمد بقدر أكبر على جداول أعمال الحكومات الوطنية ولم تكن الصلات بين المبادرات المختلفة على قدر كبير من الاتساق. وثمة أمثلة قليلة كانت فيها للسياسات أهمية خاصة لسياق التغذية. ومع ذلك فقد كانت بنغلاديش نموذجا، يبدو أن من المتعذر فيه التغلب على العوامل التي تؤثر في انعدام الأمن الغذائي والتغذوي. لكن بنغلاديش وضعت سياسة وطنية متعددة القطاعات للأغذية والتغذية وخطة عمل في عام 1997، تضمنت التغذية والصحة والأمن الغذائي. وأرسى هذا إلى حد كبير الأساس لوضع سياسة وطنية للأغذية في عام 2006،[58] دعمتها المساعدة التقنية المقدمة من المنظمة (قامت بدور الريادة التقنية فيها إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية) من خلال *البرنامج الوطني لتعزيز القدرات في مجال السياسات الغذائية* بتمويل من الإتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وأعقب ذلك خطة عمل وطنية للفترة 2008–2015 وخطة وطنية للاستثمار في مجال الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي. وتضمنت هاتان الوثيقتان الأخيرتان قدرا أكبر من التدخلات في مجال التغذية التكميلية المتصلة بالصحة التي تعكس اهتمام الحكومة وأصحاب الشأن بالتصدي لسوء التغذية من خلال نهج متعدد القطاعات.

270– وتقدم المنظمة المساعدة التقنية للبرنامج الوطني لتعزيز القدرات في مجال السياسات الغذائية من خلال وحدة تخطيط ورصد الأغذية التابعة لوزارة الأغذية. وقد قامت وحدة التخطيط والرصد بدور محوري مع حكومة بنغلاديش في تجميع وزارات يصل عددها إلى إحدى عشرة وزارة تنفيذية والعديد من الجهات المانحة وشركاء التنمية لدعم خطة عمل شاملة وخطة رئيسية للاستثمارات تبلغ قيمتها 10 مليارات دولار. ومن المثير للاهتمام، أن وحدة تخطيط ورصد الأغذية أظهرت براعة هائلة وتمكنت من جمع أموال لمراجعة وتحديث جداول تركيبة الأغذية لبنغلاديش، التي كانت قد وضعت في الستينات، ولتمويل البحوث لوضع الاحتياجات من المغذيات في السياق. وتلزم هذه المعلومات قبل إجراء الدراسة الاستقصائية المقررة عن استهلاك الأغذية ودراسات قياس الإنسان على المستوى القطري في عام 2012. وستستفيد من نتائج هذه الدراسات، والعمل المتصل بها، الجهود المبذولة للتصدي لارتفاع مستوى نقص التغذية وللمسألة المستجدة المتعلقة بالإفراط في التغذية، وسيستفاد بها كذلك في وضع الإرشادات الغذائية ودعم المبادرات المهمة لتحسين التوازن والتنوع الغذائي.

271– وثمة نموذج تكميلي في أفغانستان أظهرت فيه المنظمة بالبيان العملي كيف يمكن أن يكون للصلات القوية والفعالة بين التدخلات الميدانية وواضعي السياسات الحكوميين على المستوى الوطني أهميةً في صياغة السياسات والتخطيط الاستراتيجي. وتشمل مخرجات هذا العمل خطة رئيسية شاملة لوزارة الزراعة، واستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان، وخطة العمل المشتركة بين الوزارات في مجال التغذية.

[58]. صمدت سياسة بنغلاديش الغذائية لعام 2006 في وجه تغيير الحكومة مرتين في بنغلاديش مما يوضح أهميتها وجدارتها في سياق سياسي متقلب.

272- وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أُعدت السياسة الوطنية للتغذية بدعم تقني ومالي من شعبة التغذية وحماية المستهلك (بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى) ووافق عليها مكتب رئيس الوزراء في ديسمبر/ كانون الأول 2008. والسياسة موجزة جدا (ويمكن القول بأنها لم تكن وافية) وتبين الأسباب الرئيسة لسوء التغذية وتضع قائمة بعشرة أهداف محددة للتصدي لأسبابها بما في ذلك توافر الأغذية والحصول عليها وتحسين المغذيات المتناولة. وقد وضعت الحكومة في وقت لاحق الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتغذية للفترة 2010–2015 بالشراكة مع أربع من وكالات الأمم المتحدة التي تشكل الأعضاء الأساسيين في مبادرة الجهود المتجددة لمكافحة الجوع بين الأطفال. وفي حين أن الخطة نفسها تضم أبعادا متعددة القطاعات، فقد تُرجمت التدخلات إلى استراتيجية للتنمية الصحية بشكل أفضل مما حدث في مجالي التثقيف أو الزراعة في إطار مشروع الخطة الوطنية السابعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية للفترة 2011–2015.

3- فعالية المساعدة المقدمة في مجال السياسات

273- للمنظمة صلات تاريخية بوزارات الزراعة في البلدان الأعضاء مما يعني غالبا أن اتصال المنظمة بالعمليات الحكومية لا يتم إلا عن طريق هذه الوزارة التنفيذية. وتترتب على ذلك نتائج كبيرة بالنسبة للاتصال بالوزارات التي تضع السياسات (المالية، والتخطيط، والاقتصاد، والتنمية، وغيرها) والوزارات غير وزاره الزراعة التي تؤثر على التغذية (الصحة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والمرأة والطفل، وغيرها)، وتستلزم قيام المنظمة بدور أكثر مرونة بكثير.

274- وتتوقف فعالية المشورة المتعلقة بالتغذية التي تقدمها المنظمة في مجال السياسات بشكل كبير على المشاركة التقنية من مختلف القطاعات. ويقر أصحاب الشأن في أمريكا اللاتينية بأن المنظمة لديها القدرة على تجميع جهات فاعلة مختلفة لعقد اجتماعات مائدة مستديرة تضم قطاعات متعددة ومنابر للتنسيق من أجل مناقشة الأمن الغذائي والتغذوي ووضع سياسات ثبتت فعاليتها بقدر كبير وأدت إلى إنشاء مجالس ومؤسسات مثل اللجنة المتعددة القطاعات للأمن الغذائي والتغذوي في كولومبيا، والاتحاد التقني للأمن الغذائي والتغذوي في هندوراس، والمجلس الوطني للأغذية والتغذية في بوليفيا، والتي تضم طائفة من الجهات الفاعلة المعنية بالتغذية. وتعد بنغلاديش وملاوي أيضا من البلدان التي قامت فيها المنظمة بدور أوسع نطاقا في قطاعات متعددة، ولم تكن مقيدة بصلاتها التقليدية بالزراعة.

275- وفي بنغلاديش، واجه هذا تحديات خاصة نظرا لعدد الوزارات التنفيذية التي تتصدى لشواغل التغذية، لكن وحدة تخطيط ورصد الأغذية، رغم أنها تقع ضمن وزارة الأغذية وإدارة الكوارث، تمكنت من تحقيق ذلك من خلال إنشاء منتدى مشترك لجميع الوزارات المعنية لمناقشة سياسات التغذية وخطط العمل والاستثمارات ذات الصلة. وثبت أن هذا نموذج فعال على وجه الخصوص في بيئات الحوكمة المعقدة، لأسباب ليس أقلها أنه وضع خطة قطرية شاملة للاستثمار، تحظى بملكية واسعة وباعتراف مجتمع المانحين بجدارتها. وقد وُضعت الخطة بدعم تقني من شعبة مركز الاستثمار في المنظمة. ووفقا للشعبة، تعد بنغلاديش البلد الوحيد في آسيا الذي اختير في الجولة الأولى للتطبيقات لتلقي منحة لخمس سنوات من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي بمبلغ 52.5 مليون دولار.

276- وفي ملاوي، أنشأت الحكومة إدارة قائمة بذاتها للتغذية وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز مسؤولة مباشرة أمام مكتب الرئيس ومجلس الوزراء، الذي تقدم من خلاله شعبة التغذية وحماية المستهلك الدعم التقني. ويتمثل التحدي في ضمان إقامة صلات فعالة من خلال وزارات أخرى مثل وزارة الزراعة، والصحة، والتعليم، والشؤون الجنسانية، تتحقق عن طريق تحديد وتزويد الوزارات التنفيذية "بأشخاص مسؤولين عن التنسيق". وكان "إدماج" جميع شركاء التنمية لدعم هذه الإستراتيجية أقل نجاحا، مما أدى إلى بعض العداء بين الشركاء الرئيسيين للأمم المتحدة في ملاوي.

277- وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تعمل شعبة التغذية وحماية المستهلك بشكل استثنائي أساسا من خلال وزارة الصحة لدعم صياغة السياسات والاستراتيجيات، وفقدت المنظمة نتيجة لذلك، إلى حد ما، علاقة فنية قوية مع وزارة الزراعة. وأصبحت الصلات مع الزراعة غير كافية ولا تعتمد على الميزة النسبية للمنظمة، لذلك لم تتحقق الفعالية المرتقبة من المنظمة في دعم عملية ترجمة العناصر الرئيسية للسياسات إلى استراتيجيات وخطط عمل في هذا القطاع.

278- وساعد الدور البارز الذي تؤديه المنظمة من خلال مشروع *دعم برنامج تحسين الأمن الغذائي والتغذية وأسباب المعيشة على مستوى الأسرة* في أفغانستان في تشكيل إعداد السياسات. وتجدر الإشارة إلى الدور الذي أدته المرحلة الأولى من المشروع في مجال الدعوة حيث أدمجت أهداف الأمن الغذائي والتغذية والأهداف الجنسانية في سياسات واستراتيجيات الحكومة على مختلف المستويات. وشارك موظفو المشروع في مجموعات استشارية بشأن الموضوعات ذات الصلة، وتولوا الدعوة على المستوى المشترك بين الوزارات.

279- ومع ذلك، فقد انصب التركيز أساسا في كثير من البلدان على تقديم المساعدة في مجال السياسات على المستوى القطري. ولم يول الاهتمام الكافي لنشر وتطبيق تلك السياسات على المستويات اللامركزية. وفي أمريكا اللاتينية، لم تتضمن المشورة المقدمة من المنظمة بشأن الأمن الغذائي والتغذوي الاعتبارات التغذوية بقدر كاف، لا سيما على المستويات القطرية الفرعية (كولومبيا وبوليفيا) مع توجيه تركيز كبير للغاية لتوافر الأغذية والحصول عليها. وعلاوة على ذلك كان تناول المنظور الجنساني ضعيفا.

280- وتباينت نوعية المساعدة التقنية المقدمة لدعم مشورة المنظمة في مجال السياسات. وفي بعض الحالات، جرى إيفاد مستشارين دوليين ليسوا على دراية بالسياق، ولم يكونوا فعالين أبدا رغم طول الفترات الزمنية المكرسة لبعثاتهم. وهذه تجربة يمكن أن تكون محبطة لموظفي المشاريع الوطنيين الذين غالبا ما يتعين عليهم التعامل مع الآثار المترتبة على ضعف التنفيذ التقني (مثلما كان الحال في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية). وعموما، فإن أكثر المساعدات التقنية فعالية هي تلك التي تُقدم من خلال عمل المنظمة المتوسط أو الطويل الأجل مع الحكومات، مثل وحدة تخطيط ورصد التغذية في بنغلاديش، أو وزارة التغذية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ملاوي، حيث يكون المستشارون أكفأ عموما وأكثر خبرة ويمكنهم إقامة علاقات مهنية قوية مع جميع قطاعات الحكومة وشركاء التنمية.

4- الاستدامة والأثر

281- غالبا ما تُغفل، أثناء عملية وضع السياسات، احتياجات الوزارات والهياكل الحكومية اللامركزية من القدرات. إلا أن هذه القدرات بالغة الأهمية لتنفيذ ومواصلة العناصر الأساسية للسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل. وقد تعرفت المنظمة على هذا في بعض البلدان وقامت بدور مهم في تقييم الاحتياجات من القدرات، فضلا عن تيسير تخصيص الموارد اللازمة لبناء القدرات في مختلف القطاعات.

282- وفي عام 2009 أجرت المنظمة *تقييما لقدرات التغذية* في ملاوي لتوفير أساس لتعزيز إجراءات التغذية على جميع المستويات لدعم السياسة الوطنية والخطة الاستراتيجية للتغذية في ملاوي. ولم تكتف بتقييم قدرة الحكومة في مختلف القطاعات، بل قيمت أيضا الهياكل اللامركزية على مستوى المقاطعات والمناطق ومؤسسات التدريب والمنظمات غير الحكومية. وحظيت هذه الممارسة بتقديرٍ جيدٍ من جانب سائر شركاء التنمية الذين يكرسون حاليا موارد لتوفير التدريب ذي الصلة.

283- وأدارت المنظمة بالمثل في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مشروع *بناء القدرات من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذوي* منذ عام 2009 الذي يعزز قدرة كل من الحكومة وشركائها على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتغذية وخطة العمل في مجال التغذية، وإدماج أهداف التغذية في الخطة الوطنية الخمسية السابعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبدأ المشروع تقييما شاملا لاحتياجات الموظفين الحكوميين في وزارات الزراعة والصحة والتعليم والأكاديميين والمستفيدين من المجتمعات الفقيرة. وأسفر هذا العمل عن وضع إطار شامل لبناء القدرات وخطة عشرية للتنفيذ إلى جانب وضع نماذج للتغذية الأساسية وإدارة برمجة التغذية على المستوى المجتمعي. ومع ذلك، فإن تحقيق الخطة سيكون مرهونا بتوفير تمويل إضافي لا يزال غير مؤكد في هذه المرحلة.

284- وعزز المشروع المنفذ في أفغانستان *لدعم تحسين الأمن الغذائي والتغذية وسبل كسب المعيشة على مستوى الأسرة* إدارة الاقتصاد المنزلي في وزارة الزراعة والري والثروة الحيوانية، وبنى قدرات الموظفين الحكوميين (وزارات الصحة العامة، والتعليم، وشؤون المرأة، والثقافة، والشباب) على مستويات متعددة في مجالات التغذية والأمن الغذائي. وقد أرست هذه العلاقات التعاونية القوية الأساس إلى حد كبير لمشروع مشترك للأمم المتحدة.

285- ويقر منشور *إدماج اعتبارات التغذية في سياسات وبرامج التنمية* الذي أعدته المنظمة في عام 2004 بأن السياسات المتعلقة بالزراعة والصحة والمياه النقية والصرف الصحي والتعليم والبنية التحتية والمساواة بين الجنسين يمكن أن تؤثر كلها على التغذية، ولكن لا تزال هناك فجوة كبيرة في المعارف المتعلقة بكيف يمكن تقييم هذا الأثر على النواتج التغذوية. وهذا هو الاعتبار الرئيسي للمنظمة حيث أن هذه التقييمات ستشكل مساهمات مهمة في تقديم المساعدة في مجال السياسات في المستقبل.

5- النتائج الرئيسية

286- يعتبر تقديم المساعدة التقنية في مجال السياسات داخل قطاعي الزراعة والأمن الغذائي أمرا أساسيا لعمل المنظمة. وهو مجال عليه طلب كبير من البلدان الأعضاء وحدده موظفو المنظمة باعتباره يحظى بأولوية عليا في الأنشطة المتعلقة بالتغذية. وتتميز المنظمة بميزة نسبية فريدة في هذا المجال تستند إلى خبرتها التشغيلية والمعيارية الواسعة وارتباطها بشكل متزايد بالعمل الاستراتيجي الذي تضطلع به فيما يتعلق بنظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية. وهو نشاط من أكثر أنشطة المنظمة التي تحظى بالتقدير.

287- وكان العمل في مجال الدعوة والسياسات على المستوى الإقليمي فعالا على أقصى نحو في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حيث أفضى إلى ترسيخ القدرات المؤسسية على المستوى القطري لتعزيز المبادرة الرامية إلى إدماج التغذية في السياسات الرئيسية. وأدى الحق في الغذاء دورا فعالا للغاية في إبراز شواغل التغذية وضمان تصدي التشريعات الجديدة لهذه الشواغل في عدد من البلدان. وفي أماكن أخرى، كانت مشاركة المنظمة محدودة للغاية على الصعيد الإقليمي في أفريقيا أو آسيا، وبات من الصعب للغاية الحصول على مقياس لما حققه هذا على المستويين القطري والقطري الفرعي.

288- وعلى ضوء الأهمية الاستراتيجية لهذا العمل، تعد مساهمة المنظمة في تقديم المساعدة في مجال سياسات التغذية محصورة للغاية في عدد ضئيل من البلدان. وارتبط ما تحقق ارتباطا وثيقا بالسياق، وشمل الوزارات والإدارات الحكومية المعنية بأكبر قدر بنواتج التغذية.

289- ولا تملك شعبة التغذية وحماية المستهلك القدرة أو التوجيه اللازمين للعمل في تقديم المساعدة في مجال السياسات في معزل عن الجهات الأخرى. فأكثر المساعدات المقدمة في مجال السياسات فعاليةً، هي تلك التي تعتمد على التعاون التقني بين إدارات المنظمة/ وشُعبها بما في ذلك إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وشعبة دعم وضع السياسات وإعداد البرامج، وشعبة مركز الاستثمار، فضلا عن شعبة التغذية وحماية المستهلك.

290- وكل تجربة قطرية للمنظمة لديها الكثير الذي تقدمه للمبادرات الأخرى لتقديم المشورة في مجال السياسات: ففي أفغانستان، أدي العمل المجتمعي بشأن النُهج القائمة على الأغذية والتعاون مع المنظمات غير الحكومية دورا أساسيا في توجيه السياسات على المستوى الوطني؛ وفي بنغلاديش، أدى إنشاء منابر مشتركة بين الوزارات ومشاركة شركاء التنمية الرئيسيين في عملية وضع السياسات ووضع خطة عمل وخطة قطرية للاستثمارات إلى كفالة ملكية واسعة لإطار شامل مزود بالموارد اللازمة؛ وفي ملاوي جرى تقييم القدرات على تنفيذ سياسة وطنية للتغذية ويجري حاليا بناء هذه القدرات في مختلف القطاعات. وهذه كلها دروس هامة مستفادة يتعين توثيقها وتبادلها وإدماجها في المبادرات الأخرى للمشاريع.

291- وتتمثل التحديات التي تواجهها المنظمة في المضي قدما في عملها في مجال السياسات فيما يلي: (1) تعميم التغذية في عملها في مجال الزراعة وسياسات الأمن الغذائي؛ (2) وتحسين نوعية خبراتها التقنية في مجال تقديم المشورة بشأن سياسات التغذية؛ (3) والإدماج، بطريقة أكثر منهجية، للدروس المستفادة والأدلة والنواتج المستمدة من المشاريع الميدانية في تقديم المساعدة في مجال السياسات؛ (4) وتدعيم الصلات بين نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية وبين تقديم المساعدة في مجال السياسات؛ (5) والعمل على نحو أكثر فعالية في مختلف القطاعات خارج قطاع الزراعة؛ (6) والتعاون بشكل أكثر فعالية بين الإدارات والشُعب المعنية بتقديم المساعدة في مجال السياسات داخل المنظمة، (7) والتعاون مع المنظمات الأخرى التي يمكن أن تعمل بشكل فعال جنبا إلى جنب مع المنظمة (مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمعهد الدولي لبحوث السياسات وذلك في البحوث في مجال السياسات)؛ (8) ودعم ترجمة وتنفيذ السياسات على المستوى اللامركزي؛ (9) وتقييم ورصد أثر السياسات على نواتج التغذية حيثما يعني ذلك الكثير.

زاي- العمل المعياري

1- العمل المعياري في الفترة 2004-2010

292- تولدت عدة مئات من الأمثلة عن العمل المعياري في مجال التغذية منذ عام 2004 (الملحق 11)، استعرض فريق التقييم منها شريحة مقطعية من أربعين عينة. وكم العمل مثير للإعجاب، إلا أنه لم يكن من الواضح لفريق التقييم كيف جرى تحديد هذه المنتجات وترتيب أولويتها، ولم يعرف بالضبط، باستثناء الحالات التي جرى فيها إنتاج سلسلة من المنتجات، كيف يكمل بعضها الآخر. وصُنفت المنتجات الأربعون التي جرى استعراضها في ثلاث مجموعات رئيسية هي: (1) مبادئ توجيهية وأدلة، (2) وتبادل المعارف، وتوثيق أفضل الممارسات والدروس المستفادة (3) وتوجيهات السياسات والاستراتيجيات والأطر القانونية.

293- ولا يشمل الاستعراض العمل المتعلق بتركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات، الذي جرى تناوله بشكل منفصل في هذا التقرير، مثله مثل استعراض عمل المنظمة في مجال التغذية المتصل بالإحصاءات ونظم المعلومات والتقييم.

2- الأهمية بالنسبة للمنظمة والبلدان الأعضاء

294- على الرغم من أن المنظمة قد ولدت عددا من المنتجات المعيارية ذات الصلة بطائفة واسعة من قضايا الأمن الغذائي والتغذية، فلم ينبثق عن هذا العمل المعياري سوى عدد قليل من المواضيع أو الرسائل المحورية المشتركة، وهو ما يعكس عدم وضوح في طرق تحديد أولويات إعداد المنتجات المعيارية.

المبادئ التوجيهية والأدلة

295- يبدو أن معظم المبادئ التوجيهية والأدلة التي جرى استعراضها مكتوبة في المقام الأول للمسؤولين الحكوميين، بمن فيهم واضعو السياسات والموظفون من المستوى المتوسط المسؤولون عن تنفيذ البرامج القائمة على تلك السياسات. فالغرض من العديد من المبادئ التوجيهية التي جرى استعراضها هو تزويد واضعي السياسات باستراتيجيات عملية تتراوح بين مواجهة التحديات الجديدة مثل ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود وإدماج استراتيجيات التغذية في سياسات التنمية، إلى دعم خدمات الإرشاد الزراعي لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي للأسر والمجتمعات المحلية من خلال التثقيف.

296- وبعض المنشورات مفيدة أيضا للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنمائية الأخرى، مثل الأدلة المتصلة بمدارس تدريب المزارعين، ومدارس تدريب المزارعين المبتدئين على الزراعة والحياة، ومواد التثقيف التغذوي، وإرشادات وضع برامج التغذية المجتمعية. ولاحظ التقييم على الصعيد الميداني على وجه الخصوص أن المنظمة تتوافر لها أدوات تتيح لها تقديم مزيد من التوجيه المعياري العملي إذا ما قورنت بوكالات الأمم المتحدة الأخرى. وهناك أيضا عدد من الورقات الأكاديمية التي قُدمت في مؤتمرات مختلفة والتي يمكن أن تحظى باهتمام الباحثين الجامعيين في البلدان الأعضاء الذين يمكن أن يؤدوا أيضا دورا في تقديم المشورة للحكومات بشأن السياسات.

297- وفي حين أن المنظمة مهيأة على أفضل نحو لتعزيز نهج التغذية القائمة على الأغذية، فيبدو أن الكثير من الاستثمارات في هذا المجال لها علاقة بالاستخدام، مثل العمل الواسع النطاق المنفذ في مجال التثقيف التغذوي. ويعتبر هذا العمل مهما لتزويد المستهلكين بالمعرفة، وفقا لما اتضح من *دليل التغذية للأسرة في نيبال* المعد من أجل المنظمين المجتمعيين والأُسر. وكانت مخرجات التثقيف التغذوي التي جرى استعراضها حديثة من الناحية التقنية وجيدة الإنتاج. ومع ذلك، فقد أُنتجت في المعتاد في معزل عن مشاركة موظفي المشاريع الماثلة في بلدان أخرى ولم تشمل الشركاء في المشاريع (وإن كان هذا التعاون قد تحقق بوضوح في أفغانستان وموزامبيق).

298- وتوفر المبادئ التوجيهية بشأن التثقيف التغذوي بصفة عامة رسائل وأهدافا واضحة، وتستجيب لاحتياجات الممارسين في البلدان التي تطلب توجيهات عملية مصممة لثقافات ونظم غذائية بعينها والتي قد تكون مناسبة للتكييف بما يلائم ظروف البلدان الأخرى.

من الأمثلة الجيدة للمنتجات المعيارية في مجال التثقيف التغذوي وثيقة *دورة زامبيا لمقررات التعليم الأساسي، المادة التكميلية لكتاب المعلم للصف 2*. وهذه الوثيقة مهمة نظرا لأن سوء التغذية بين الأطفال في سن الدراسة في زامبيا مرتفع، وغالبا ما لا تستهدف تدخلات الأمن الغذائي هذه الفئة بشكل مباشر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كثيرا من مشاكل التغذية في زامبيا تتصل بالعادات التغذوية وكذلك بالحصول على الأغذية، وتهدف المنهجيات المستخدمة إلى تعزيز الصلة بين المدرسة والمنزل.

299- ومن بين أفضل المنتجات المعيارية التي جرى استعراضها لإظهار الكيفية التي يمكن أن تتم بها عملية إدماج الأمن الغذائي والتغذوي في السياسات الوطنية الورقة المعنونة *تعزيز الأمن الغذائي وتقديم المساعدة في مجال سياسات التغذية: الدروس المستفادة من الخبرات*. وهي وثيقة مفيدة للغاية تستجيب لطلبات البلدان بتحقيق التماسك بين الأطر على المستويين العالمي والقطري من أجل تحسين إدماج سياسات الأمن الغذائي والتغذية وآليات حوكمة الأمن الغذائي. وتبين الورقة أن السياسات الفعالة يجب أن ترتبط بالاستثمار الاجتماعي والحد من الفقر وسياسات التنمية والبيانات الجيدة. وتوضح الخطوات المشتركة التي تتبع في تقديم المساعدة بنجاح في مجال السياسات، بينما تظهر أن الوضع في كل بلد يختلف عن الآخر. والدروس الرئيسية والدراسات الإفرادية المدرجة فيها معروضة عرضا جيدا وترتبط بالمواضيع الرئيسية في جميع جوانبها.

ومن الوثائق القليلة التي جرى استعراضها والتي توضح كيف يمكن للمنظمة استخدام السياسات الزراعية والغذائية في تعزيز إنتاج الأغذية في المنزل، بهدف صريح هو زيادة استهلاك الأسر من الأغذية الغنية بالمغذيات الدقيقة، الوثيقة المعنونة *استراتيجيات التغذية القائمة على الأغذية في بنغلاديش*. ويتماشى هذا مع الميزة النسبية للمنظمة في تعزيز التغذية من خلال الزراعة، ويسد حاجة من وجهة نظر الجهات العالمية الفاعلة الأخرى في مجال التغذية إلى مزيد من الفهم القائم على الأدلة لما يصلح في نهج التغذية القائمة على الأغذية. وتقدم الوثيقة توجيهات عملية جنبا إلى جنب مع الآثار المترتبة على السياسات، وعرضا مفيدا للغاية وتفصيليا للطرق والنهج والنتائج. وتوصلت الدراسة إلى وجود نواتج إيجابية لإتباع نظام غذائي يشمل تناول البروتينات والمغذيات الدقيقة وبخاصة للنساء والفتيات. ومع ذلك، يلاحظ التقرير نفسه بعض أوجه القصور في المنهجية، بما في ذلك غياب أي بيانات أساسية، وقصر فترة التدخلات، وقلة عدد العينات المراقبة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول ما إذا كانت فعالية النهج قد أُختبرت بدقة. ويشكل هذا أحد عيوب منشور يعد مفيدا خلاف ذلك، ويعكس جوانب ضعف تشير إلى أن المنظمة لم تجمع مجموعة كبيرة من الأدلة التي تؤكد أن النُهج القائمة على الأغذية تصلح للحد من سوء التغذية.

300- وهناك منتجات معيارية أخرى مماثلة لتلك المشار إليها أعلاه في بنغلاديش، مثل *الحدائق المنزلية كمفتاح لتحسين الرفاه التغذوي* (2006)، التي تقدم توجيهات عملية لفلاحة الحدائق المنزلية مستمدة من الخبرة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، إلى جانب التوصيات المتعلقة بالسياسات، وشارك في إعداد هذه الوثيقة إثنان من الكتاب الذين شاركوا أيضا في إعداد وثيقة بنغلاديش.

301- وعلى النقيض فإن وثيقة *إدماج اعتبارات التغذية في السياسات والبرامج الإنمائية: موجز لواضعي السياسات ومخططي البرامج في البلدان النامية*، وإن كانت منشورا صدر في وقت سابق (2004)، فإنها تضم بعض النقاط المفيدة لكن الكثير منها أعم من أن يقدم توجيها حقيقيا، أو ذُكر مرات عديدة من قبل في منشورات أخرى ولا تُقدِم كمبادئ توجيهية الكثير من الأدلة لما يصلُح وأين تكمن التحديات.

302- ومنشور *تثقيف المستهلكين لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية* هو منشور نُشر عام 2008 ويبدو أن توقيت نشره مناسب للغاية وأنه مفيد للمسؤولين الحكوميين الذين يسعون إلى تقليل أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الأمن الغذائي والتغذية للسكان الضعفاء. ومع ذلك، فإن قليلا من المحتوى الذي يوفره جديد أو يتعلق بالتحديد بارتفاع أسعار المواد الغذائية وسيستفيد من تحسين التنظيم، مثل تحليل الاقتراحات حسب الموقع (على سبيل المثال المناطق الحضرية وشبه الحضرية والمناطق الريفية)، وحسب الاحتياجات المختلفة للفئات المعرضة للخطر من الناحية التغذوية.

303- ومن ناحية أخرى، لا يوجد سوى قليل من المبادئ التوجيهية التي توضح النهج القائمة على الأغذية، التي تعمل لدعم وتحسين التغذية، أو التي تركز على اتقاء سوء التغذية عن طريق وسائل منها، على سبيل المثال، تعزيز تحسين الأمن الغذائي والتغذوي باعتباره جزءا لا يتجزأ من تحسين الإنتاجية الزراعية. ويمكن للمبادئ التوجيهية من هذا النوع أن تساعد حقا العاملين في الإرشاد الزراعي في دعم الأسر والمجتمعات لتحقيق نواتج تغذوية أفضل من خلال اختيار المحاصيل وتحسين تقنيات الإنتاج وتحسين تخزين المحاصيل وتجهيز الأغذية التي تساعد على الحفاظ على القيمة الغذائية. وتعرض الوثائق نُهجا اختبرت جيدا مثل الحدائق العائلية لإنتاج الغذاء، والحدائق المعروفة بثقب المفتاح لأنها تأخذ شكلا دائريا مفرغا من ناحية وكأنه ثقب مفتاح، وذلك لخدمة المتضررين من فيروس نقص المناعة البشرية، ولكنها لا تربط هذه الممارسات بتحسين التغذية من حيث صلتها بإنتاج الثروة الحيوانية، أو إدارة ما بعد الحصاد.

304- وثمة نوع آخر من التوجيهات المكتوبة لموظفي الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية المحلية هو الدليل الشامل للخطوات التدريجية *لبدء تشغيل مدارس تدريب المزارعين المبتدئين على الزراعة والحياة*. وهذا مثال جيد لوثيقة، وإن كانت طويلة، تقدم شرحا مفصلا عن كيفية تنفيذ برنامج له أهمية لولاية المنظمة؛ وتشير وثائق أخرى كثيرة بشكل متكرر إلى خطوات هامة إلا أن القليل منها يوفر توجيهات مفصلة من هذا القبيل. وقد وضعت المبادئ التوجيهية، التي أُعدت من خلال شراكة بين المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي، للاستجابة للأعداد المتزايدة من الأطفال اليتامى والضعفاء المتضررين من فيروس نقص المناعة البشرية.

وثمة مثال جيد على منتج معياري يوضح كيف يمكن لوثيقة قصيرة براقة تقديم رسائل معقدة نسبيا في صيغة موجزة واضحة ومتاحة بسهولة لواضعي السياسات للإطلاع عليها وهي الوثيقة المعنونة *سد الفجوة: برنامج المنظمة للمساواة بين الجنسين في مجال الزراعة والتنمية الريفية*. وتقر المناقشة بالدور الذي تلعبه علاقات القوة في الديناميات الجنسانية ومدى تأثرها بقوى السوق الحديثة، على نحو يضر بالمرأة في الغالب. وتعطي بعض الأمثلة ذات المصداقية عن كيفية دعم المنظمة للمساواة بين الجنسين في عملها، ورغم أن معظم الأمثلة تشمل الرجال والنساء، فإنها لا تلبي بالضرورة الاحتياجات المتعلقة بالنساء بالتحديد والقيود التي تصادفهن.

305- واضطلعت المنظمة ببعض الأعمال العالية الجودة في مجال التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية، إلا أن هذا مجال تشارك فيه بعمق العديد من الوكالات والمنظمات غير الحكومية، وبالتالي فتمتع المنظمة بميزة نسبية في هذا المجال هو أمر مشكوك فيه. فعلى سبيل المثال صيغت المقالة الخاصة بحدائق ثقب المفتاح صياغة جيدة لكنها نُشرت في عام 2008، في حين نشرت بالفعل منظمات غير حكومية ومنظمات أخرى أعمالا مماثلة في منتصف العقد الأول من هذا القرن.

تبادل المعلومات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة

306- أعدت المنظمة *الموجزات القطرية عن التغذية* من أجل الدول الأعضاء على وجه الخصوص. ووقت إعدادها، كانت تعتبر وثيقة مفيدة وشاملة بالنسبة للحكومات، وتتضمن معلومات إحصائية وتفسيرا للمؤشرات الأساسية المتعلقة ببلد ما فيما يتصل بالجوانب الديموغرافية، والحالة الاقتصادية، والبنية التحتية والخدمات، والحالة الغذائية والتغذوية. واعتبرت مفيدة بشكل خاص في بلدان مثل أوروغواي وباراغواي وغيانا ضمن بلدان أخرى، تفتقر إلى معلومات إحصائية. ومع ذلك، فقد أصبح الكثير منها عتيق جدا حاليا، ولم تعد لها أهمية تذكر بالنسبة للوضع القائم، وليس لدى الموظفين علم عموما بوجودها. وينبغي أن تستعرض المنظمة دورها في هذا العمل وتحدد ما إذا كانت هذه الموجزات لا تزال لازمة وما إذا كان يمكن القيام بذلك بالتعاون مع آخرين. فقد علم فريق التقييم على سبيل المثال أن البنك الدولي يعد الآن نسخا موجزة أقصر في غياب تحديثات المنظمة.

307- ومن بين أفضل النواتج المعيارية التي تعدها المنظمة *تقارير حالة انعدام الأمن الغذائي*. وتهدف هذه المنشورات إلى تسليط الضوء وشرح القضايا والاتجاهات الرئيسية لجمهور عالمي من واضعي السياسات الحكوميين ووكالات الأمم المتحدة والوكالات الثنائية والأكاديميين. فهي شاملة ومناسبة التوقيت، وبالتالي ذات أهمية كبيرة للبلدان الأعضاء. ويعترف تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي لعام 2008 بصعوبة الاختيارات ومحدودية الخيارات أمام حكومات البلدان الفقيرة في سعيها للتخفيف من آثار الزيادات في أسعار المواد الغذائية والوقود. ويُبرز تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم أهميته من خلال عرض سبلٍ بناءةٍ للتصدي لأزمة أسعار الأغذية، في إمكانها مساعدة الملاك الصغار وفي الوقت نفسه تعزيز الأمن الغذائي.

308- ومع ذلك، فإن تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2009 بشأن الأزمات الاقتصادية – الآثار والدروس المستفادة – لا يشدد على دعم الزراعة القائمة على التغذية. فهو لا يناقش سبل مواجهة الأمن الغذائي والتغذوي في سياق الحق في الغذاء (مثل البرازيل). بينما تناول تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي لعام 2010 عن انعدام الأمن الغذائي في الأزمات المطولة البعد المتعلق بالتغذية، ولكن نظرا لأهمية هذا الجانب، كان ينبغي أن يُخصَص له فصل في التقرير.

السياسات والاستراتيجيات والأطر القانونية

309- في الأغلب الأعم، لا تلبي معظم الوثائق المعيارية من حيث الطول والشكل احتياجات واضعي السياسات لوثائق موجزة تلخص القضايا الرئيسية وتقدم الحلول والتوصيات. وفي المجالات التي تهدف فيها المنظمة إلى إقناع المسؤولين الحكوميين بمزايا نهج معين، أو الدعوة إلى إجراء تغيير في النظرة، تنطوي الوثائق الأكثر إيجازا المصممة بشكل جذاب على إمكانية أكبر للوصول إلى الجمهور المستهدف.

310- وأحرزت المنظمة تقدما في منشوراتها منذ قيامها في عام 2004 بإعداد *موجز إدماج اعتبارات التغذية في سياسات التنمية وبرامجها لواضعي السياسات ومخططي البرامج في البلدان النامية*. وكان الهدف من هذه الورقة ما يلي: (1) تزويد صناع السياسات باستراتيجيات عملية لإدماج اعتبارات التغذية في السياسات الإنمائية ذات الصلة؛ (2) وتزويد العاملين في مجال الرعاية الصحية والتغذية بأداة للدعوة للتغذية على مستوى السياسات. ويؤكد التقرير أن الزراعة هي أكثر قطاع مناسب لتعزيز الحالة التغذوية، ويقدم بعض النقاط المفيدة؛ وكثير من هذه النقاط عام للغاية أو ذُكر مرات كثيرة من قبل. والأمثلة الواردة في الورقة غير مدعمة بأدلة تبرهن على ما يصلُح وتُبين أين تكمن التحديات.

311- ومجال السياسات والاستراتيجيات والأطر القانونية هو مجال ربما تتمتع فيه المنظمة بموقع فريد يمكنها من أن تفكر تفكيرا إبداعيا وتشجع السياسات والبرامج ذات الفكر التطلعي بين البلدان الأعضاء. ويقدم عمل المنظمة في مجال الحق في الغذاء مثالا على ذلك. وتسعى سلسلة *المبادئ التوجيهية بشأن الحق في الغذاء* إلى سد الفجوة المعرفية عن طريق معالجة احتياجات البلدان الأعضاء الراغبة في الحماية التشريعية للحق في الغذاء. وتوفر هذه السلسلة توجيهات شاملة حول كيفية تفسير وتلبية المفاهيم الكامنة وراء الحق في الغذاء، وتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتوفر السلسلة توجيهات تفصيلية وأمثلة على كيفية إجراء تقييم للفئات الضعيفة وأسباب ضعفها؛ وكيفية صياغة الإجراءات التشريعية الوطنية، وكيفية إجراء التدريب والدعوة مع أصحاب المصلحة، وكيفية رصد أنشطة الحق في الغذاء.

وثمة مثال لموجز مفيد إعلاميا للغاية هو *وعود وتحديات تواجه القطاع الغذائي غير الرسمي في البلدان النامية*. وهو موجز جيد حول كيفية عمل أسواق المواد الغذائية غير الرسمية، والفرصة التي تتيحها للناس، وسبب أهميتها. ويعرض إحصاءات عن المساهمة الاقتصادية لقطاع الأغذية غير الرسمي في مختلف المدن. والموجز قصير في شكله (30 صفحة) وشامل وجيد التصميم، ويشير إلى القيمة الاقتصادية والمعيشية لهذا القطاع، وهو أمر مفيد لتنوير وإقناع المسؤولين الحكوميين الذين قد يرون أن أسواق المواد الغذائية غير الرسمية تشكل مصدر إزعاج يجب تنظيمه أكثر مما تشكل أصلا يستحق الدعم الرسمي.

312- وخير مثال على تولي المنظمة زمام المبادرة في التفكير بشأن تحديات التغذية والأمن الغذائي في المجالات الجديدة التي تتطلب اهتماما أفضل من واضعي السياسات هو التحدي المتمثل في ازدياد التحضر في العالم النامي. وساعدت المنظمة في تسليط الضوء على هذا الموضوع في عام 2004 في ورقة قدمتها المنظمة بشأن *التحديات المستجدة التي تواجه سياسات الأغذية والتغذية في البلدان النامية*، في طبعة إلكترونية لمجلة الاقتصادات الزراعية الإنمائية في عدد خاص عن "عولمة نظم الأغذية: أثرها على الأمن الغذائي والتغذية." وتناقش النسخة أثر التحول في الأنماط الغذائية على نظم إنتاج الأغذية وتجارة التجزئة والتوزيع، وتصف كيف سيؤثر هذا في المناطق الريفية على الفقر والأمن الغذائي وسلامة الأغذية وجودتها والأمراض غير المعدية المتصلة بالنظام الغذائي. ويسهم العمل في هذا القطاع في المعرفة العالمية بشأن أثر تغير النظم الغذائية في المناطق الحضرية، وآثارها على كل من النظم الغذائية في المناطق الحضرية والريفية، وكيفية مواجهتها. ويوضح الاستعراض الحالي لهذا الناتج المعياري أن الترويج لهذه الرسالة لا يزال مستمرا في بعض المطبوعات، ولكن يبدو أن هذا لم يكن محور تركيز للمنظمة منذ منشور عام 2004.

313- وثمة مثال آخر هو ورقة *أثر تغير المناخ والطاقة البيولوجية على التغذية*، المعدة بالاشتراك بين المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية والمنظمة. ونظرا لأن الورقة موجهة إلى جمهور رفيع المستوى من واضعي السياسات الحكوميين على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي والباحثين والأكاديميين، فإنها تقدم موجزا وافيا للآثار المحتملة لتغير المناخ على الأمن الغذائي. وتبحث الورقة نتائج تغير المناخ وازدياد الطلب على الطاقة البيولوجية على التنمية المستدامة والأمن الغذائي والتغذية. وتوفر معلومات يمكن أن تساعد الحكومات والوكالات المتعددة الأطراف في وضع استراتيجيات بشأن كيفية التصدي لأحدث التهديدات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي العالميين. وهذه ورقة إرشادية عن نوع العمل الذي يمكن أن تتوسع فيه المنظمة لإثراء النقاش العالمي حول التغذية بينما تساعد في الوقت نفسه في تشكيل النقاش حول القضايا والحلول. ويمكن أن تساعد التوصيات المتعلقة بالسياسات المنظمة في إنشاء محور تركيز مؤسسي في هذا المجال.

3- تصميم المنتجات وجودتها

314- من الواضح، أن تمتع المنتجات بمكانة بارزة يرتبط بعوامل كثيرة، من بينها أهمية وجودة تصميم المنتج وسهولة استعماله.

مبادئ توجيهية وأدلة

315- المبدأ التوجيهي الأساسي للتحقق من صحة دليل التنوع الغذائي على المستوى الأسري هو مبدأ توجيهي مستخدم على نطاق واسع ثبت أنه يلقى تقديرا كبيرا في الميدان. ودليل التنوع الغذائي هو أداة لها أهمية كبيرة نظرا لأنه يلبي الطلب على حلول بسيطة منخفضة التقنية يمكن لغالبية أصحاب الشأن فهمها بسهولة. وتتمثل إحدى نقاط القوة الرئيسية لهذه الأداة في أنها تتنبأ بالتغير في حالة الأمن الغذائي للأسر والأفراد في وقت مبكر. وبُذلت جهود كبيرة في إدماج هذه الأدوات في النظم الوطنية لمعلومات الأمن الغذائي (على سبيل المثال في الضفة الغربية/غزة، وملاوي، والصومال)، والتقييمات الأساسية للمشاريع (في ملاوي)، وأطر رصد وثائق السياسات (في موزامبيق). وبالإضافة إلى ذلك، تشكلت شراكات محلية عالمية قوية بين المنظمة ومقدمي الخدمات المحليين حول تجربة وتعزيز الأدوات بين أفراد مجتمع نظم معلومات الأمن الغذائي والتدريب على الأدوات الذي تستهدف أصحاب الشأن المحليين.

تبادل المعرفة وأفضل الممارسات والدروس المستفادة

316- يقدم *التقرير السادس ضمن تقارير التقدم المحرز في مجال التغذية الذي يتناول الحالة العالمية للتغذية* (اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية، 2010)، والذي أسهم فيه موظفو المنظمة، مناقشة شاملة للغاية للقضايا والخيارات في مجال التغذية على نطاق عالمي، في ضوء وجود جمهور كبير مهتم بالأمن الغذائي والتغذوي على الصعيد العالمي. ويشير التقرير إلى ضرورة التركيز الصريح على "الأمن التغذوي" في تعزيز الأمن الغذائي والحد من سوء التغذية، نظرا لأن الزيادات في المتناول الغذائي و/ أو الدخل لا تضمن تحسين التغذية. وهذه هي النقطة التي ينبغي للمنظمة أن تركز عليها بقدر أكبر في منشوراتها، بينما تقدم التوجيه في مجال السياسات والبرامج للتصدي لها.

317- وتخرج الوثائق الرئيسية مثل تقارير حالة انعدام الأمن الغذائي بشكل جيد، وبتصميم جيد، ورسومات معروضة بوضوح، وتوزع على نطاق واسع وتحظى بمكانة جيدة. والمساهمات الهامة الأخرى مثل سلسلة *الحق في الغذاء* مصممة بشكل جيد، وتعرض مادة شاملة في شكل من السهل متابعته. وعلى العكس، فإن التقارير الرسمية لاجتماعات اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية مكتوبة بشكل عسير الفهم وأسطرها ضيقة مما يجعلها صعبة القراءة، ولا تبرز فيها النقاط الرئيسية.

318- والعديد من الوثائق التي جرى استعراضها كانت ذات نوعية تقنية جيدة ومكتوبة جيدا. ومع ذلك، فغالبا ما يجاوز طولها 70 صفحة ويصل إلى أكثر من 200 صفحة. ونتيجة للوقت اللازم لقراءة حتى وثيقة رئيسية واحدة والنظر في الأفكار المطروحة فيها، فمن غير المرجح أن يقرأ الكثير منها الجمهور الرئيسي للمنظمة، الذي يضم مسؤولين حكوميين مشغولين في مختلف المستويات. وبالتالي، ففي حين تحظى على الأرجح هذه الوثائق بالمكانة والاستعمال من وكالات الأمن الغذائي الأخرى والأوساط الأكاديمية، فمن المرجح أن يكون عدد القراء بين واضعي السياسات منخفضا. وتعطي العديد من الموجزات اللامعة المصممة لجمهور مستنير من متخذي القرارات مثل، *سد الفجوة : برنامج المنظمة للمساواة بين الجنسين في مجال الزراعة والتنمية الريفية*، أمثلة جيدة للموجزات المقدمة بشكل جيد، والمزودة برسوم بيانية تعزز الرسالة، والمكتوبة بإيجاز لكنها تعطي للطابع المتعدد الأوجه للموضوع حق قدره.

319- ومن بين الأدلة التي استخلصها فريق التقييم من الزيارات القطرية أن عددا من الوثائق المتعلقة بالدروس المستفادة المستمدة من الميدان والمعتمدة كمطبوعات إقليمية (على سبيل المثال، *المشروع الرائد لتعزيز الحدائق المنزلية لتحسين الرفاه التغذوي في الفترة 2002–2004* في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، المستند إلى عمل مماثل تم القيام به في فييت نام، *والمشروع المتكامل للبستنة والتغذية* في الفترة 2000–2006 في بنغلاديش؛ *وتجارب تحسين الممارسات* في أفغانستان وكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، يمكن أن تكون مفيدة للغاية، ولكنها ببساطة غير مشهورة داخل المنظمة، والمعرفة بها قليلة وبالتالي فلا تُستخدم إلا استخداما قليلا. وثمة مشاريع أخرى تقدم دروسا مستفادة هامة (مثل عمل المنظمة في أفغانستان الذي يربط برمجة التغذية المجتمعية بالمساعدة في مجال السياسات) لم يجر على الإطلاق إصدارها من أجل الاستفادة منها في تبادل المعلومات الهامة عبر المنظمة.

السياسات والاستراتيجيات والأطر القانونية

320- إن ورقة *أثر تغير المناخ والطاقة البيولوجية على التغذية*، هي ورقة أعدها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية بالتعاون مع المنظمة من أجل الاجتماع الخاص الذي عقد في عام 2008 بشأن تغير المناخ والطاقة البيولوجية خلال المؤتمر الرفيع المستوى حول الأمن الغذائي العالمي. وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة ذات أهمية كبيرة ومفيدة، فهي مقدمة كورقة أكاديمية، وحيث أنها تقع في 86 صفحة فمن غير المرجح أن يقرأها كثير من واضعي السياسات الحكوميين في شكلها الحالي.

4 - الظهور ونشر المعلومات والاستخدام

321- لم يطلِّع فريق التقييم على أي رسائل أو استراتيجيات للنشر متعلقة بفئات مختلفة من الوثائق. والأدلة المستخلصة من البعثات على المستوى القطري تشير إلى أن نشر المنتجات المعيارية يتوقف كليا على اهتمام والتزام مكاتب المنظمة المختلفة أو الأفراد بتوزيع الوثائق. وبشكل مستمر، لم يكن لدى أصحاب الشأن على المستوى القطري دراية بنطاق المنتجات المعيارية للمنظمة حتى عندما كان للمنظمة منبر ووجود قويين. وأفادوا بأنهم يعتقدون أن المنظمة لا تنتج سوى منتجات عن التغذية ذات صلة بالزراعة وليس المجموعة الكاملة المتاحة، ووجدوا أن من الصعب للغاية تصفح الصفحة الشبكية للعثور على المنتجات. وفوجئ الأفراد الذين جرت مقابلتهم بتعدد المواد المنتجة، ولم يسمعوا على وجه الخصوص عن أعمال تقنية أخرى تقوم بها المنظمة، مثل تحديد الاحتياجات التغذوية مع منظمة الصحة العالمية.

322- وأعرب العديد من أصحاب الشأن، بما في ذلك المكاتب الحكومية والمؤسسات الأكاديمية عن اهتمام بالحصول على المنتجات المعيارية ذات الصلة التي غالبا ما سمعوا عنها، لكنهم لم يعرفوا كيف يحصلون عليها. ويمكن أن يشكل تنزيل النسخ الالكترونية للوثائق في البلدان النامية تحديا، وبالتالي فإن توفير المنتجات المعيارية، وخصوصا للجامعات حيث يمكن أن تؤثر على دراسات الطلاب والمتخصصين في المستقبل، مهم حقا.

323- ولا تحمل العديد من الوثائق، التي يبدو أنها تستهدف واضعي السياسات الحكوميين والموظفين الحكوميين المسؤولين عن تنفيذ البرامج، أي إشارة إلى الطريقة التي تنشر بها هذه الوثائق ولمن. وشهد فريق التقييم في زياراته على المستوى القطري مناسبات أيضا تلقت فيها مكاتب حكومية مجموعات من المنشورات بدون أي مُقدِمةٍ أو توجيهٍ بشأن مضمونها أو تطبيقاتها.

324- وموقع المنظمة على شبكة الإنترنت ومكتبة وثائق المنظمة يشكلان مستودعا سلبيا شاملا يحتوي على ثروة من الوثائق لمن يبحثون عن معلومات حول مواضيع محددة. وتوزع منشورات المنظمة الرئيسية، مثل تقارير حالة انعدام الأمن الغذائي، في نسخ ورقية وهي متاحة أيضا على الإنترنت. وتشكل هذه المنشورات تقارير سنوية أو دورية لها جمهور جاهز. وعلاوة على ذلك، لا تتاح العديد من الوثائق الأساسية في ملف واحد بصيغة PDF، ولكنها تُدرج كسلسلة من الروابط أو أجزاء من وثائق، وبالتالي يصعب تنزيلها أو الإطلاع عليها من ناحية أخرى.

325- ولم يعد الموقع الشبكي للتغذية متاحا على صفحة المنظمة على شبكة الإنترنت مما يقلل من بروزه وسهولة الإطلاع عليه. واستحال أيضا تحديد مكان العديد من الوثائق المتصلة بالتغذية، المقدمة لهذا الاستعراض، سواء على الموقع الشبكي أو في مكتبة وثائق المنظمة، من خلال عنوان البحث أو عن طريق البحث باسم المؤلف. وأمكن الاطلاع على بعض الوثائق كروابط فقط ليس من السهل التعرف عليها، في حين عُرض بعضها بشكل يمكن التعرف عليه بسهولة أكبر بكثير من غلاف التقرير. والمفترض هو أن تتوافر الورقات المعدة من أجل المؤتمرات في تلك المؤتمرات، وفي أي تقارير لاحقة. ومن غير المرجح أن يكون أشخاص من غير المشاركين في المؤتمر على علم بهذه الوثائق أو يمكنهم بالضرورة الإطلاع عليها.

326- وعلاوة على ذلك، ليس هناك مستودع نشط ومركزي موجود على الموقع الشبكي يضم مواد مفيدة أعدتها مشاريع، ويمكن تبادلها مع مشاريع أخرى في طور التخطيط أو التصميم، وستكون ذات قيمة كبيرة لكثير من الممارسين في الميدان. ويبدو أيضا أن هناك طلبا على مواد التثقيف التغذوي وإمكانية لنشرها على نطاق أوسع (مثل المبادئ التوجيهية للتغذية التكميلية التي وضعت بالاشتراك مع اليونيسيف في أفغانستان وزامبيا) وبرامج تغذية الرضع وصغار الأطفال، ومواد بناء القدرات التي أُعدت في أفغانستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والتي يستنسخها ويستخدمها البنك الدولي واليونيسيف والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

5- النتائج الرئيسية

327- إن منتجات المنظمة المعيارية ذات الصلة بالتغذية واسعة النطاق وتعكس الأوجه المتعددة للمنظمة وولايتها. وتضم طائفة واسعة جدا من المجالات، تشمل الزراعة والبستنة، والقضايا الجنسانية، والتغذية، وتثقيف المستهلك، والتجارة، ومواضيع الأمن الغذائي في الحضر. وهناك قدر قليل من العمل المعياري الذي يربط التغذية بالإنتاج الحيواني أو مصايد الأسماك، وهو ما يبدو أنه يشكل فجوة في العمل المعياري للمنظمة. وبصفة عامة، تتناول هذه المنتجات شواغل التغذية في نطاق الأمن الغذائي، ولا تلقي إلا نظرة محدودة للغاية، على النحو الملائم، على التغذية بمفردها.

328- وتتجلى بوضوح موضوعات معينة في العمل المعياري للمنظمة لاستخلاص الدروس المستفادة من أجل تبادل المعرفة. ومع ذلك، لم تنبثق بقوة عن الاستعراض سوى بضعة موضوعات رئيسية أو رسائل مشتركة، مما يعكس فقدان التركيز الاستراتيجي في منتجات المنظمة في مجال التغذية

329- وتوجه معظم المنتجات المعيارية لتلبية احتياجات حكومات البلدان الأعضاء، إلا أن بعض الأدلة العملية تنطبق على المنظمات غير الحكومية. ولا يبدو أن معظم هذه المنتجات قد أُعدت بناء على طلب البلدان الأعضاء، ولكنها تتولد بدلا من ذلك استجابة للأولويات الحالية لوكالات الأمن الغذائي العالمي أو الموضوعات الرئيسية في المنظمة.

330- والكثير من الوثائق المعيارية ذات الصلة التي يمكن لواضعي السياسات استخدامها طويلة جدا (70–300 صفحة) وتقدم في شكل أكاديمي. وأثبتت وثائق أخرى مثل الموجزات القطرية عن التغذية أنها كانت مفيدة للغاية في حينها، ولكنها أصبحت حاليا عتيقة ولم تعد على نفس القدر من الأهمية. ولا تلبي تلك الوثائق احتياجات واضعي السياسات لوثائق موجزة وحالية تلخص القضايا الرئيسية وتقدم حلولا وتوصيات قابلة للتنفيذ.

331- وهناك، مع ذلك، بعض منتجات المنظمة مثل أداة دليل التنوع الغذائي على المستوى الأسري، التي تلبي الحاجة إلى حلول بسيطة منخفضة التقنية يمكن لغالبية أصحاب الشأن فهمها بسهولة. أما الأنواع الأخرى من المنتجات، مثل تقارير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، فتعرض الخبرة التقنية للمنظمة في شكل شامل وسهل القراءة وجذاب للغاية، وتوزع على نطاق واسع. ومساهمة المنظمة، في التقرير المعنون *التقدم المحرز في التغذية*، تبرز أيضا المفاهيم الهامة التي تروج لها المنظمة في منشور شهير للغاية.

332- وبخلاف المنشورات الرئيسية وبعض المنتجات الهامة الأخرى، هناك مجموعة كبيرة من الأعمال المعيارية غير معروفة على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الصعب العثور على وثائق على الموقع الشبكي للمنظمة، كما أن طريقة عرض وثائق معينة يصعِّب استعمالها. وليس ثمة استراتيجية واضحة للاتصال أو النشر متعلقة بالفئات المختلفة للمنتجات المعيارية المتصلة بالتغذية.

333- وتناقش المنظمة في منتجاتها المعيارية أهمية الربط بين التغذية والزراعة، ولكنها لا توفر ما يكفي من الأعمال المعيارية الواضحة التي تستند إلى الأدلة التي تشير إلى كيف يمكن لارتفاع مستويات الاستثمارات الزراعية أن يسهم في تحسين التغذية، وهي التحسينات التي تحدث أساسا على مستوى الأسرة والفرد. ويجري التشديد على أهمية هذه الصلات، ولكن نادرا ما يتوافر عمل معياري مستند إلى الأدلة حول كيفية إقامة هذه الصلات، وما يصلح وما لا يصلح. وبناء على حصر للمنتجات المعيارية، واستعراض لعينة مقطعية محددة، يبدو أن المنظمة لم تستخلص مجموعة كبيرة من الأدلة التي تفيد بأن النُهج المستندة إلى الأغذية تصلح للحد من سوء التغذية. وهذا النوع من العمل المعياري والبحث هو ما تتطلع الجهات المانحة والوكالات الدولية الأخرى العاملة في مجال مكافحة الجوع إلى المنظمة للاضطلاع به. ومن شأن دراسة نواتج الجهود المبذولة لإدماج التغذية في السياسات والبرامج الزراعية على نطاق واسع، حتى في المراحل المبكرة، أن يمكن المنظمة من تقديم مساهمة مهمة في العمليات العالمية في مجال لا تتصدى له جهات أخرى.

334- وتدعو الحاجة إلى قيام المنظمة بالتركيز على نحو أكثر وضوحا على "الأمن التغذوي" كجزء من عملها للحد من سوء التغذية، حيث أن زيادة المتناول من الأغذية و/ أو الدخل لا تضمن تحسين التغذية. وهذه نقطة ينبغي للمنظمة أن تشدد عليها بقدر أكبر في إحاطاتها الإعلامية الموجهة إلى واضعي القرارات الحكوميين، فضلا عن تقديم التوجيه في مجال السياسات والبرامج للتصدي للأمن التغذوي.

335- وبخلاف المنشورات الرئيسية وبعض المنتجات الهامة الأخرى، هناك مجموعة كبيرة من الأعمال المعيارية غير معروفة على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الصعب العثور على وثائق على الموقع الشبكي للمنظمة، كما أن طريقة عرض وثائق معينة يصعِّب استعمالها. وليس ثمة استراتيجية واضحة للاتصال أو النشر متعلقة بالفئات المختلفة للمنتجات المعيارية المتصلة بالتغذية.

حاء - القضايا الجنسانية والإدماج الاجتماعي

1- تعميم المنظور الجنساني في العمل التغذوي

336- تتباين الدرجة التي تعمم بها المنظمة مراعاة المنظور الجنساني في أعمالها المتصلة بالتغذية تباينا ملحوظا. وعلى الجانب الإيجابي، شمل العمل في أفغانستان خلال هذه الفترة تركيزا قويا على المنظور الجنساني وحقق نتائج عديدة. ودعمت المشاريع على الأخص وضع استراتيجية جنسانية من أجل وزارة الزراعة والري والثروة الحيوانية، حظيت بدعم جيد واعتمدتها الحكومة، بما في ذلك إنشاء وحدة للشؤون الجنسانية وتزويدها بالموظفين. وأعدت حزمة تدريبية عن القضايا الجنسانية واُستخدمت لتدريب الشركاء. ويمكن أن يتجلى تطور عمل المنظمة في المجال الجنساني في تعميمها للمنظور الجنساني في أنشطة أولية مؤقتة ثم تعميم لمحور التركيز الجنساني في صميم الأنشطة على نطاق أوسع يشمل إشراك الرجال وتوفير القيادة لوزارة الزراعة ومشروعات المنظمة الأخرى. ومنذ البداية، بنيت الأنشطة، وقُدمت تسهيلات خاصة لتمكين النساء من المشاركة، وفي الآونة الأخيرة استُهدف الرجال ومؤسساتهم.

337- وفي بنغلاديش، هناك مشروع رائد مبتكر، يدمج التثقيف التغذوي القائم على المهارات في مناهج إدارة المزارع، ويمثل محاولة للتغلب على التحيز ضد أحد الجنسين في بنغلاديش، من خلال استهداف الرجال فضلا عن النساء من الأسر نفسها من أجل تثقيف كل منهم في إطار مجموعته في مجال التغذية؛ وهو نهج تبين أنه أكثر فعالية في تسهيل تغيير السلوك. وفي كمبوديا، يختار قادة التدخلات المجتمعية المسؤولون عن تجارب تحسين ممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار أفرادا للقيام بدور المعلمين في مجال التغذية على المستوى المجتمعي، وجرى في كثير من الحالات اختيار رجال في مواقع القيادة، وجرى تحويلهم إلى معلمين ومروجين فعالين لتحسين ممارسات تغذية الطفل.

338- ومع ذلك، فثمة سمة مشتركة لعمل المنظمة المتصل بالتغذية تتمثل في أنه عملٌ غير قائم على أي تحليل جنساني، لذا فإن القضايا الجنسانية لا تؤخذ بما فيه الكفاية في الحسبان كعامل في تصميم المشاريع، وبالتالي في تنفيذها. ووجد التقييم أن موظفي المشاريع يسيئون عموما فهم واستيعاب المنظور الجنساني وأن العديد من أنشطة التدريب في مجال التغذية (على سبيل المثال)، كانت في الواقع تعزز الأدوار الإنجابية للمرأة ولا تولي الاهتمام الكافي لتوزيع المهام/ الوقت بين الجنسين على مستوى الأسرة. وحُدد عدم وجود أخصائي للشؤون الجنسانية في الفريق القطري للمنظمة باعتباره عاملا معرقلا لإدماج البعد الجنساني في البرمجة وتقديم المشورة في مجال السياسات المتصلة بالتغذية. وعلاوة على ذلك فإن النهج الجنساني لبعض المشاريع لم يكن متسقا حتى مع استراتيجيات الحكومة بشأن القضايا الجنسانية (كانت هندوراس مثالا على ذلك).

339- وأشير في التقرير في وقت سابق أن قدرا كبيرا من عمل المنظمة المتصل بالتغذية يُقدم من خلال وزارات الزراعة وخدماتها الإرشادية التي تعد شريكا تقليديا قائما منذ فترة طويلة للمنظمة. وعلاوة على ذلك، فإن موظفي مشاريع المنظمة غالبا ما يتألفون من أفراد عملوا سابقا في وزارات الزراعة أو أعيروا منها للمشروع. وأغلب هؤلاء الموظفين من الذكور ولم يحصلوا بشكل عام على أي تدريب في مجال التغذية. وبالتالي، فبينما قد تثبت المشاريع فعاليتها في استهداف النساء (اللاتي لهن أكبر تأثير في تحديد النظام الغذائي للأسر المعيشية)، فإن الرجال هم الذين يتولون عموما تنفيذ المشاريع وإدارتها، وهذا أمر في معظم الثقافات ليس له ثقله وليس فعالا في مجال التغذية. ووُجد أيضا أن استخدام المروِّجين المتطوعين من المجتمع في مجال التغذية (رجالا ونساء) في الأنشطة ذات الصلة بالتغذية يكون أكثر فعالية من الموظفين الحكوميين لأنهم جزء من المجتمعات التي يعملون فيها ويحظون باحترامها، والتزامهم أقوى بتغيير الوضع بالنسبة للأطفال في مجتمعاتهم.

2- أخذ الإدماج الاجتماعي في الحسبان

340- لا تأخذ مشاريع المنظمة عموما في الحسبان في تصميماتها أضعف الفئات التي لا تزال سبل معيشتها تعتمد اعتمادا مباشرا على الاقتصاد الزراعي المحلي وإن كان لا يمكنها الحصول على ما يكفي من الأراضي، أو التي تكون مهمشة اجتماعيا. فعلى سبيل المثال، وجد فريق التقييم أن إدماج شواغل التغذية في المشاريع الخاصة للأمن الغذائي في أمريكا اللاتينية، لم يكن مناسبا بالضرورة لأضعف الأسر (على سبيل المثال الأسر التي تعولها نساء، والأسر التي تملك قطعا صغيرة جدا من الأراضي المنتجة) والتي غالبا ما لا يمكنها الحصول على ما يكفي من الأصول المنتجة مثل الأراضي والمياه والقوة العاملة. وفي هذه الحالات، يلزم للمنظمة في الواقع أن تنظر في البيئات التمكينية الأخرى اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي من خلال الإنتاج، وسبل المعيشة، وإدرار الدخل، وقدرات الرعاية، وتعزيز العادات الغذائية الصحية على مدى دورة الحياة. ولتطبيق هذا النهج على نحو فعال، يتعين على المنظمة أن تسعى بشكل استباقي إلى إقامة تحالفات استراتيجية أخرى من قبيل العمل بالتعاون مع منظمات غير حكومية وحكومات محلية.

341- ويؤدي أيضا تقديم أنشطة المشاريع المتصلة بالتغذية من خلال وزارات الزراعة إلى استبعاد هذه الفئات بسبب ضعف الخدمات الحكومية الشائع في استهداف القطاعات الأضعف في المجتمع. وكان هذا واضحا جدا لفريق التقييم في بنغلاديش حيث يعتمد تقديم خدمات الإرشاد، التي لم يتم إدماجها بشكل جيد على مستوى المجتمع، اعتمادا كبيرا جدا على أشخاص "ذوي تأثير" من داخل المجتمع، وربما يكون احتياجها للدعم على أقل ما يكون.

342- وعلى الجانب الإيجابي، في أمريكا اللاتينية، نُسب الفضل للمنظمة لعملها بشكل وثيق وفعال مع أبناء الشعوب الأصلية في المناطق الريفية النائية والمعزولة. وهناك على سبيل المثال، دليل واضح على الإدماج المتعمد لمجتمعات الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي في تصميم وتنفيذ التدخلات في مشروع منطقة شوكو الممول في إطار الأهداف الإنمائية للألفية في كولومبيا (بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى)، وكانت المنظمة استباقية أيضا في تشجيع إعادة تقييم أغذية الشعوب الأصلية. وضمت المشاريع الأخرى المتعلقة بالتغذية في شرق وجنوب أفريقيا على وجه التحديد الأشخاص المتضررين من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسنين وغيرهم من الفئات المهمشة.

طاء – التعاون والشراكات

1– الشراكات الدولية

343– نوقش، في وقت سابق في القسم 5 من هذا التقرير، دور المنظمة في مجال التغذية ومساهماتها في عناصر هيكل التغذية الدولي بما في ذلك لجنة الأمن الغذائي العالمي، واللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية، وحركة خريطة الارتقاء بمستوى التغذية. ويتصل هذا القسم بقدر أكبر بالتعاون والشراكات المتصلة بعمل المنظمة في مجال التغذية على مستويات مختلفة.

344– وهناك عدد من الشراكات الاستراتيجية المتصلة بالتغذية البشرية التي تشارك فيها المنظمة على المستوى الدولي. ويتعلق معظمها بعمل المنظمة في مجال التقييمات والمعلومات والإحصاءات وتقودها إلى حد كبير شعبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنظمة. وللمنظمة خبرة طويلة وواسعة في العمل مع برنامج الأغذية العالمي في بعثات تقييم المحاصيل والأمن الغذائي التي تهدف إلى التصدي للتحذيرات المبكرة للأزمات الغذائية الوشيكة. وأدت هذه الشراكة الفعالة والاستراتيجية إلى عدد من التقييمات التعاونية الأخرى للأمن الغذائي والتغذوي، منها بعثات التقييم الشامل للأمن الغذائي ومواطن الضعف، والتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية، وتقييمات بيانات السوق. وتشمل التقييمات الإضافية المشتركة بين الوكالات بعثات التقييم المشتركة والتقييمات التي يجريها فريق المهمات المعني بتقييم الاحتياجات، وتقييمات الاحتياجات بعد الكوارث، وتقييمات الاحتياجات بعد النزاعات، وتطبيقات إدارة الطوارئ.

345– وفي الآونة الأخيرة، وافقت المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي على استراتيجية خمسية مشتركة بشأن نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية. وهذا يُلزم كلا الشريكين بالاعتماد على نقاط قوتهما النسبية لزيادة تجميع بيانات وتحليلات الأمن الغذائي والتغذية، وإنشاء "مسار موحد للبيانات" على مدى الوقت.[59] وتدعو الاستراتيجية إلى تحقيق الاتساق بين هذه البيانات التي تشكل منفعة عامة وذلك على نحو يتيح مزيدا من التحليل الأكثر فعالية لاتجاهات الأمن الغذائي، والتحليلات عبر البلدان وعبر الأقاليم، وإجراء تحليلات تجميعية للنتائج، وضمان قدر أكبر من الاتساق والتماسك والتكامل وفي الوقت ذاته الحد من الازدواجية. وستواصل المنظمة عملها بصفتها مستودعا للإحصاءات على المستوى الكلي، وتوفر تحليلات تجميعية لنتائج اتجاهات الأمن الغذائي والتغذية في جميع المناطق أو على مدى الوقت.

346– ولسنوات عديدة، لم تقر المنظمة بأوجه القصور التي أثارتها المنظمات الأخرى بشأن طرق حساب مقاييس نقص التغذية. ولم تتقبل المنظمة الاقتراحات البديلة، وأحجمت عن التعاون بشأن إحصاءات الجوع مع منظمات خارجية أخرى. وبدأت المنظمة حاليا في التعاون مع البنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، لتعزيز قياس نقص التغذية باستخدام الدراسات الاستقصائية للإنفاق على مستوى الأسرة.

[59]. الاستراتيجية المشتركة للفاو– برنامج الأغذية العالمي بشأن أنظمة المعلومات للأمن الغذائي والتغذية، 11 مارس/آذار 2011 (مسودة).

347- ومع ذلك، فقد كان تعاون المنظمة ناجحا مع أكاديمية تطوير التعليم (برنامج المساعدة التقنية في مجال الأغذية والتغذية في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) الذي ركز على تطوير أدوات لقياس التنوع الغذائي والحصول على الأغذية. وقُدم التمويل من خلال برنامج عمل الأمن الغذائي الذي مولته الجماعة الأوروبية. واستغرقت المنظمة وقتا لاختبار الأدوات ميدانيا وتقييمها. وكان التعاون التقني بين المنظمة وأكاديمية تطوير التعليم فعالا جدا في بناء قدرات الهيئات الحكومية لتطبيق الأدوات وجمع بيانات في الموقع للتحقق من الأدوات على المستوى الميداني. ومع ذلك، مازالت هناك مسألة تتمثل في أن دليل التنوع الغذائي يطبق فترة للاسترجاع ونظام للتسجيل مختلفين عن مقياس استهلاك الأغذية على مستوى الأسرة الذي يطبقه برنامج الأغذية العالمي، والذي يوفر أيضا مقياسا للتنوع الغذائي وتواتر الاستهلاك الغذائي، ويَلزم تحقيق الاتساق بين النهجين.

348- ولاحظ التقييم أنه في الحالات التي تعاونت فيها المنظمة مع المنظمات الأخرى في إعداد منتجات معيارية (مثل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف) تعززت عموما أهمية وجودة المنتجات من خلال مواطن القوة التكميلية لمختلف المنظمات، التي تقدم بالتالي مجموعة من وجهات النظر، بدلا من تكرار وجهة نظر واحدة.

349- واستمرت الشراكة القائمة بين الفاو ومنظمة الصحة العالمية في قيادة وتوجيه مشاورات الخبراء على الصعيد العالمي بشأن الاحتياجات من المغذيات منذ تأسيسها في عام 1949. ولهذه الشراكة أهمية كبيرة في ضوء الحاجة المتبادلة لفهم الاحتياجات التغذوية للأفراد من مختلف الأعمار والحالة الصحية فضلا عن مصادر الأغذية التي توفر تلك المغذيات، والتي تحددها الفاو من خلال عملها المتعلق بتركيبة الأغذية. ومع ذلك، يلزم توضيح أدوار ومسؤوليات كل من المؤسستين في ضوء ولاية كل منهما وميزاتها النسبية، لكي تتمكن الفاو من تحسين تخصيص مواردها وقدراتها المحدودة.

2 - الشراكات على المستوى الإقليمي

350- إن درجة التعاون والشراكات في مجال التغذية التي أقامتها المنظمة على المستوى الإقليمي محدودة للغاية بسبب انخفاض الأولوية ونقص القدرات. فقد كانت هناك، على سبيل المثال، شبكة الأغذية والتغذية الآسيوية، وهي مجموعة من ممثلي وزارات الصحة ووزارات الزراعة من البلدان الآسيوية، بدأها مكتب المنظمة الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ لتعزيز تبادل المعرفة والتعلم المشترك، ولكنها لم تجتمع لعدد من السنوات. وفي أمريكا اللاتينية، اعتادت البرامج الإقليمية مثل مبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للتحرر من الجوع تقديم دعم مخصص للمشاريع القطرية في كل من بوليفيا وكولومبيا. ولم تكن مشاركة المنظمة في المبادرات الأخرى التي تدعمها وكالات وجهات مانحة أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بارزة عموما (مثل المبادرة التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التزامات *منطقة الكاريبي لمكافحة الجوع*، والبرنامج الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وشبكة التغذية لمكافحة الجوع وسوء التغذية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي).

351- ويتجلى دور المنظمة في العمل المبذول في إطار نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية على المستويين الإقليمي الفرعي والإقليمي في مبادرات من قبيل إنشاء لجنة تقييم الضعف على المستوى الإقليمي في الجنوب الأفريقي، وتقييم عام 2006 لنظم الإنذار المبكر لجنوب الصحراء الكبرى الذي أجري من أجل الاتحاد الأفريقي، وتنسيق عمل مجموعة العمل المعنية بالأمن الغذائي والتغذية في شرق ووسط أفريقيا والقرن الأفريقي، وشبكة التعاون التقني بشأن نظم مراقبة الأغذية والتغذية في أمريكا الوسطى والجنوبية. ويجري توفير الدعم الإقليمي الذي تقدمه المنظمة لنظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية في آسيا من خلال نظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، مثلما هو الحال مع نظم المعلومات الإقليمية للأمن الغذائي.

352- وتولت المنظمة، منذ إنشاء الشبكة الدولية لنظم البيانات الخاصة بالأغذية في عام 1984، بصفتها مشروعا لجامعة الأمم المتحدة، تقديم دعم فعال للترويج لها ووفرت خدمات الأمانة لها. وهي الآن شبكة فعالة تضم 18 مركزا إقليميا للبيانات، من أكثرها نشاطا وإنتاجية، شبكة نظم البيانات الخاصة بالأغذية في أمريكا اللاتينية، وشبكة نظم البيانات الخاصة بالأغذية في آسيا، ومراكز البيانات الإقليمية الفرعية لغرب وجنوب أفريقيا لشبكة نظم البيانات الخاصة بالأغذية في أفريقيا.

353- وبخلاف ذلك، كان نطاق عمل المنظمة في شراكات مع المبادرات الإقليمية ذات الصلة بالتغذية، ولا يزال، محدودا للغاية؛ وكان قائما على توافر الفرص أكثر من كونه استراتيجيا.

3 - الشراكات على المستوى القطري

الحكومات

354- تقيم في المعتاد منظمة الأغذية والزراعة شراكات طويلة وتقليدية مع حكومات البلدان الأعضاء من خلال وزارات الزراعة. ويشير الكثير من المجيبين إلى هذه العلاقة باعتبارها ميزة نسبية قوية للمنظمة لأنها تتيح قناة فعالة للغاية يمكن من خلالها نقل رسائل أساسية إلى الإطار المؤسسي الحكومي. وينصب تركيز وزارات الزراعة حتما على الزراعة وإنتاج الماشية. وإذا أُخذت في الاعتبار الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي، وزيادة التركيز على التصدي لشواغل التغذية، فمن المتوقع بشكل متزايد أن تتجه المنظمة بقدر أكبر نحو اعتماد نهج متعدد القطاعات إزاء الأمن الغذائي والتغذوي. ومن بين الوزارات التنفيذية الأخرى التي تحظى بأهمية متزايدة لهذا العمل وزارات الصحة، والتعليم، والشؤون الجنسانية، والرعاية الاجتماعية.

355- وتستلزم جميع أنشطة مشاريع المنظمة المتصلة بالتغذية في بلد ما تعاونا جيدا مع الإدارات الحكومية على المستويات القطرية و/ أو المحلية أو تقسيماتها الفرعية. وثمة مثال جيد للتعاون بين الإدارات على مستوى المشروع يتجلى من خلال *مشروع الأمن الغذائي والتغذية وسبل المعيشة على مستوى الأسرة* في أفغانستان الممول من الحكومة الألمانية حيث أقام المشروع شراكات بين وزارة الصحة العامة ووزارة التعليم ووزارة شؤون المرأة ووزارة الثقافة والشباب مع وزارة الزراعة والري والثروة الحيوانية (بما في ذلك إدارات الاقتصاد المنزلي والإرشاد)؛ وكان هذا التعاون (الذي شمل شركاء التنمية الآخرين) جليا من المستوى المحلي حتى المستوى القطري.

356- وثمة مشروع آخر هام يتصل بالتغذية ممول من الوكالة الفلاندرية للتعاون الدولي، هو *مشروع تحسين سياسات الأمن الغذائي والتغذية وبرامج التوعية في ملاوي*، القائم من الناحية التقنية داخل إدارة التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (المسؤولة أمام مكتب رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء) على المستوى القطري، ولكن بقدرة محدودة جدا على المستوى اللامركزي، ولا يتوافر لأي وزارة تنفيذية أو إدارة أخرى أخصائيون في التغذية يعملون على هذا المستوى[60] وهنا، كما هو الحال في العديد من البلدان التي تدعم فيها المنظمة تدخلات في المشاريع المتصلة بالتغذية، يجري الاعتماد بقدر كبير على موظفي الإرشاد الزراعي الذين لم يتلقوا أي تدريب تقريبا على الصلة بين الزراعة والتغذية.

357- وفي كثير من البلدان مثل بنغلاديش، يكون موظفو الإرشاد الزراعي في الغالب من الذكور، ويشكك التقييم في مدى ملاءمة الاعتماد حصرا على هذه الخدمات لتحديد واستهداف الأسر المستفيدة، وتوفير التدريب في مجال التغذية للنساء على نحو ما حدث في عنصر الإدارة المتكاملة للمزارع ومشروع مواجهة الأعاصير الطارئة والإنعاش. وعلاوة على ذلك، ففي حالة بنغلاديش، لا تتعاون وزارة الزراعة على هذا المستوى بقدر كبير مع لجان التنمية المحلية، ولا غيرها من الآليات التي تشجع اتباع نهج مشترك بين القطاعات يشمل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

الأمم المتحدة

358- لا تزال هناك منافسة واضحة قائمة بين منظمات الأمم المتحدة على المستوى القطري في مجال التغذية تعكس تنافسا وإلى حد ما خللا وظيفيا اتسم به الهيكل الدولي في مجال التغذية على مدى السنوات الأخيرة. والفاو مسؤولة كغيرها عن حماية "مجالها". وأشار المجيبون على استقصاء فريق التقييم لآراء البلدان الأعضاء إلى أن الفاو لا تبذل جهدا كافيا للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ونمت إلى علم الفريق مرارا أمثلة لم تنسب فيها إحدى منظمات الأمم المتحدة الفضل للآخرين لقاء مساهمتهم في السياسات أو خطة العمل أو التقييمات أو الأبحاث، وفي حالة واحدة شجع المنسق المقيم للأمم المتحدة الفاو على إعادة طبع منشور وطني بشأن استراتيجية الأغذية والتغذية التي تعكس مساهمة وكالات أخرى.

359- ونتيجة لذلك توجد مجالات ينبغي أن يقوم فيها تعاون أكثر بكثير مما هو قائم في الوقت الراهن. وعلى الرغم من هذا، هناك أمثلة على التعاون السليم مع نواتج معيارية مفيدة تشمل، من خلال التعاون مع اليونيسيف، المبادئ التوجيهية التكميلية لتغذية الرضع وصغار الأطفال من أفغانستان وزامبيا، *والحصاد الصحي: دليل تدريبي للعاملين في المجتمع في مجال التغذية الجيدة وزراعة وإعداد وتجهيز الأغذية الصحية* الذي وضع في زمبابوي.

[60] يدرك فريق التقييم أن جميع وظائف أخصائيي التغذية في الإدارات التقنية المختلفة قد ألغيت تدريجيا وقت التكيف الهيكلي.

360- ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لبرنامج إصلاح الأمم المتحدة في إشراك منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها على نحو أكثر فعالية في مجال البرمجة المشتركة. ويشكل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية آلية التخطيط الرئيسية لتحقيق ذلك. وخطت منظومة الأمم المتحدة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية خطوة أخرى لتطوير العمل المشترك في مجال التخطيط. واستفادت من هذا التطور مبادرات أخرى مثل تجديد جهود مكافحة الجوع بين الأطفال (التي بدأ للتو نفاذها في عدد قليل من البلدان بما في ذلك بلدان رائدان هما جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وموريتانيا)، ومِرفق تمويل الأهداف الإنمائية للألفية (يعمل الآن في 24 بلدا)، مع التركيز بوجه خاص على الجهات الفاعلة الرئيسية الأربع للأمم المتحدة التي تعالج شواغل التغذية وهي: منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

361- ويسود في الوقت الحالي شعور قوي بأن البرمجة المشتركة هي أساسا ممارسة لتقاسم الميزانية وليست استخلاصا للقيمة المضافة الناجمة عن الخبرات التكميلية لمنظمات الأمم المتحدة الأربع. ويبدو أن هذا هو الحال في بنغلاديش وكمبوديا وموزامبيق. وفي كل من بنغلاديش وكمبوديا، يعني التأخير في تنفيذ مشروع الأهداف الإنمائية للألفية أن فرز المستفيدين أجري بشكل مستقل لكل عنصر من العناصر المختلفة للمشروع من قِبَل وكالات مختلفة، وبالتالي نُفذ بعدا الأمن الغذائي والصحة العامة في وقتين مختلفين ومن الأرجح ألا يكونا مرتبطين. وفي موزامبيق، هناك قدر من الاتساق حيث تستجيب الوكالات الأربع على نحو مشترك لآثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وتعاونت الوكالات معا بشكل وثيق في تحديد الأسر الفقيرة والتي تعاني من سوء التغذية في المناطق الحضرية، والتي حصلت لاحقا على دعم في مجال التغذية التكميلية من جانب، وعلى دعم تكميلي من الفاو للإنتاج البستاني من جانب أخر.

362- ووضعت الوكالات بالمثل، في حالة مشروع منطقة شوكو في كولومبيا، خطة عمل متكاملة للوصول بطريقة منسقة إلى أبناء الشعوب الأصلية المعزولين. واستندت خطة العمل أيضا إلى المزايا النسبية الرئيسية لكل وكالة وخبرتها. وتجلت القيمة المضافة للفاو في : (1) تعزيز المنظمات المحلية/المجتمعية والقدرات من أجل البرنامج المشترك بين الوكالات لمراقبة الأغذية والتغذية؛ (2) وتصميم وإقامة حدائق الخضروات العائلية وأنشطة تنويع وزيادة إنتاج الأغذية المنزلية؛ (3) وتنمية القدرات لإقامة مراكز لإعادة تأهيل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المعتدل والحاد والوخيم، وتطبيق نموذج مجتمعي رائد.

363- ونادرا ما يكون التعاون بين الفاو والشركاء الآخرين من الأمم المتحدة على المستوى التشغيلي ذا طابع استراتيجي فيما يتصل بالعمل في مجال التغذية. ويتوقع المرء على سبيل المثال أن يجري تطوير العمل بشأن التثقيف التغذوي والحق في الغذاء وسياسات التغذية من خلال تعاون استراتيجي مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، اللتين تركزان أيضا على هذه الميادين ولكن من منظور يركز أكثر على صحة الأم والطفل. وهناك مع ذلك بعض الاستثناءات. وهي تشمل بالتأكيد برامج تعزيز القدرات الوطنية في مجال السياسات الغذائية في بنغلاديش، حيث قامت المنظمة بدور قيادي قوي داخل منظومة الأمم المتحدة لضمان أن تكون جميع الوكالات "على نفس المسار" فيما يتعلق بإطار السياسات والخطة الاستثمارية للأمن الغذائي والتغذية لبنغلاديش (وهو دور تُكمله الآن إلى حد ما مبادرة تجديد جهود مكافحة الجوع بين الأطفال منذ تعيين المنسق الوطني)؛ *ووحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية* في الصومال التي تتمتع بتعاون واسع مع اليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي/ وحدة تحليل مواطن الضعف ورسم معالمه على وجه الخصوص.

المنظمات غير الحكومية

364- تعمل المنظمة تقليديا في شراكة وثيقة مع الدول الأعضاء مما يضعها في موقف قوي ومؤثر مع حكومات تلك البلدان. ويمثل هذا ميزة نسبية كبيرة، ولكنه جاء في الوقت نفسه على حساب علاقة العمل مع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية من خارج النظام الحكومي. ولم تجد المنظمة على الدوام أن من السهل عليها التفاعل أو العمل في تعاون مع المنظمات غير الحكومية. بل أن صكوك تحديد هذا التعاون من خلال مشاريع (خطابات الاتفاق) تعكس علاقة تعاقد من الباطن أكثر منها اتفاقا للشراكة. وبالنسبة للكثير من المنظمات غير الحكومية لا تعتبر ببساطة هذه العلاقة علاقة مواتية، كما أنها لا تعكس شراكة مجدية ومنسجمة. وبالتالي، يتوقف تشجيع ورعاية هذه الشراكات بقدر كبير على ممثل المنظمة والفريق القطري.

365- ونمت في بعض البلدان علاقة عمل جيدة. فقد برهنت المنظمة في أفغانستان على قيمة العمل مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على مستوى المجتمع المحلي. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تعمل المنظمة حاليا مع المنظمات غير الحكومية المحلية في بلد لم يكن يشجع من قبل أنشطة منظمات المجتمع المدني. وفي هندوراس، أعطى مشروع البرنامج الخاص للأمن الغذائي مثالا جيدا للغاية للارتقاء بأفضل ممارسات المنظمات غير الحكومية. ومن خلال المشاريع الممولة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية في بنغلاديش وكمبوديا، تقدم المنظمات غير الحكومية المساعدة إلى شركاء الأمم المتحدة في إكمال الأعمال الأساسية الرئيسية. وفي موزامبيق، تعمل المنظمة من خلال تسع منظمات غير حكومية محلية لتنفيذ تدخلات في المناطق الحضرية عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك.

366- ومع ذلك، هناك حالات كثيرة لا تعمل فيها المنظمة ببساطة مع "هيئات" غير حكومية تقدم دليلا على مساهمة النهجين القائمين على الزراعة والأغذية في التغذية في البلد، الأمر الذي يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في العمل المعياري بما في ذلك تقديم المساعدة في مجال السياسات. وقد ذهب بعض المجيبين على استقصاء فريق التقييم لآراء البلدان الأعضاء إلى حد القول بأن تنفيذ أنشطة التغذية ينبغي أن يُترك "لجهات فاعلة أخرى"، بينما تُركز المنظمة عملها على مستوى استراتيجي بقدر أكبر. وفي كثير من البلدان التي زارها فريق التقييم، كانت هناك اتحادات للمنظمات غير الحكومية العاملة لتحسين فهم الروابط بين الزراعة والتغذية من خلال إجراء تقييمات لأثر تدخلاتها التي لا تأخذها المنظمة في حسبانها. وكان هذا بالتأكيد هو الحال في ملاوي وبنغلاديش. ومن أبرز الجهات الفاعلة مؤسسة "هيلين كيلر" الدولية التي تعاونت المنظمة معها في الماضي واستمرت في التعاون معها على أساس مخصص (بنغلاديش وموزامبيق)، ولكن المرء كان يتوقع قيام شراكة استراتيجية بقدر أكبر بينهما في ضوء الأدلة التي تولدت على مدى سنوات عديدة على أثر فلاحة الحدائق المنزلية على التغذية. وتبدو الفاو أكثر ميلا لتعيين موظفي مؤسسة " هيلين كيلر" الدولية (كمبوديا) بدلا من التعاون معها.

المؤسسات الأكاديمية والبحثية

367- هناك عدد من الأمثلة التي تتعاون فيها المنظمة مع جامعات ومؤسسات للتدريب. ففي بنغلاديش، يقوم معهد علوم الأغذية في جامعة دكا بتجميع نسخة محدثة من جداول تركيبة الأغذية في بنغلاديش. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أشركت المنظمة كلا من جامعة ماهيدول ومعهد التغذية في جامعة الفلبين في دعم أنشطة بناء القدرات المتعلقة بالسياسات والتخطيط الاستراتيجي في مجال التغذية. وفي هندوراس، تعاونت المنظمة مع الجامعة الوطنية لدعم إنشاء كلية للتغذية. وتعمل وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية في الصومال بشكل وثيق مع جامعات في كينيا وصوماليلاند من خلال التدريب الداخلي وإدماج الأمن الغذائي والتغذوي في مناهج التعليم المناسبة مع التركيز على تطوير قدرات أقوى في مجال التغذية في المنطقة.

368- وفي ملاوي، أقامت المنظمة تعاونا منذ أمد طويل مع كلية بوندا في جامعة ملاوي. وتعاونت المنظمة مع كلية الموارد الطبيعية على إدماج دليل التنوع الغذائي ومقياس انعدام الأمن الغذائي والحصول على الأغذية على مستوى الأسرة، في أدوات التقييم الخاصة بها. وفي المقابل جمعت كلية بوندا بيانات أساسية عن المشاريع وأجرت استعراضات لها فضلا عن توفير تدريب لبناء القدرات للموظفين الذين يتعاملون مباشرة مع الجمهور (كلية الموارد الطبيعية). وتُجرى أبحاثٌ حاليا، بموجب تمويل تقدمه الوكالة الفلاندرية للتعاون الدولي *لمشروع تحسين سياسات الأمن الغذائي والتغذية وبرامج التوعية*، على تجارب تحسين الممارسات بواسطة جامعة ليبج في ألمانيا بالتعاون مع كلية بوندا.

369- وهناك عموما نطاق لزيادة التعاون في مجال التغذية. فعدد قليل للغاية من المنتجات المعيارية للمنظمة هو المعروف على مستوى الجامعات، إلا أن المؤسسات الأكاديمية تتيح فرصة كبيرة لاستخدام هذه المنشورات في التدريس وبناء القدرات. ويتمثل أحد عناصر *مشروع بناء القدرات من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية* في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في تعزيز القدرات في الجامعات وتوسيع نطاق البحوث بحيث يمكن لأخصائيي التغذية الحصول على درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في البلد، وبحيث يمكن إجراء بحوث الأمن الغذائي والتغذية محليا.

370- وتعد الصلات مع منظمات البحث محدودة نسبيا، ومن الواضح تماما أنه لا يوجد تعاون بين الفاو والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية على المستوى القطري. ويبدو أن الجهود المشتركة لتوليد مزيد من الأدلة عن أثر التدخلات القائمة على الزراعة والأغذية على التغذية تشكل مجالا واضحا للتعاون ومساهمة هامة في وضع المعايير والسياسات. وبدلا من ذلك يبدو أن هناك قدرا من الشك منافٍ للأصول المهنية بين المنظمتين، ولم يتحقق سوى القليل بصورة مشتركة على الصعيد القطري فيما يتعلق بالبرمجة المتصلة بالتغذية. وعلم فريق التقييم، على سبيل المثال، بمبادرة في موزامبيق يضطلع بها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية بالتعاون مع مؤسسة "هيلين كيلر" الدولية والمنظمة الدولية للرؤية العالمية لتقييم أثر إدخال البطاطا الحلوة ذات اللب البرتقالي ضمن استهلاك الأغذية والتغذية. وهذا مثال ممتاز على كيفية قيام المنظمات بتقديم الأدلة بغرض التوسع، ولكن للأسف، لم تكن الفاو جزءا من هذه المبادرة.

371- ويتلاقى عمل المنظمة والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية على الأرجح من خلال آليات الحكومة المعنية بالتخطيط مثل ورقات المواضيع المتخصصة، التي أعدت كورقات معلومات أساسية لخطة بنغلاديش القطرية للاستثمار بشأن الزراعة والأمن الغذائي بمساعدة تقنية من المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ومعهد بنغلاديش للدراسات الإنمائية، أو العمل حول اتفاق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في موزامبيق.

372- ومع ذلك، فقد تحقق تعاون جيد وإن كان محدودا مع منظمة أخرى ضمن الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، هي المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي (المعهد الدولي للمصادر الوراثية النباتية سابقا)، في دعم التدريب والمشاريع في بنين وكينيا وأوغندا، ومن أبرز أشكاله، الندوة العلمية الدولية المعنية بالتنوع البيولوجي والنظم الغذائية المستدامة المشتركة بين الفاو- المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي التي عقدت في روما في نوفمبر/ تشرين الثاني 2010. وتطبق المنظمتان جداول أعمال قائمة على الأغذية لمعالجة سوء التغذية، وإذا ما أمكن توليد مزيد من البيانات العلمية بشأن الأغذية المحلية، يمكن أن تؤدي البحوث التي تجريها المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي إلى تحسين خيارات نظم التغذية والآثار الصحية الإيجابية في العديد من البلدان النامية.

القطاع الخاص

373- يقوم القطاع الخاص على نحو متزايد بدور رئيسي في مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وأُنشئت شراكات وتحالفات واعدة ومثيرة للاهتمام بين المنظمة ومؤسسات القطاع الخاص في كولومبيا لتمويل وتسهيل توسيع نطاق تغطية المشاريع. ويتمثل جانب آخر مثير للاهتمام لشراكات مماثلة مع مؤسسات القطاع الخاص في اهتمام هذه المؤسسات ودورها في تمويل البحوث في مجال الأغذية والتغذية والزراعة.

374- ومن ناحية أخرى، كانت مشاركة المنظمة محدودة جدا في الواقع مع القطاع الخاص في المشاريع ذات الصلة بالتغذية. إلا أنه من المعترف به بشكل متزايد أن الحلول المتعلقة بالأغذية والتغذية (وفي بعض الحالات، التهديدات) تستلزم مشاركة مع القطاع الخاص وخصوصا مصنعي الأغذية المحلية، وجمعيات المزارعين، والصناعات الزراعية والغذائية، والشركات المتعددة الجنسيات، فضلا عن التكنولوجيا المتنقلة والشبكات الاجتماعية لإتاحة الوصول إلى المعلومات.

4- النتائج الرئيسية

375- تقيم المنظمة، على الصعيد الدولي، بعض الشراكات الاستراتيجية المتعلقة بالتغذية مع جهات منها أكاديمية تطوير التعليم/ مشروع تقديم المساعدة التقنية في مجال الأغذية والتغذية بشأن أدوات قياس التنوع التغذوي والحصول على الغذاء، ومع برنامج الأغذية العالمي حول التقييمات ونظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية، ومع مجموعة من شركاء التنمية بشأن التصنيف المتكامل للأمن الغذائي، ومع منظمة الصحة العالمية بشأن الاحتياجات من المغذيات. وتفتقر مجالات أخرى لعمل المنظمة المتعلقة بالتغذية إلى الشراكات الاستراتيجية التي يمكن أن تحسن نوعية وحجم كل من النواتج المعيارية (وخاصة في مجالات التثقيف التغذوي) والمساعدة التقنية (ولا سيما من خلال دعم السياسات). والمنظمة في حاجة ماسة أيضا إلى فتح نقاش عالمي بشأن تعزيز مؤشر نقص التغذية.

376- وكانت المنظمة أنشط في الماضي بكثير في إقامة شبكات على المستوى الإقليمي في مجال التغذية عن الوقت الحالي. وهذا انعكاس لقيود القدرات والموارد على هذا المستوى نتيجة لانخفاض الأولوية الممنوحة للتغذية. وتتحقق المشاركة الرئيسية من خلال عمل المنظمة في نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية ودعمها للشبكة الدولية لنظم البيانات الخاصة بالأغذية فيما يتصل ببيانات تركيبة الأغذية وبناء القدرات. والشبكة الوحيدة ذات الصلة بالتغذية التي تدعمها المنظمة بشكل فعلي على المستوى الإقليمي هي مجموعة العمل الإقليمية المعنية بالأمن الغذائي والتغذية في شرق أفريقيا التي تشكل آلية هامة للإشراف على بدء تنفيذ التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية. وخلاف ذلك، لا تزال المنظمة مستمرة في عدم المشاركة في برامج التغذية على المستوى الإقليمي.

377- وتكمن الميزة النسبية للمنظمة في شراكتها القوية مع الدول الأعضاء المثلة بشكل كبير من خلال وزارات الزراعة المختصة. وفي بعض البلدان وفر هذا نقطة انطلاق مناسبة للمنظمة لتسهيل إتباع نهج متعدد القطاعات بقدر أكبر في عملها المتصل بالتغذية. ونجح هذا النهج بقدر أكبر من الفعالية على المستوى القطري أكثر منه على المستوى اللامركزي حيث أضر الاعتماد المفرط على خدمات الإرشاد الزراعي بفعالية المشاريع.

378- ومع استحداث إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والبرمجة المشتركة للأمم المتحدة، وآلية تجديد جهود مكافحة الجوع بين الأطفال، تتوافر حاليا فرص داخل منظومة الأمم المتحدة لإقامة تعاون أكثر فعالية بين المنظمات للتصدي لسوء التغذية. وهناك أمثلة قليلة اتبعت فيها المنظمة نهجا استراتيجيا مشتركا مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لدعم التثقيف التغذوي أو الحق في الغذاء أو سياسات التغذية على المستوى القطري. وخارج إطار الأمم المتحدة، لا تقوم منظمة الأغذية والزراعة بدور استباقي بما يكفي لفهم ما تخطط له أو تضطلع به الجهات الفاعلة الأخرى في مجال التغذية. ونادرا ما تستفيد المنظمة من الخبرة المتزايدة للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية والأكاديمية في العمل في مجال الأمن الغذائي والتغذية، التي غالبا ما تكون مهيأة بشكل أفضل لتقديم أدلة تربط الزراعة بالتغذية، وتشجيع الممارسات الإبتكارية.

ياء – الترتيبات المؤسسية

1- الهيكل المؤسسي

379- وفقا للمبين في القسم الأول (ج) من هذا التقرير، تتولى تنفيذ عمل المنظمة المتصل بالتغذية عدد من الإدارات والشُعب داخل المنظمة، ولكن الوحدة الأساسية المسؤولة هي شعبة التغذية وحماية المستهلك. وتوجد حاليا 14 وظيفة مخصصة للعمل المتصل بالتغذية على مستوى المقر. ويجري بناء قدرات تقنية في مجال التغذية في المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية لدعم البرامج الميدانية. لكن المنظمة لديها موظفون في مجال سلامة الأغذية والتغذية في خمسة من مكاتبها الإقليمية على نطاق العالم، ووظيفة واحدة فقط منها مخصصة لأخصائي تغذية (عين مؤخرا في المكتب الإقليمي لأفريقيا). وهناك وظيفتان على المستوى الإقليمي الفرعي، يشغل كلا منهما موظفان مختصان بسلامة الأغذية (في المحيط الهادئ والجنوب الأفريقي). أما جميع وظائف موظفي التغذية الآخرين في الميدان فهي

ممولة من المشاريع وبذلك لا يمكن لموظفيها المساهمة في القدرات المؤسسية إلا لفترة زمنية محدودة؛ علاوة على أن اختصاصاتهم تتعلق عموما بالمشاريع تحديدا ولا تشمل مهام يقومون بها لصالح الأفرقة القطرية للمنظمة. وفي المقابل تضم منظمة الصحة العالمية 30 موظفا على مستوى المقر، و 11 موظفا في المكاتب الإقليمية و 19 موظفا في المكاتب القطرية للتعامل مع التغذية بصفتها مسؤوليتهم الأساسية (بالإضافة إلى ما يقرب من 100 موظف إضافي – معظمهم في المكاتب القطرية — وتشكل التغذية مهمة من مهامهم).[61]

2 – شعبة التغذية وحماية المستهلك كجهة تنسيقية في مجال التغذية

380– وفقا للمبين في وقت سابق في القسم الأول (ج) من هذا التقرير، لا تشغل التغذية مكانة استراتيجية داخل المنظمة، ولا تتوافر لها الموارد اللازمة أو القدرة على القيام بدور مؤثر داخل المنظمة، ناهيك عن السياق الخارجي. وبالتالي، فإن شعبة التغذية وحماية المستهلك تطبق بشكل كبير جدول أعمالها بما يتضمنه من مدخلات معيارية على نطاق صغير نسبيا، بينما تسعى جاهدة إلى تقديم دعم تقني للعمليات (أساسا عن طريق مرافق برنامج التعاون التقني ومشاريع الطوارئ والبرامج القطرية لسلامة الأغذية)، وإلى الارتباط بجدول أعمال دولي أوسع نطاقا بشأن التغذية والمشورة العلمية ذات الصلة.

381– ويتفاقم الوضع نظرا لأن: (1) مدير شعبة التغذية وحماية المستهلك الذي يمكن أن يكون له تأثير شخصي قوي على أولويات عمل الشعبة، كان دائما فنيا له خلفية في مجال سلامة الأغذية؛ (2) ووظيفة نائب المدير المسؤول عن الإشراف على المجموعات المعنية بالتغذية الثلاث شاغرة منذ فترة طويلة؛ (3) ويوجد نقص واضح في التفاهم والتعاون والتنسيق بين الجماعات التابعة لشعبة التغذية وحماية المستهلك المسؤولة عن التغذية نتيجة لأنه يجري الاضطلاع بالعمل بشكل مجزأ وفي انفصال عن الأنشطة الأخرى ذات الصلة؛ (4) والعديد من الموظفين الفنيين من مجموعة تقييم التغذية والاحتياجات من المغذيات، ومجموعة التثقيف الغذائي وتوعية المستهلك، ومجموعة الأمن التغذوي وسياساته ظلوا في وظائفهم لفترة طويلة، وبعضهم على وشك التقاعد، وليست هناك إلا محاولات لا تذكر (باستثناء محاولة واحدة أو محاولتين قويتين) لجلب البعد الميداني إلى المقر، الأمر الذي يجعل شعبة التغذية وحماية المستهلك أكثر أهمية وفعالية.

382– ورغم التقدير الذي يحظى به الالتزام الدؤوب من جانب بعض موظفي شعبة التغذية وحماية المستهلك ضمن هذا الإطار المختل نوعا ما، فقد أعرب محاورون خارجيون اشتركوا في هذا التقييم (وخصوصا جهات مانحة) عن استيائهم لعدم معرفتهم لمن "يمثل" التغذية في المنظمة على مستوى الإدارة العليا؛ فهم يلتقون موظفين فنيين مختلفين، كل منهم له منظوره الفردي الخاص بشأن الوضع المؤسسي. ويحد هذا بلا شك من درجة التعاون على المستوى الدولي، ويشكل واحدا من عدد من الأسباب التي تجعل المنظمة تصادف صعوبة بالغة في تأمين الاهتمام والتمويل الخارجي لعملها في مجال التغذية.

[61] جدول أعمال التغذية والصحة في القرن الحادي والعشرين: توصيات لعمل منظمة الصحة العالمية في مجال التغذية في الفترة بين 2009–2010، Francesco Branca (مسودة 15 مارس/ آذار 2009).

383- ويرى فريق التقييم أن فريق التغذية في شعبة التغذية وحماية المستهلك منشغل إلى حد كبير ببقائه، وليس في وضع يوفر له القدرة والتماسك والثقة ليتصرف كجهة تنسيق فعالة داخل المنظمة. وبدلا من أن يكون وحدة تنسيق استباقية، ينصب عمله على الاستجابة لاحتياجات الآخرين الذين يوجهون جدول الأعمال، وإذا لم يتحقق تغيير مؤسسي جذري، فسيظل الحال على ما هو عليه.

3 - التعاون داخل المنظمة في مجال التغذية

384- كان التعاون بصفة عامة في مجال التغذية بين الإدارات والشعب داخل المنظمة محدودا للغاية. وإذا ما تحقق تعاون داخلي، فإنه يتوقف بشكل كبير على مدى فهم الموظفين من مختلف الشعب والإدارات للتغذية، وعلى إدراكهم لفرص ربطها بشعبة التغذية وحماية المستهلك. وهناك أمثلة جيدة حققت نجاحا فعالا للغاية، وأبرزها : (1) بدء استخدام وتكييف الأدوات والمواد التي تركز على التغذية في مشاريع الطوارئ التي تديرها شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل؛ (2) والتعاون مع شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية بشأن مشاريع البستنة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية بما في ذلك مبادرة "الأغذية للمدن"؛ (3) وإدماج العمل في دليل التنوع الغذائي في أدوات تقييم الأثر لبرامج الأمن الغذائي الواسعة النطاق؛ (4) وإدماج التغذية في نظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، وبعض نظم معلومات الأمن الغذائي، والتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية؛ (5) وأحدثها، المساهمة في ندوات السياسات التي تركز على ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي بدأتها شعبة دعم وضع السياسات وإعداد البرامج على المستوى الإقليمي الفرعي.

385- ولا توجد آليات داخل المنظمة تكفل قيام شعبة التغذية وحماية المستهلك بتعميم التغذية في صميم الأنشطة. لكن يوجد عدد من مجموعات العمل المشتركة بين الإدارات التي تتوافر من خلالها فرص حقيقية لإدماج التغذية. وإحدى هذه المجموعات، على سبيل المثال، هي فريق مهمات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، الذي يركز أساسا على الاتفاقات قيد الإعداد والاستراتيجيات القطرية (بما في ذلك خطط الاستثمار) لتنفيذها. وفي أفريقيا، يعتبر هذا مجالا حاسما يمكن فيه التصدي لشواغل التغذية، ورغم أن شعبة التغذية وحماية المستهلك تحضر معظم هذه الاجتماعات على مستوى المقر الرئيسي للمنظمة، فأنها نادرا ما تشارك في البعثات الموفدة على المستوى القطري (وحدد، على سبيل المثال، فريق التقييم الموفد إلى موزامبيق هذه المسألة على أنها تمثل فجوة خطيرة).

386- وأنشئت آلية أخرى مشتركة بين الإدارات لمعالجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وعقد حلقات دراسية عن السياسيات. وتعقد المنظمة هذه الحلقات بالتعاون مع شركاء التنمية الآخرين من أجل واضعي السياسات على المستوى الإقليمي الفرعي. وتساهم فيها شعبة التغذية وحماية المستهلك، وكان آخرها الحلقة الدراسية للسياسات في إثيوبيا. وتقوم أيضا حاليا شعبة دعم وضع السياسات وإعداد البرامج بإنشاء جهاز لتقديم المساعدة في مجال السياسات داخل المنظمة، من المتوقع أن يضم شعبة التغذية وحماية المستهلك. وهذا أمر مهم لأن الدعم التقني الموفر من شعبة التغذية وحماية المستهلك في تقديم المساعدة في مجال السياسات يمكن توصيله بقدر أكبر من الفعالية من خلال شعبة دعم وضع السياسات وإعداد البرامج أكثر منه من خلال الدعم التقني المباشر من شعبة التغذية وحماية المستهلك على المستوى القطري. ويشارك فريق مهمات في وضع مبادئ توجيهية لإطار البرمجة القطرية للمنظمة الذي يحل الآن محل أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل. وينبغي أن تشارك شعبة التغذية وحماية المستهلك بشكل مباشر على نحو أكثر في ذلك، لأنه يتيح فرصة حقيقية لجعل البرامج القطرية تحدد أسباب سوء التغذية،

وترتب أولويات التدخلات التي تتمتع فيها المنظمة بميزة نسبية وقدرة على الإنجاز (انظر القسم الثاني– هاء (3) من هذا التقرير).

387– وهناك مجالات أخرى فيها ثغرات واضحة للغاية. وتشمل هذه المجالات ما يلي: (1) تحديد وتوضيح سبل مساهمة عناصر تركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات والمشورة العلمية ذات الصلة في عناصر عمل شعبة التغذية وحماية المستهلك الأخرى وبصفة خاصة في التقييمات ونظم المعلومات وتقديم المشورة في مجال السياسات؛ (2) والعمل مع شعبة الإحصاء لتحديد الكيفية التي يمكن بها لبيانات ومعلومات التغذية أن تساهم بشكل أكثر فعالية في قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة وفي المنشورات الرئيسية مثل حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم؛ (3) وتعزيز البعد التغذوي لنظم المعلومات في مجال الأمن الغذائي والتغذية من خلال وجود شعبة التغذية وحماية المستهلك في اللجنة التوجيهية المشرفة على تنفيذ نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية. وكانت هذه الصلات أكثر فعالية بكثير عندما كانت شعبة الأغذية والتغذية ضمن إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي ذات أهمية حاسمة بالنسبة لمجالات العمل ذات الأولوية في المستقبل التي حددها التقييم.

4 – الصلات بين الهياكل المركزية واللامركزية في الفاو

388– وفقا للمشار إليه سلفا في التقرير، تخصص نسبة 75 في المائة من ميزانية البرنامج العادي للمنظمة المكرسة للتغذية للمقر الرئيسي، ونسبة 25 في المائة للأقاليم/الأقاليم الفرعية و 6 في المائة للعمل الميداني. وهذا يوضح أين تكمن أولويات المنظمة بالنسبة للقدرات التقنية "الأساسية" للتغذية داخل المنظمة. فعلى المستوى الإقليمي، مُنحت الأولوية لموظفي سلامة الأغذية والتغذية الذين يتحلون أساسا بخلفية عن سلامة الأغذية، واحتُوِيت ضمنها إلى حد كبير القدرة التقنية في مجال التغذية، الأمر الذي مثل أحد الشواغل المثارة في الاستقصاء الذي أجراه التقييم لآراء موظفي المنظمة. وربما يكون أبرزها هو الغياب شبه التام للقدرات التقنية في مجال التغذية في أمريكا اللاتينية على جميع المستويات. وفي الوقت نفسه، فإن القدرة المحدودة لشعبة التغذية وحماية المستهلك مقارنة مع باقي المنظمة على مستوى المقر يحمِّلها فوق طاقتها. فهي تمثل أقل من نصف موظفي منظمة الصحة العالمية على مستوى المقر الرئيسي الذين تشكل معالجة التغذية مسؤوليتهم الرئيسية. والنتيجة هي أن الدعم التقني المقدم عند نقطة التنفيذ على المستوى القطري أو المستوى الميداني يكون غير كاف على الإطلاق.

389– وعلاوة على ذلك، ليست هناك آلية واضحة تتعلق بتقديم الدعم التقني من المقر والمكاتب القطرية. وفي الأساس، يكرس الدعم التقني للمجموعة ضمن شعبة التغذية وحماية المستهلك الأكثر أهمية بالنسبة للمشروع. وقد يعني هذا قيام موظفي شعبة التغذية وحماية المستهلك برحلات متعددة إلى بلد معين لزيارة مشاريع مختلفة، مثلما وجد التقييم بالنسبة لكمبوديا، وهو أمر يمثل طريقة عمل تفتقر بشدة إلى الفعالية والكفاءة. بينما كانت لأفغانستان، من ناحية أخرى، جهة تنسيق واحدة في شعبة التغذية وحماية المستهلك تتولى تدعيم المشاريع، مما كفل قدرا أكبر من الاتساق وتحسين نوعية المساعدة التقنية.

390- وقرر المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي في الآونة الأخيرة تولي مسؤولية دعم كل أعمال التغذية وسلامة الأغذية في المنطقة. وبالتالي، سوف يقرر المكتب المكان والموعد الذي يكون فيه الدعم التقني الذي تقدمه شعبة التغذية وحماية المستهلك ضروريا. ورغم أن هذا يتماشى إلى حد كبير مع سياسة اللامركزية داخل المنظمة، ويمكن أن يكون نهجا فعالا إذا ما توافر موظف تغذية متفرغ في المنطقة، فإن فريق التقييم قلق من أنه حتى لو تولى موظف مختص بسلامة الأغذية المنصب، فلن يتوافر فهم كاف لاحتياجات الدعم التقني. ويأتي هذا أيضا في وقت شهد نقصانا في قدرات المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في مجال دعم التغذية في جميع أنحاء المنطقة في وقت تنفذ فيه بعض الأعمال البارزة للغاية في أفغانستان وبنغلاديش، وجرى فيه البدء أيضا في العديد من الأعمال الجديدة المتصلة بالتغذية في كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

391- وتتمثل نقاط الضعف الرئيسية التي تم تحديدها فيما يتعلق بدعم المقر للميدان في ما يلي : (1) عدم تنسيق الدعم التقني، (2) والمقر ليس إستباقيا بما فيه الكفاية فيما يتعلق بتبادل ونشر المنتجات المعيارية والمعرفة مع الميدان ؛ (3) وعدم تحلي بعض المستشارين الدوليين الذين حددتهم شعبة التغذية وحماية المستهلك بمعارف ومهارات مطابقة لما يحتاجه المشروع؛ (4) وعدم مشاركة المقر بالقدر الكافي في بعض السياسات الرئيسية للمشروع والعمل في مجال الدعوة.

392- وكاد الدعم الإقليمي المقدم إلى الميدان أن يكون معدوما في السنوات الأخيرة بسبب نقص القدرة التقنية والتوجيه لموظفي التغذية وسلامة الأغذية على هذا المستوى. وكان المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ هو الاستثناء الوحيد حتى عامين ماضيين عندما تقاعد شاغل المنصب. ومع ذلك، ففي الآونة الأخيرة، عقد المكتب حلقة عملية لمثلي عشرة من مشاريع المنظمة في مجال التغذية من بلدان في المنطقة لتبادل الدروس العملية المستفادة وأفضل الممارسات، وتحديد المعوقات، وتعزيز التعاون الفعال، واستكشاف آليات لتسهيل التعاون بين المشاريع المختلفة. وهذا تطور مهم، وخاصة في ضوء انعدام التفاعل بين المشاريع المتشابهة (الأهداف الإنمائية للألفية، وتجارب تحسين الممارسات، والسياسات، وبناء القدرات) في المنطقة.

5 - النتائج الرئيسية

393- يبلغ عدد موظفي الفاو المسؤولين عن التغذية بشكل رئيسي عددا يقل عن ثلث الموظفين (على جميع المستويات) الذين تشكل التغذية مسؤوليتهم الرئيسية في منظمة الصحة العالمية. ولا تتوافر حاليا لشعبة التغذية وحماية المستهلك إلا قدرة وقيادة محدودتين جدا للاضطلاع بطائفة واسعة من المسؤوليات، ويرجع ذلك جزئيا إلى الانخفاض المطرد في أعداد الموظفين على مدى سنوات. وعلاوة على ذلك، يسود سوء تفاهم وضعف في الاتصال والتعاون بين المجموعات المسؤولة عن التغذية داخل الشعبة. وبالتالي، فإن شعبة التغذية وحماية المستهلك لا تمثل جهة تنسيق قوية ومتماسكة في مجال التغذية رغم جهود بعض الموظفين المخلصين للغاية. ويؤثر هذا سلبا على مصداقية وبروز دور الفاو كمنظمة في عيون الجهات الفاعلة الخارجية بما في ذلك الجهات المانحة الرئيسية.

394- وتؤدي شعبة التغذية وحماية المستهلك دورا مستجيبا أكثر منه استباقيا فيما يتعلق بالتعاون داخل المنظمة وخارجها. ويعتمد التعاون على الاتصالات الشخصية بقدر يفوق اعتماده على أولويات استراتيجية. وهناك كثير من المبادرات داخل المنظمة التي تسعى إلى جعل الشعبة تعزز إدماج التغذية وخاصة في مجالات الإحصاءات ونظم المعلومات والاستراتيجيات القطرية والمساعدة في مجال السياسات، إلا أن الشعبة لا تشارك بقدر يكفي للاستفادة من هذه الفرص.

395- وكان نقل التغذية إلى إدارة الزراعة وحماية المستهلك منذ عام 2006 مضرا بالمساهمة التي ينبغي أن تقدمها التغذية للإحصاءات ونظم المعلومات والتقييمات؛ وأدى أيضا إلى جعل عمل شعبة التغذية وحماية المستهلك منعزلا بقدر أكبر عن سائر المبادرات داخل المنظمة. وهناك مجالات تقنية ذات أولوية، ينبغي للمنظمة أن تركز عليها حيث يتعين تحسين إدماج التغذية.

396- وتتركز القدرات التقنية للمنظمة على مستوى المقر. ولا تُستخدم هذه القدرات بكفاءة أو بفاعلية في دعم الأنشطة الميدانية، ولا القدرات المحدودة في مجال التغذية على المستوى الإقليمي لإكمال أو تيسير هذا الدعم. وينبغي ترسيخ القدرات التقنية الرئيسية المتعلقة بالاحتياجات التغذوية على المستوى اللامركزي لدعم الأنشطة الاستراتيجية المبذولة في مجال التغذية وتحسين تدفق المعلومات بين العمل التشغيلي والمعياري. وهذا احتياج منبثق عن الاستقصاء الذي أجراه التقييم لآراء موظفي المنظمة.

ثالثا – الاستنتاجات

1 – مكانة التغذية في منظمة الأغذية والزراعة *(التوصيات 1 و 2 و 3)*

397- تفتقر المنظمة إلى الرؤية والوضوح بشأن السبل التي يمكن أن يسهم بها عملها في مجال التغذية. وبينما تكمن على الدوام ولاية المنظمة في *رفع مستوى التغذية*، ورغم أن رؤيتها للفترة 2010–2019 تتمثل في *عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية، تساهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات معيشة الكافة*، فقد قل شأن التغذية بعد ذلك بعد أن تحولت إلى "مجال تقني" ضمن أطر التخطيط الاستراتيجي بروابط غير كافية بين المنظمات، مع تزويدها بموارد بشرية ومالية ضئيلة على نحو غير مقبول.

398- ويساعد التخطيط الاستراتيجي الحالي للمنظمة في توضيح أولويات عمل المنظمة في مجال التغذية، إلا أن عزل التغذية أساسا في هدف واحد من أحد عشر هدفا استراتيجيا، ووضع الهيكل المؤسسي للتغذية داخل إدارة الزراعة وحماية المستهلك، ونقص الموارد والقدرات المكرسة للتغذية، قد ترك التغذية مهمشة داخل المنظمة. وعلاوة على ذلك، فإن التغذية ليس لها قائد أو "نصير" ضمن الإدارة العليا للمنظمة. وتُركت تتخبط بدون التزام سياسي واضح من القمة إزاء دورها.

399- ويتعين حدوث تغير جذري في الالتزام السياسي للمنظمة إزاء التغذية. فتحديد وتطوير الميزة النسبية المحتملة للمنظمة فيما يتعلق بالزراعة المراعية للتغذية يعد أمرا أساسيا لكي تحقق المنظمة هدفها. ويستلزم هذا تحولا في التركيز في السياسات والنهج الكلي والقياس والبرمجة من أجل خدمة جودة النظام الغذائي فضلا عن الإنتاجية الزراعية والتجهيز والتسويق.

400- وعبر المنظمة على جميع المستويات، ليس هناك سوى فهم محدود للغاية خارج نطاق موظفي شعبة التغذية وحماية المستهلك لكيفية إسهام الزراعة في تحسين التغذية؛ ويحد هذا بقدر كبير من المدى الذي يمكن أن تشارك به المنظمة بفاعلية في العمل المتصل بالتغذية، وخاصة على المستوى الهام للغاية للدعوة والسياسات. وتتوقف مصداقية المنظمة على تحليها بقدر أكبر من المعرفة المستنيرة، وتحوُّلها إلى جهة أكثر تأثيرا في مجال التغذية.

2 - موقف منظمة الأغذية والزراعة في جدول الأعمال الدولي المتعلق بالتغذية *(التوصيات 1 و2 و14)*

401- إن التحديات العالمية والإقليمية التي تؤثر على التغذية، وخاصة في العالم النامي، تحديات كبيرة، وستتعثر كثير من البلدان في تحقيق غايات الهدف الإنمائي رقم 1 للألفية. وشكلت الأبعاد المتعددة القطاعات للتغذية وضرورة التصدي لها عن طريق تدخلات مباشرة وطويلة الأجل على السواء وتعدد الجهات الفاعلة تحديا على وجه الخصوص أمام تحقيق توافق في الآراء وفي الجهود من خلال الهيكل الدولي للتغذية. ولم تحظ حتى الآن الصلة بين الزراعة والأغذية والتغذية بفهم جيد.

402- وتركز المنظمة قدرا كبير من اهتمامها على تعزيز التغذية داخل لجنة الأمن الغذائي العالمي، وتقديم مساهمات إلى لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، ومجموعة التغذية العالمية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ورغم أن هذه المساهمات متزايدة فإنها لا تكفي للتصدي لإلحاح الوضع العالمي. ولم تكن اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية فعالة في السنوات الأخيرة في تنسيق وتركيز انتباه منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأعم. ويعكس تأرجح المنظمة إزاء حركة الارتقاء بالتغذية نقصا إلى حد ما في ثقة المنظمة في موقفها إزاء التغذية وإحجامها عن المشاركة في حركة لا تتمتع بالزخم.

403- ومبادرة الفاو الأخيرة المتخذة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية لتحديد موعد لانعقاد مؤتمر عالمي حول التغذية في عام 2012، هي مبادرة غير مستصوبة وسابقة لأوانها، وذلك إلى أن توضح الفاو مكانة التغذية داخلها وتلتزم بها، وإلى أن يجري توضيح أهمية حدث من هذا القبيل بالنسبة لخريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية وللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية التي جرى إصلاحها.

3 – الميزة النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة (*جميع التوصيات*)

404– تتمثل الميزة النسبية الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة في أن وكالات الأمم المتحدة: (1) شريك موثوق به ومحايد وخاصة بالنسبة لحكومات البلدان النامية؛ (2) وتوفر قيادة فكرية على مدى الوقت؛ (3) وتقدم منفعة عامة عالمية؛ (4) وتقوم بوظيفة معيارية في وضع القوانين والقواعد والاتفاقيات. وينطبق هذا بالتأكيد على المنظمة في مجال الأغذية والزراعة وبالتالي فإن المنظمة تتمتع بمكانة فريدة تمكنها من القيام بدور رائد في تطبيق نهج قائم على الأغذية تجاه التغذية.

405– ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تنفردان بالقيام بدور معياري في تحديد الاحتياجات من المغذيات وتقديم المشورة العلمية ذات الصلة. في حين أن منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة تتميز بأداء دور في المساهمة في تقييمات الأمن الغذائي والتغذية ونظم المعلومات والإحصاءات وتقارير الحالة العالمية المتعلقة بهما. بينما تتميز منظمة الأغذية والزراعة وحدها بتمتعها بعلاقة قوية وقائمة منذ وقت طويل مع وزارات الزراعة في حكومات البلدان النامية التي يمكن أن تقلب الميزان من التركيز على الصحة والحلول القصيرة الأجل إلى التركيز على سوء التغذية.

406– وبناء على التمثيل الواسع من 192 دولة عضوا في المنظمة، يتيح الهيكل التنظيمي للمنظمة منتدى محايدا لحوكمة الأمن الغذائي والتغذوي من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي التي جرى إصلاحها وكذلك من خلال مجموعة من اللجان الفنية، التي تجتمع بصفة دورية. وتتيح هذه المنتديات منبرا لتشجيع الدول الأعضاء على اعتماد نهج طويلة الأجل ومستدامة إزاء الأمن الغذائي والتغذوي.

407– وتدير المنظمة حجما ضخما من مجموعات البيانات الإحصائية التاريخية المتصلة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية، وهي الراعي لمؤشر من المؤشرين الرئيسيين للجوع المستخدمين لرصد الأهداف الإنمائية للألفية. وتقدم المنظمة أيضا معلومات عن الأمن الغذائي والتغذوي في العالم تتاح كمنفعة عامة، وتقوم كذلك بتحليل ونشر بيانات عن الرصد العالمي (مثلا المناخ والأسعار والأسواق والأمن الغذائي على المستوى القطري). وتحظى المنظمة بإقرار أيضا من جانب المجتمع الدولي لقيامها بإجراء تقييمات موثوق بها ومحايدة سياسيا للأمن الغذائي والتغذوي على المستويين الإقليمي والقطري. وتتمتع المنظمة بموقف فريد يتيح لها تشجيع ودعم العمل الذي تقوم به وزارات الزراعة في إدماج الحوكمة وإجراءات السياسات لتقليل انعدام الأمن الغذائي في السياسات والبرامج الإنمائية.

408– وتحظى المنظمة أيضا بمعرفة علمية فريدة في مجال تركيبة الأغذية وتحظى من خلال تعاونها مع منظمة الصحة العالمية بفهم جيد للاحتياجات من المغذيات. ولديها إمكانية من خلال خبرتها التشغيلية على ربط الإنتاج الزراعي بتحسين المتناول من النظام الغذائي وتسهم بالتالي في تحسين الحالة التغذوية في الأجل الأطول على أساس مستدام. وعلاوة على ذلك أظهرت قدرتها على التكيف في تطبيق هذا النهج في حالات مختلفة تشمل بيئات حضرية حيث يشكل العبء الثنائي لسوء التغذية شاغلا متزايدا.

409- وأسهمت المنظمة في زيادة المعارف بالقيمة التغذوية للأطعمة؛ وأثرت على السلوك والمواقف والمعتقدات؛ ونمَّت المهارات الفردية وحفزت الأفراد على إتباع ممارسات الأكل الصحي. وبدأ هذا العمل في التأثير على السياسات العامة.

410- ومع ذلك، فإن المنظمة لديها قدرة محدودة للغاية على المستوى القطري على القيام بقدر كبير من البحوث التقويمية أو تنفيذ مشاريع تستلزم وجودا قويا ومستمرا في الميدان. وليس بوسعها تنمية قدرة من هذا القبيل إلا من خلال عمليات الطوارئ، التي لا تكون طويلة الأجل أو مستدامة في المعتاد. وهناك جهات أخرى، من قبيل المنظمات غير الحكومية الدولية والمؤسسات البحثية والأكاديمية مؤهلة على نحو أفضل للقيام بهذا العمل.

4 – عمل المنظمة في مجال التغذية

العمل في مجال التغذية عموما (*التوصيات من 2 إلى 7*)

411- يعتبر تحسين جودة النظم الغذائية للأفراد، مع مراعاة السن ونوع الجنس والحالة الصحية في سياقات مختلفة (الريفي والحضري على السواء) من منظور قائم على الزراعة والأغذية، عملا أساسيا من أعمال المنظمة. ونتيجة لذلك، يجري إدماج قدر كبير من عمل المنظمة المتصل بالتغذية في مشاريع الزراعة والأمن الغذائي، وهو أمر يُنظر إليه على أنه تطور إيجابي للغاية أكثر من القيام بتشغيل مشاريع تتعلق بالتغذية تحديدا، وهو عمل يصبح "معزولا" عن جدول الأعمال الأساسي للمنظمة. ومن شأن الزراعة المراعية للتغذية مع تطبيق المؤشرات والنهج والأدوات المتعلقة بالتغذية على نطاق واسع أن يمكِّن المنظمة من توفير الإشراف الذي تمس الحاجة إليه في ضوء التحديات العالمية لتغير المناخ وتردي الموارد والجيَشان السياسي والمالي.

412- ومع ذلك فإن هذا العمل لا يستند حاليا إلى تحليل كاف لأسباب سوء التغذية، أو إلى بحث كاف لما يقوم به الشركاء الآخرون في مجال التغذية، ولا يسهم إلى حد كبير في السياسات الأعم للحكومات، أو في الأولويات الاستراتيجية التي تحددها المنظمة على المستويين القطري والإقليمي. وبالتالي فإن هذا العمل مفكك للغاية، وليس هناك سوى أوجه تعاون ضئيلة بين المشاريع، ولا يستفيد إلا قليلون بقدر كاف من المعارف المؤسسية.

413- وفي الوقت الذي تتضمن فيه البرامج القطرية للأمن الغذائي، التي تتولى شعبة دعم إعداد السياسات والبرامج تسيير أمورها، مؤشرات متصلة بالتغذية في عملها وتساعد الحكومات في إنشاء نظم وطنية للرصد والتقييم، فإن معظم مشاريع المنظمة الأخرى التي تضطلع بأنشطة متصلة بالتغذية قصيرة الأجل بطبيعتها ولا تستفيد من تقييمات خطوط الأساس أو الرصد أو تقييمات الأثر. ونتيجة لذلك، لم تُكتسب خلال فترة التقييم سوى معلومات أو أدلة ضئيلة من هذه التدخلات عن كيفية إسهام النُهج القائمة على الزراعة أو الأغذية في نواتج التغذية. ولا توجد أيضا صلة واضحة بين العمليات والعمل المعياري.

414- وعلاوة على ذلك، ليس ثمة مراعاة كافية لقضايا الجنسين، وخاصة آثار سوء التغذية على المراهقات والنساء في سن الإنجاب، ولم تول عناية كافية حتى الآن للعبء الثنائي لسوء التغذية، الذي يشكل ظاهرة متنامية مع تزايد نسبة السكان في العالم النامي الذين انتقلوا إلى الحضر.

المعلومات والمعارف *(التوصيتان 3 و 4)*

415- تحظى إحصاءات وقواعد بيانات المنظمة المتصلة بالزراعة والأغذية والتغذية باعتراف واستخدام على نطاق واسع، وخاصة منشوراتها الرئيسية مثل حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم. ومع ذلك، فقد تقلص دور المنظمة القيادي في تطوير طرق جديدة وأفضل ممارسات جمع الإحصاءات والبيانات منذ الثمانينيات. وتتوقف جودة الإحصاءات إلى حد كبير على قدرة المكاتب الوطنية للإحصاءات، التي تختلف عن بعضها البعض، ويسود اعتراف بأن البيانات الرئيسية المتعلقة بالتغذية المدرجة في الموجزات القطرية عن التغذية قديمة. والإطلاع على البيانات على موقع إحصاءات المنظمة عسير للغاية أيضا.

416- وعلاوة على ذلك، تسود شواغل دولية متزايدة من أن مؤشر المنظمة لنقص التغذية، الذي يشكل أساس الإسقاطات المتعلقة بالجوع في العالم، لا ينظر في كيفية توزيع الجوع داخل بلد ما، وحيث أنه يستند إلى نقص الطاقة الغذائية فإنه لا يأخذ في الحسبان نقص المغذيات الدقيقة. ويتعين على أخصائي التغذية أداء دور هام في دعم شعبة الإحصاءات في تحديث حسابات نقص التغذية ووضع مؤشرات إضافية يمكن أن تُستخدم في رصد اتجاهات استهلاك الأغذية. وينبغي للمنظمة أن تؤدي دورا استباقيا بقدر أكبر في تجميع أصحاب الشأن الدوليين للموافقة على مجموعة موحدة من المؤشرات الأساسية التي لها أهمية حاسمة في رصد مدى تحقق تقدم له وزنه في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

417- ورغم اختلاف الدعم المقدم من المنظمة لنظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية فإنه يعتبر جيد النوعية. وتركز في المعتاد نظم معلومات الأمن الغذائي التي تدعمها المنظمة على توافر الأغذية والحصول عليها، لكن أحدث استراتيجيات المنظمة بشأن نظم المعلومات تدعو الآن إلى تحسين التكامل بين المسائل المتصلة بالتغذية والجنسين والأغذية في الحضر. وعلى المستوى المؤسسي، كانت مساهمة شعبة التغذية وحماية المستهلك محدودة للغاية إلا في الحالات التي تتوافر فيها موارد للمشاريع لبناء القدرات التقنية على غرار المتبع في وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية في المنظمة في الصومال، والأمانة التقنية للأمن الغذائي والتغذية في موزامبيق.

418- ويستلزم بناء صلة بين الزراعة والتغذية قياس استهلاك الأغذية والتنوع البيولوجي ونوعية النظم الغذائية. ويعد دليل التنوع الغذائي أداة تتيح استخلاص هذه المعلومات. ويلزم الاستفادة بقدر أكبر بكثير من هذا في مواءمة مجموعتي أدوات قياس التنوع الغذائي التي يطبقها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة. وينبغي للمنظمة أن تؤدي دورا قياديا بالتعاون مع آخرين لقياس النواتج التغذوية للتدخلات والسياسات والأنظمة في مجال الزراعة والأمن الغذائي على مستويات مختلفة.

العمل في مجال السياسات والعمل المعياري *(التوصيات 3 و6 و7)*

419- يعد تقديم المساعدة في مجال السياسات في قطاعي الزراعة والأمن الغذائي أساسيا لعمل المنظمة. وهو مجال عليه طلب كبير من البلدان الأعضاء، وتتمتع فيه المنظمة بميزة نسبية فريدة مستمدة من ميدانها الواسع وخبرتها في العمل المعياري. ويتيح فرصة فريدة للمنظمة لإدماج شواغل التغذية في البرامج الإنمائية للتصدي للفقر.

420- وفي ضوء الأهمية الاستراتيجية لهذا العمل، تعتبر مساهمة المنظمة في تقديم المساعدة في مجال التغذية محدودة نسبيا. واكتسبت مزيدا من الزخم في أمريكا اللاتينية حيث كان إطار الحق في الغذاء أساسيا في إبراز شواغل التغذية في عدد من البلدان، لكن في أماكن أخرى في البلدان التي لم تحرز تقدما كافيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كان تقديم المساعدة محدودا للغاية.

421- وتعطي المساعدة المقدمة في مجال سياسات التغذية نماذج جيدة يمكن البناء عليها وتشمل: (1) العمل المجتمعي بشأن النهج القائمة على الأغذية التي كانت أساسية في توجيه السياسات على المستوى القطري في أفغانستان؛ (2) وإنشاء منبر مشترك بين الوكالات وإدماج شركاء التنمية الرئيسيين في عملية وضع سياسات وخطة عمل وخطة للاستثمار القطري في بنغلاديش؛ (3) وتقييم الاحتياجات من القدرات اللازمة لتنفيذ سياسات التغذية القطرية في ملاوي. ويتمثل التحدي الذي تواجهه المنظمة في تحسين توثيق ممارساتها الجيدة المتعلقة بتقديم المساعدة في مجال سياسات التغذية، وتحسين جودة المساعدة التقنية عن طريق تدعيم التعاون المؤسسي داخل المنظمة، والعمل بقدر أكبر من الفعالية عبر القطاعات خارج قطاع الزراعة، والتعاون بقدر أكبر مع سائر الشركاء في التنمية.

422- وتقدم المعلومات والتحليل المتعلقان بتركيبة الأغذية والمتناول من المغذيات معلومات علمية أساسية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بنظم التغذية، ولتقييمات ونظم المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالأغذية والتغذية. ومع الأسف فإن قدرا كبيرا من بيانات تركيبة التغذية عتيقة إلى حد كبير وخاصة حيثما لا تتوافر قدرات داخل المنطقة لاستعراض بيانات إدماج الأغذية المحلية والأصلية. ويقدم استعراض لمنتجات معيارية أخرى أجراه التقييم تحليلا جيدا لكيفية إدماج التغذية في الزراعة والبستنة والتجارة والأمن الغذائي في الحضر، لكن لم يول اهتمام كاف للفوائد التغذوية المستمدة من إنتاج الماشية ومصايد الأسماك. وتؤكد المنتجات أهمية ربط الزراعة بالتغذية، ولكنها تفتقر إلى دليل عن مدى مساهمة السياسات والاستثمارات والنهج القائمة على التغذية في تقليل سوء التغذية.

423- وعلى الرغم من أهمية وجودة معظم المنتجات المعيارية للمنظمة المتصلة بالتغذية، فإن المعرفة بهذه المنتجات داخل وخارج المنظمة على السواء (وعلى الأخص على المستوى القطري) محدودة للغاية باستثناء المنشورات الرئيسية البارزة مثل حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم. وتنطبق هذه الحالة على وجه الخصوص على واضعي السياسات الذين تصمم المنتجات من أجلهم، والجامعات التي تفرخ المتخصصين في المستقبل في هذا الميدان. وبعض المنتجات مثل الموجزات القطرية عن التغذية التي كانت تعتبر مفيدة للغاية في أيامها، طالها القِدم وفقدت أهميتها. ولا تعد هذه المنتجات بناء على طلب، وليس هناك استراتيجية واضحة للاتصال أو النشر، وبالتالي فإن استخدامها يظل محدودا.

التنفيذ وتقديم المساعدة التقنية *(التوصيات 2 و3 و10 و11 و12)*

424- تتركز القدرة التقنية للمنظمة على مستوى المقر. ولا تُستخدم هذه القدرة بكفاءة أو بفاعلية في دعم مباشر للتنفيذ الميداني، ولا القدرة المحدودة في مجال التغذية على المستوى الإقليمي لإكمال أو تيسير هذا الدعم. فالموارد توجه أساسا نحو الدستور الغذائي وسلامة التغذية وليس نحو نواتج التغذية. وتتباين لذلك جودة تنفيذ المشاريع بشكل كبير بناء على القدرات التي يمكن توفير موارد لها وتعبئتها في مجال التغذية دعما للمشاريع. واتضح للتقييم أنه في المشاريع التي تعمل تحت توجيه من ممثل للمنظمة وفريق قطري يتفهمان ولاية المنظمة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، تكون تلك التدخلات أهم وأكثر فعالية.

الاتصال وإقامة الشراكات *(التوصيات 2 و13 و14)*

425- هناك عدد من الشراكات الهامة والاستراتيجية التي تشارك فيها المنظمة ولها تأثير على دور المنظمة وعملها في مجال التغذية. ويشمل هذا التعاون مع منظمة الصحة العالمية بشأن تركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات، ومع أكاديمية تطوير التعليم/تقديم المساعدة التقنية في مجال الأغذية والتغذية بشأن أدوات قياس تنوع النظم الغذائية والحصول على الأغذية، ومع برنامج الأغذية العالمي في إجراء تقييمات وتطوير نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية. وهناك مجالات أخرى ليس للمنظمة سوى مشاركة ضئيلة للغاية فيها، مثلا مع المؤسسات البحثية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية الدولية لاستخلاص أدلة عن الصلات بين الزراعة والتغذية، أو مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في مجال سياسات التغذية.

426- وبصفة عامة، فإن المنظمة لا تجعل شاغلها الشاغل أن تفهم بما فيه الكفاية ما يقوم به الآخرون (وعلى وجه الخصوص الجهات الفاعلة غير الحكومية ومن القطاع الخاص) في مجال التغذية وخاصة على المستويين الإقليمي والقطري. ولا تقوم المنظمة بدور جيد جدا أيضا في إبلاغ ما تقوم به من عمل إلى الآخرين. وهذه فرصة ضائعة إلى حد كبير حيث أن المنظمة يمكن أن تستفيد من وجود أدلة سليمة يتوصل إليها الآخرون. وينبغي للمنظمة أن تقوم بشكل أكبر بدور "مركز تبادل" المعارف في المجالات الرئيسية للمشورة العلمية والقياس والأدلة على الممارسات الزراعية الجيدة والفعالة والنهج القائمة على الأغذية التي تؤثر على نواتج التغذية والدروس المستفادة. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال آليات التنسيق القائمة (بما في ذلك مجموعات ومبادرة تجديد جهود مكافحة الجوع بين الأطفال) وسيسهم في تقديم المساعدة في مجال السياسات بقدر إسهامه في الارتقاء بمستوى الأنشطة التنفيذية للحكومات وشركاء التنمية.

5 - الشكل التنظيمي *(التوصيات 9 و10 و11)*

427- لا تتوافر حاليا لشعبة التغذية وحماية المستهلك سوى قدرة وقيادة محدودتين للغاية لتنفيذ نطاق واسع من المسؤوليات. ولا تمثل الشعبة مركز تنسيق قوي ومتماسك في مجال التغذية على الرغم من جهود بعض الموظفين المجتهدين للغاية. وهناك مبادرات استراتيجية كثيرة داخل المنظمة ينبغي للشعبة أن تثير من خلالها شواغل التغذية وخاصة في مجال الإحصاءات ونظم المعلومات والتخطيط الاستراتيجي وتقديم المساعدة في مجال السياسات، إلا أنها لا تسعى بقدر كاف للاستفادة من هذه الفرص. وكان نقل الشعبة إلى إدارة الزراعة وحماية المستهلك منذ عام 2006 ضارا بالمساهمة التي يمكن أن تسهم بها التغذية في هذه المجالات.

428- وعلاوة على ذلك، فإن التقييم بينما يعترف بالصلات الجوهرية القائمة بين سلامة الأغذية والتغذية، فقد وجد أن الجمع في مكان واحد بين الأفرقة المختصة بالدستور الغذائي وسلامة الأغذية والتغذية أضر بقيام فريق التغذية باستخلاص فهم متعدد الأبعاد للعوامل التي تؤثر على التغذية البشرية، وعقبةَ أمام وضع نهج متعدد التخصصات للتصدي لسوء التغذية. ويرى فريق التقييم أنه لكي ينجح فريق التغذية في القيام بشكل فعال بوظيفة "مقدم الخدمة" لدعم إجراء تقييمات وتحليلات ووضع سياسات واستراتيجيات أكثر مراعاة للتغذية، وتأخذ في الحسبان القضايا الجنسانية، فينبغي فصل هذا الفريق عن فريقي الدستور الغذائي وسلامة الأغذية (اللذان ينبغي أن يظلا منطقيا في إدارة الزراعة وحماية المستهلك)، وينبغي ربطه استراتيجيا بقدر أكبر بإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتأثر تغذية نسبة متزايدة من السكان في البلدان النامية بقدر أكبر بالتجارة والأسواق أكثر من تأثرها بإمدادات التغذية، وتتمتع المنظمة بمكانة فريدة تمكنها من تقييم وفهم هذه الصلات.

رابعا – التوصيات

429- التوصيات الواردة أدناه مرتبة ترتيبا منطقيا. فالتوصيات الثلاث الأولى أساسية لتحديد "جدول أعمال" المنظمة في مجال التغذية وفي تحديد الأولويات الاستراتيجية لجدول الأعمال. أما التوصيات التالية فهي أساسية لتنفيذ المنظمة دورا وعملا محددين بشكل أفضل في مجال التغذية. وتوقيت تنفيذ كل توصية محدد أمام كل توصية بدءا من تاريخ دورة لجنة البرنامج (أكتوبر/تشرين الأول 2011) التي سيعرض فيها هذا التقييم.

430- وجميع التوصيات موجهة أساسا إلى الإدارة العليا للمنظمة إلى جانب توجيه التوصية 12 إلى البلدان المانحة الأعضاء كذلك. وإذا ما قُبلت التوصيات برمتها، فستترتب عليها آثار من حيث التكلفة نظرا لضرورة بناء قدرات كافية لتنفيذ الاستراتيجية. ومع ذلك، فقد تلقى فريق التقييم ما يشير إلى أنه مع زيادة التركيز الاستراتيجي على التغذية، ستصبح المنظمة في موقف أفضل يمكنها من حشد التمويل اللازم لدفع جدول الأعمال إلى الأمام.

1- موقف المنظمة من التغذية

التوصية 1 (بحلول يناير/كانون الثاني 2012): يتعين على الإدارة العليا للمنظمة أن تلتزم **بالتركيز القوي على التغذية** عبر المنظمة وفقا للمطلوب بحكم الولاية الموكولة إليها. وينبغي أن يتولى نائب المدير العام للمعرفة "مناصرة" هذا الالتزام. وهناك ستة مجالات أساسية تستلزم اهتماما عاجلا من الإدارة العليا:

- صياغة واضحة لإسقاطات المنظمة عن القضايا الرئيسية للأغذية والزراعة التي ستؤثر على الأرجح على سوء التغذية في القرن 21 والتزام المنظمة بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي؛
- إشارة واضحة لالتزام المنظمة إزاء برنامج التنمية الدولي المعني بالتغذية بما في ذلك مشاركة المنظمة في الارتقاء بالتغذية باعتبارها مبادرة عالمية؛

- إقرار التغذية باعتبارها ناتجا للمنظمة عموما يتعين أن يتجلى في مراحل ومستويات التخطيط وأطر الميزنة مع تزويده بمؤشرات ومقاييس التغذية المناسبة؛
- ترسيخ التغذية باعتبارها *مجال تركيز مؤثر* داخل الإطار الاستراتيجي العالمي للمنظمة، ينبغي أن يُمنح الموارد اللازمة؛
- فصل التغذية عن الدستور الغذائي وسلامة الأغذية وإعادة ترسيخ "التغذية" ضمن الهيكل المؤسسي للمنظمة لكي تخدم وتعزز الصلات الاستراتيجية الواضحة مع المعلومات والإحصاءات وتقديم المساعدة في مجال السياسات؛
- ضمان تحقيق المنظمة إنجازات ملموسة في التصدي للتغذية على المستوى القطري.

التوصية 2 (بحلول منتصف 2012): ينبغي وضع وصياغة **رؤية واستراتيجية** للتنمية الزراعية *المراعية للتغذية* تعكس التزام المنظمة بالتصدي لنقص التغذية وللإفراط في التغذية على حد سواء. وعلى ضوء القيود الحالية في القدرات، سيجري تعيين خبير خارجي رفيع المستوى يكون مسؤولا أمام نائب المدير العام للمعرفة لقيادة/تطوير العملية خلال فترة هذه الممارسة تحديدا. وينبغي أن تتضمن العناصر الرئيسية للاستراتيجية ما يلي:

- إطار مفاهيمي متفق عليه لمصطلح *الأمن الغذائي والتغذوي*، المعتمد مؤخرا، داخل المنظمة؛
- تحديد *بلدان محورية* تتوافر قدرات داخل المنظمة لتنفيذ تدخلات ذات صلة وفعالة فيها، ويتوافر فيها التزام من البلد بقيادة التصدي لمستويات سوء التغذية المرتفعة والمتواصلة؛
- إجراء تحليل سببي لسوء التغذية (من الأفضل من خلال مبادرات للحكومات الوطنية، تشمل أيضا شركاء التنمية الآخرين) في جميع *البلدان المحورية*، وينبغي أن يُدمج هذا التحليل في الموجزات القطرية للتغذية وفي أطر البرمجة القطرية؛
- إجراء تحليلات للحالة عن أماكن وكيفية قيام الحكومات وشركاء التنمية الآخرين بالمشاركة الفعالة في التصدي لشواغل التغذية، التي ينبغي أن تؤخذ أيضا في الحسبان في أطر البرمجة القطرية *للبلدان المحورية* لضمان قيام المنظمة بدور تكميلي؛
- تحديد الصلات بين البرامج الميدانية في هذه *البلدان المحورية* والعمل المعياري في مجال التغذية (والعكس بالعكس)؛
- وضع استراتيجية للاتصالات (الداخلية والخارجية للمنظمة على السواء) تبث في المرحلة الأولى الوعي والفهم للرؤية والاستراتيجية الجديدتين بشأن التغذية بين موظفي المنظمة على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية (ومن بينهم رؤساء المكاتب وممثلو المنظمة) [62] وتبدأ في *البلدان المحورية*،

[62] ستوضع مبادئ توجيهية للاستعمال الداخلي أساسا للنهوض بمعارف ووعي جميع الموظفين في البلدان المحورية بشأن المساهمة التي يقدمها العمل الذي تقوم به المنظمة في التغذية (وضع الاتحاد الأوروبي مؤخرا وثيقة مرجعية عن التصدي لنقص التغذية في تقديم المساعدة الخارجية موجهة لمديري المعونة الذين يعملون ضمن وفود الاتحاد الأوروبي ومكاتب الدول الأعضاء ولهم نفس الأهداف إلى حد كبير).

وتشمل في المرحلة الثانية حكومات البلدان الأعضاء وشركاء التنمية المعنيين؛ وينبغي للاستراتيجية أن تضع في حسبانها أيضا إبراز التغذية بقدر أكبر على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت وتوافر خطوط للاتصال من أجل تحسين التعلم بين *البلدان المحورية*، وطرق النشر الفعال للمنتجات المعيارية المتعلقة بالتغذية؛

- وضع استراتيجة للدعوة لتعزيز الفهم والتطبيق على نطاق أوسع للصلات بين الزراعة والأمن الغذائي والتغذية؛ وينبغي لعمل المنظمة في مجال الدعوة أن يكون استباقيا وليس مجرد رد فعل، ويستند إلى أهداف صريحة في مواجهة الأولويات الاستراتيجية التي تتصل بالتغذية في *البلدان المحورية* ومساهمتها في البرنامج الدولي للتنمية.

2- مجالات التركيز المتعلقة بالتغذية

431- ينبغي أن تقلل المنظمة من تركيز عملها في مجال التغذية على تنفيذ أنشطة تتعلق بالتغذية تحديدا على المستويين المجتمعي والأسري وتزيد من اتجاهها نحو القيام بدور متميز في توفير "الإشراف" ووضع المعايير من أجل تشكيل وتوجيه ووضع قواعد ومعايير للحكومات وشركاء التنمية الآخرين لتنفيذ وتحقيق نواتج تغذوية محسنة. وتشكل التوصيات التالية مجالات التركيز التي ينبغي أن تُبنى حولها استراتيجية المنظمة بشأن التغذية:

التوصية 3: *بناء الأدلة وربط العمل في مجالي الأغذية والزراعة بنواتج التغذية*

- تركز المنظمة في عملها المعياري على إعداد أدوات وأساليب ومبادئ توجيهية لإجراء دراسات استقصائية عن استهلاك الأغذية وتقييماتها ورصدها بما في ذلك المؤشرات المتصلة بالتغذية (استهلاك الأغذية والتنوع البيولوجي وتنوع النظم الغذائية) في السياقين الريفي والحضري على السواء.
- تعمل المنظمة "كمركز لتبادل المعرفة" بالممارسات الجيدة والدروس المستفادة المستخلصة من العمل الإنمائي *المراعي للتغذية* الذي تقوم به طائفة واسعة من الحكومات وشركاء التنمية ويشمل أدلة عن الأثر المترتب على التدخلات في مجال الزراعة والأمن الغذائي على التغذية في سياقات مختلفة.

التوصية 4: *تعزيز تحليل التغذية في الإحصاءات والمعلومات*

- يتعين تحديث حسابات نقص التغذية ووضع مؤشرات يمكن أن تستخدم في رصد اتجاهات استهلاك الأغذية، وأن يفتح الباب لإجراء مناقشات أوسع عن الكيفية التي يمكن بها لمؤشر نقص التغذية أن يعكس بشكل أفضل نقص المغذيات الدقيقة وذلك من خلال أطر اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية ولجنة الأمن الغذائي العالمي.
- يُلحق ممثلون لفريق التغذية باللجنة التوجيهية لنظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية، وتقام علاقة عمل قوية مع وحدة الدعم العالمي للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية.

التوصية 5: *تعميم التغذية في صميم تدخلات الزراعة والأمن الغذائي وإعطاء أولوية للبلدان المحورية*

- تعد أطر للبرمجة القطرية، في البلدان المحورية، تدور حول أهداف التغذية المعلنة والمستمدة من التحليل السببي والتدخلات البرامجية المرتبطة بوضوح بهذه الأهداف.

- تعمم التغذية في صميم مشاريع الزراعة والأمن الغذائي (بما في ذلك نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية والمساعدة في مجال السياسات) في *البلدان المحورية*. وتمتد المشاريع فترة كافية بحيث تتضمن مؤشرات متصلة بالتغذية عن خط الأساس والرصد لتقييم الأثر على التغذية وبالتالي تولد أدلة عن أهمية وفعالية التدخلات. وتسعى الفرص المتاحة إلى إدماج نواتج التغذية في مشاريع تشمل الأنشطة المبذولة في مجال تربية الماشية ومصايد الأسماك.

- تبين بوضوح المشاريع التي عُممت في صميمها التغذية الطريقة التي تأخذ بها هذه المشاريع في حسبانها القضايا الجنسانية (مع تركيز على نحو خاص على المراهقات والنساء في سن الإنجاب) والإدماج الاجتماعي وتغير المناخ، وسبل ربطها بالعناصر الأخرى لعمل المنظمة في مجال التغذية.

التوصية 6: *إدماج التغذية في العمل في مجال السياسات*

- يضع فريق السياسات والتغذية مبادئ توجيهية لإدماج التغذية في سياسات الزراعة والأمن الغذائي على مستويات مختلفة.

- يكفل فريق السياسات والتغذية أن تسهم "المعرفة" المتولدة من الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من العمل الإنمائي المراعي للتغذية، ومعلومات وتحليلات التغذية المستخلصة من نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية، في العمل في مجال السياسات على جميع المستويات.

- يشارك فريق التغذية في المنظمة مع "جهاز" تقديم المساعدة في مجال السياسات الذي أنشأته شعبة دعم إعداد السياسات والبرامج، ويسهم في وضع مبادئ توجيهية لأطر البرمجة القطرية، ويشارك بنشاط في الاجتماعات المتعلقة بالسياسات التي تيسرها المنظمة.

التوصية 7: *التركيز على تركيبة الأغذية والمشورة العلمية ذات الصلة*

- ينبغي للمنظمة أن تتحول من تقديم دعم قطري مخصص إلى العمل الاستراتيجي لبناء القدرات على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي، وتشجع التعاون الإقليمي لدعم البلدان (وخاصة *البلدان المحورية*) في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بتركيبة الأغذية التي يطلبها مستعملون نهائيون لضمان أن تأخذ التدخلات في مجال السياسات والبرامج التغذية في حسبانها.

- تتولى المنظمة وظيفة الوديع الدولي للبيانات، وتوفر مراقبة لجودة تلك البيانات التي ينبغي أن تكون جاهزة بدورها لكي يطلّع عليها جميع المستعملين المحتملين بسهولة.

- ينبغي، داخل المنظمة، أن يبين العمل المعياري في مجال تركيبة الأغذية بالمثال العملي القيمة التي يضيفها إلى التقييمات والإحصاءات والمساعدة في مجال السياسات.

3 – الإطار الاستراتيجي

التوصية 8: تعميم التغذية في الأطر الاستراتيجية ووثائق التخطيط والبرمجة عن طريق:

- في الأجل الفوري، التحديد المنتظم لنتائج محددة مشتركة للوحدات تربط التغذية بمجالات عمل المنظمة الأخرى وعلى وجه الخصوص (ولكن ليس على سبيل الحصر) الإحصاءات والتقييمات والسياسات وبرمجة الأمن الغذائي؛
- في الأجل المتوسط، مراعاة ضرورة تعزيز الصلات بين الأهداف الاستراتيجية والنتائج التنظيمية في إطار الهدف العالمي 1 المتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي وذلك أثناء المراجعة المقبلة للإطار الاستراتيجي وصياغة الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014–2017 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2014–2015.

4– الترتيبات المؤسسية

432– تحتاج المنظمة إلى إشراف قوي وكتلة حرجة من الكفاءات في التغذية تتواجد بشكل استراتيجي على نطاق المنظمة. وسيؤدي فريق التغذية دورا أكبر في العمل المعياري في المقر لخدمة ودعم الشُعب والإدارات الأخرى في إعداد وتحليل معلومات الأمن الغذائي والتغذوي وإتباع التنمية *المراعية للتغذية*. وعلى المستوى اللامركزي، سيقل تركيز المنظمة على تنفيذ التدخلات وستضطلع بقدر أكبر بدور "إشرافي" وفي تقديم المساعدة التقنية لمختلف القطاعات وشركاء التنمية. ويتعين على المنظمة أن تجري من أجل تحقيق ذلك تغييرات في ترتيباتها المؤسسية في مجال التغذية. وسيشمل ذلك على وجه التحديد ما يلي:

التوصية 9 (بحلول يناير/كانون الثاني 2013): يُفصل عنصر "التغذية" (شعبة التغذية وحماية المستهلك) ضمن شعبة التغذية وحماية المستهلك في الوقت الحالي عن عنصري سلامة التغذية والدستور الغذائي، ويُحدَد له موضع محدد بوضوح في المؤسسة ويكرس له موظفون لأداء وظيفة تقديم الخدمات لقطاعات متعددة. ويتعين على الكيان الجديد للتغذية أن يعمل "كمقدم خدمات" يوفر المساعدة التقنية والتوجية المعياري للخدمات الأخرى ذات الصلة في المنظمة (وأبرزها جميع الشعب داخل إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان، وشعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات، وشعبة دعم وضع السياسات وإعداد البرامج، وشعبة مركز الاستثمار، وشعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل) وذلك وفقا للأولويات الاستراتيجية المتفق عليها. ومن شأن إعادة عنصر التغذية إلى إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن يمكِّن ويعزز الصلات بالمعلومات والتقييمات والإحصاءات والسياسات والقضايا الجنسانية، وهي أمور لها طابع استراتيجي بقدر أكبر بالنسبة للعمل في مجال التغذية.

التوصية 10: (بحلول يناير/كانون الثاني 2013): تتحدد التشكيلة التقنية لفريق التغذية الجديد وفقا للأولويات الاستراتيجية التي تتقرر بناء على الرؤية والاستراتيجية اللتين يجري تحديدهما للتغذية. وسيتولى رئاسته مدير قوي للتغذية، يحظى باعتراف دولي. وينبغي وضع وصف جديد للوظائف يشدد على توافر موظفين يتحلون بالخبرة والمعرفة اللازمتين للتفاعل بفعالية مع موظفي الشعب الأخرى في المنظمة. وستلزم كفاءات أساسية في ما يلي: (1) تركيبة الأغذية، (2) وقياسات وتقديرات التغذية، (3) ومعلومات وإحصاءات التغذية؛ (4) وسياسات التغذية والدعوة.

التوصية 11: (بحلول يناير/كانون الثاني 2013): يجري إنشاء وظائف موظفي تغذية (مستقلين عن وظائف سلامة الأغذية) في الأقاليم والأقاليم الفرعية حيث توجد *بلدان محورية* في مجال التغذية. وسيتيح هذا الفريق دعما تقنيا *للبلدان المحورية* في وضع أطر للبرمجة القطرية تشمل مشاريع للزراعة والأمن الغذائي ذات نواتج متعلقة بالتغذية. ويقدم دعم تقني لتعزيز وضع خطوط أساس ونظم للرصد من أجل تقييم نواتج التغذية بالاستناد إلى العمل الذي أكملته بالفعل شعبة التغذية وحماية المستهلك ودائرة الدعم المتكامل للأمن الغذائي. وينبغي التماس الفرص لتناوب الموظفين بين المقر والمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية (عند الاقتضاء) لتعزيز تحسين التعاون بين فريق التغذية والتصدي بفعالية أكبر للشواغل الميدانية على جميع المستويات.

التوصية 12: (بحلول يناير/كانون الثاني 2013): على ضوء اتجاهات الميزانية الأساسية للمنظمة خلال السنتين الماضيتين، تمول وظائف موظفي التغذية على المستوى القطري من خلال دعم من خارج الميزانية وبالتالي يجب تعبئة موارد لهذا الغرض. وسيتمثل الدور الرئيسي لموظفي التغذية في ما يلي: (1) تعزيز التغذية لجعلها تحتل مكانة عالية على جدول أعمال الحكومات وشركاء التنمية من خلال الشبكات القائمة أو الجديدة؛ (2) وتقديم مساعدة تقنية وتوجيهات بشأن النهج القائمة على الأغذية إزاء التغذية في السياسات والبرامج الوطنية؛ (3) والمساعدة في تعميم التغذية في صميم عمل المنظمة المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي. وسيجري تيسير تبادل المعلومات من خلال حلقات عمل سنوية لموظفي التغذية تعقد إما على المستوى الإقليمي أو الإقليمي الفرعي (مثل الحلقة التي عقدت مؤخرا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ).

5 – التعاون والشراكات

التوصية 13 (بحلول يناير/كانون الثاني 2013): يتعين على المنظمة أن تحقق الاتساق بين ترتيباتها التعاونية القائمة، وتقيم شراكات قوية متعددة القطاعات لتحقيق نواتجها المحددة في مجال التغذية. وسيشمل هذا بالتحديد القيام بما يلي:

- تتخلى المنظمة بالتدريج عن دورها القيادي بشأن مشاورات الخبراء المتعلقة بالاحتياجات من المغذيات (بالتشاور مع منظمة الصحة العالمية) على أن تواصل الاحتفاظ بتعاون تقني وثيق مع منظمة الصحة العالمية حول المشورة العلمية المتعلقة بتركيبة الأغذية والاحتياجات من المغذيات.

- تقيم المنظمة تحالفات استراتيجية أخرى لتحقق بقدر أكبر من الفعالية نواتج التغذية خاصة في ميدان تقديم المساعدة في مجال السياسات (لا سيما مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية) بناء على النموذج المعد بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي بشأن نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية.

- تستفيد المنظمة من ميزتها النسبية في العمل بالتعاون مع الحكومات، خاصة وزارات الزراعة، وتغتنم الفرصة لتعزيز والاستفادة من النهج ومناهج العمل المتعددة القطاعات *للتنمية المراعية للتغذية في بلدان محورية* وفقا لما تحقق بنجاح بالفعل في بعض البلدان (على سبيل المثال أفغانستان وبنغلاديش).

6 – التواصل

التوصية 14 (فورا): ينبغي أن تشارك المنظمة بشكل بناء في الشبكات المتصلة بالتغذية على جميع المستويات وأن تقوم بدور أبرز في مجال التغذية. وسيشمل هذا بالتحديد ما يلي:

- تسهم المنظمة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية في آليات التنسيق المتصلة بالتغذية وتساهم بفعالية في الخطط الوطنية (بما في ذلك نظام المجموعات داخل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وآلية تجديد الجهود المبذولة لمكافحة الجوع بين الأطفال حسب الاقتضاء) ميسرة بذلك مشاركة أوسع نطاقا مع الشركاء في مجال التغذية.

- يتعين مواصلة وتعزيز مساهمة المنظمة في مجال التغذية في اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية ولجنة الأمن الغذائي العالمي، على أن ينجح إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي في نهاية المطاف في جعل هذه اللجنة الهيئة التنسيقية للتغذية في منظومة الأمم المتحدة.

- ينبغي أن يكون التزام المنظمة تجاه خريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية التزاما على نطاق المؤسسة بأكملها، وينبغي توضيح سبل مشاركة المنظمة في فرقها للمهمات وتقديم معلومات عن هذه المشاركة داخليا وخارجيا لتجنب مزيد من الارتباك.

- ينبغي أن تحظى المبادرة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية لعقد المؤتمر الدولي المعني بالتغذية + 20 بأهمية واضحة بالنسبة للجهات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وأن تشمل حركة خريطة الطريق للارتقاء بمستوى التغذية.